

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الحادية عشر

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة

في ٢ / جماد الثاني / ١٤١١ هجرية

الموافق ١٩/١٢/١٩٩٠ ميلادية

(العدد ١١) (الجلد ٢٨)

ـ جدول الاعمال ـ

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (التاسعة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٢/جمادى الثاني/١٤١١ هجري الواقع في ١٩/١٢/١٩٩٠ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الحادي عشر) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: زياد الشويخ

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السيد: احمد الكوفحي

وحضر عن الحكومة:

١ ـ دولة السيد مضر بدران: رئيس الوزراء ووزير الدفاع
٢ ـ معالي السيد سالم مساعدة: نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
٣ ـ معالي السيد مروان القاسم: نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
٤ ـ معالي السيد عبدالمجيد الشريدة: وزير التنمية الاجتماعية
٥ ـ معالي الدكتور محمد عضوب الزبن: وزير الصحة
٦ ـ معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة: وزير الاشغال العامة والاسكان
٧ ـ معالي السيد ابراهيم أيوب: وزير التموين
٨ ـ معالي السيد حكمت الساكت: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء
٩ ـ معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير الاعلام
١٠ ـ معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية
١١ ـ معالي الدكتور زياد فريز: وزير الصناعة والتجارة
١٢ ـ سماحة الشيخ عبدالباقي جمو: وزير دولة للشؤون البرلمانية
١٣ ـ معالي الدكتور محمد حمدان: وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
١٤ ـ معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل
١٥ ـ سماحة الشيخ الدكتور علي الفقير: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
١٦ ـ معالي الدكتور قسيم عبيدات: وزير العمل
١٧ ـ معالي السيد ابراهيم الغبابشة: وزير الشباب
١٨ ـ معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير السياحة والاثار
١٩ ـ معالي السيد عبد الكريم الدغمي: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٢٠ ـ معالي المهندس داود خلف: وزير المياه والري
٢١ ـ معالي السيد نبيل ابو الهدى: وزير النقل والاتصالات
٢٢ ـ معالي السيد ثابت الطاهر: وزرالطاقة والثروة المعدنية

٢٣ ـ معالي الدكتور سليمان عربيات: وزير الزراعة
٢٤ ـ معالي الدكتور خالد الكركي: وزير الثقافة
٢٤ ـ معالي الدكور خالد امين عبدالله: وزير التخطيط

١ ـ افتتاح الجلسة:



سيادة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة، السيد الامين العام

السيد الامين العام: بسم الله الرحمن شكرا سيادةالرئيس، جدول الاعمال:

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون



السيد الامين العام:

٢ ـ تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ ـ طلب اجازة مقدم من سعادة النائب زياد الشويخ.

٣ ـ استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠ حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ واقراره

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ عيسى الريموني



السيد عيسى الريموني: سيادةالرئيس، حضرات النواب،

لو ادركتم ما في الغيب لاخترتم الواقع..

في مثل هذااليوم من العام الماضي، وفي نفس المناسبة مع اختلاف في الظروف والمستجدات.. كنا نضع بكل تفاؤل وامل تحقيق نسبة من الانتعاش الاقتصادي في مختلف الميادين، وكنا نطمح ان يكون هذا الانتعاش خلال ميزانية العام الحالي شاملا، بعد نجاح الاجراءات الناجعة في التصدي للضغوطات والاختناقات المالية والعوائق الاقتصادية التي عانينا منها، وطرحنا يومها على الحكومة مئات المطالب لتنفيذها، حتى ان هذه المطالب تطلبت موازنة تساوي عشرة اضعاف الميزانية الماضية، وقلنا يومها ما دام الانتعاش محكوما بظروف صعبة وقاسية، فيجب التخفيف من المطالب، وما دام التحقيق صعبا فلا ضير ان نحلم، لان الشعوب بدون أحلام لا يمكن ان تزدهر وتتطور وتحقق اهدافها، ولقد حالت المتغيرات والمستجدات دون تحقيق الطموحات والتطلعات التي حلمنا بها، فما كاد الاقتصاد الاردني يتماثل للشفاء، ويدخل طور النقاهة حتى تأزم الوضع في الخليج.. ونقول «رب ضارة نافعة».. ولكن يجب ان لا ننسى ان رب نافعة ايضا ضارة في هذه الظروف..

نددنا خلال العام الماضي بقوة بالاستهلاك؛ فأدنا الغلاء، وتوعدنا ولعنا المديونية وشتمنا البطالة، واندرنا الفساد الذي تحول الى لا شيء، وكاد يصبح جدلا بيزنطيا ومحكوم بتعاليم اسبارطية قاسية، وذرفنا الدموع على الوطن الذي زرعنا شواطئه بالاشاعات والمهاترات، وتبادلنا التهم، وشحذنا السنتنا باجسام بعضنا بعضا وعالجنا مشاكلنا احيانا بوصفات الاشاعة والظن وكدنا نغرق في متاهة عدم الثقة، وحملنا الحكومة تبعات الماضي وموجودات الحاضر ومتطلبات المستقبل.

لقد تحدثنا سابقا عن مساعدات عربية واجنبية، ونحن الان نتحدث عن حصار ومضايقات عربية واجنبية.. تحدثنا في الماضي عن حل لبطالة (٧٠) الف شخص تقريبا واليوم نتحدث عن بطالة لحوالي (١٤٠) الف شخص تقريبا بسبب تدفق المغتربين من دول الخليج.. تحدثنا عن ترشيد الاستهلاك وتقنين الانفاق على مشاريع الخدمات واليوم نتحدث ونقول ان الظروف المستجدة فرضت علينا اعباء جديدة اذن.. لو ادركنا ما في الغيب لاخترنا الواقع.. وجاء الغيب واقعا مرا متغيرا بكل شيء..

ان ما نعيشه الان من وضع اقتصادي خطير يحتاج الى مراجعة علمية ومعالجة صريحة، يشترك في التصدي له الجميع، ومهما اختلفت التفسيرات وتعددت وجهات النظر في تحليل وتبرير الاسباب الكامنة وراء الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاردن، فان هناك قناعة عامة ان وراء الازمة احداثا سياسيةوضغوطات تمارسها جهات خارجية معروفة ضد الاردن، بسبب مواقفه المبدئية الثابتة ازاء القضية الفلسطينية وازمةالخليج خاصة والقضايا القومية بصورة عامة، وهذه الحقيقة يعرفها الاشقاء والاصدقاء والاعداء على حد سواء ويدركون ان الاردن لن يتزحزح عن مواقفه القومية ولن تثنيه التهديدات والاغراءات على التراجع او التنازل عن حق وطني او قومي يعتبره من مقومات وجوده

لقد مررنا قبل سنوات خلت بظروف اقسى واشد من المرحلة الحالية ولكننا بالتعاون والوعي والثبات على المبدأ تجاوزناها ولم نفرط بشبر واحد من الارض العربية او نتهاون بحق من حقوق الامة، ونحن في هذا البلد ندرك جميعا كما يدرك معنا كل الشرفاء والمناضلون في الوطن العربي بان المستهدف باثارة المتاعب الاقتصادية هو عروبة الاردن التي يعتبرها اعداء امتنا العقبة الرئيسية امام تنفيذ المخططات المعادية لمصالح الامة ومقدراتها القومية.

واتجاه هذه الضائقة الخطيرة تبدو اهمية تكاتف جهود جميع فئات المجتمع من اجل تعزيز الصمود الوطني والقومي، واداء كل مواطن واجبه في مواجهة التحديات من خلال التجاوب مع حزمة الاجراءات التي اتخذتها الدولة لمواصلة تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي والتقشف، وبذل كل ما هو ممكن لانجاح كافة الاجراءات الطارئة لمواجهة الازمة، والوحدة الوطنية التي يشهدها الاردن الان ازدادت رسوخا منذ التحول الديموقراطي واحداث الانتفاضة الباسلة، وازمة الخليج وتعمقت بتوحيد الاهداف وتماثلها بين الحاكم والمحكوم، والقاعدة والقمة، وهذه الوحدة لا يمكن ان تسر جهات اجنبية وخارجية عديدة، فناصبتها العداء وحاولت تفكيكها، واحسن وسيلة لصد هذا الهجوم الظالم هو ان نرى الامور في سياق اهداف الاعداء والخصوم والتعامل معهم على هذاالاساس، وبما اننا في صدد اعداد الوطن لمرحلة اكثر شراسة، فلابد من مجموعة من الاجراءات تترابط فيما بينها بنسق متكامل تنبع من فكر واضح بقواعد راسخة استراتيجية متكاملة لا تكتيك مرحلي، وتنبثق عن روح ديموقراطية متكاملة مسؤولة تبرز دور المواطن والمسؤول بتناغم يعبر عن هوية هذه الامة واصالتها.

سيادةالرئيس،

حضرات النواب،

واضح الان أن الاقتصاد الاردني يقف على مفترق طرق، وانه سينتقل الى طريق جديدة ويدخل مرحلة تختلف كليا عن كل ما الفناه، هذه المرحلة قد تطول وقد تقصر، فذلك يعتمد على مدى استعدادنا للتكيف والتقشف، ولكن حتى بعد ان تنتهي فان الاقتصاد الاردني لن يعود تماما الى مثل ما كان عليه.. من الوجهة الاقتصادية لا يمكن كيل المديح او الثناء على الموازنة الجديدة، وباستعراض ارقامها يبدو واضحا انها تعتمد على القروض والمساعدات الخارجية وهي الثغرة الواسعة في اقتصادنا الوطني والتي تؤثر سلبا وبصورة مستمرة على قدرة بلدنا على الخروج من مراحل توتر الاوضاع الاقتصادية والسياسية، فالمشكلة مزمنه ونعاني منها منذ سنوات، وهي ليست ناجمة فقط عن ظروف استثنائية اوتطورات عابرة، بحيث لم يعد مقبولا التذرع فقط بازمة الخليج او غيرها من الازمات.. فقد نبه دولة رئيس الوزراء الى خطورة الوضع اثناء زيارته لمؤسسة المدن الصناعية في ٦/حزيران/ ١٩٩٠ حين قال وان الموازنة العامة للبلاد تعاني من عجز متراكم كبير، وان المديونية الخارجية والداخلية وصلت الى حدود مقلقة ومؤرقة، والدينار يتعرض

للتخفيض والتذبذب، والبطالة تتزايد والاسعار تتفاقم» وما كان لهذا كله ان يحدث لو اننا وضعنا استراتيجية ثابتة المعالم تقودنا الى تطبيق فلسفة «الاعتماد على الذات» في معالجة مختلف القضايا، على ان يكون رائدنا في ذلك هو الاتجاه نحو مزيد من العمل ومزيد من الانتاج ومزيد من الابتكار ومزيد من ضخ الفكر والعلم والجهد في قناة التنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية والادارية، وعليه فان الطريق الوحيد المفتوح امامنا هو الاعتماد على اقتصادنا المحلي في تصحيح المسار الاقتصادي الحالي، على الرغم من ادراكنا ان هذه مهمة صعبة اذا اخذنا بعين الاعتبار مجموع ثرواتنا الوطنية الضئيلة نسبيا، والمهم هنا ان نحاول وان نبدأ بعقد مؤتمر وطني تشارك فيه مختلف الفعاليات الاقتصادية الاهلية والحكومية في البلاد لتدارس الوضع برمته.

لا يكفي التركيز على استئصال عجز الموازنة، لان هذا بمثابة مخدر مؤقت، اما نحن فاننا بحاجة الى علاج طويل يوفر علينا مزيدا من المتاعب، والحكومة الاردنية تحسن صنيعا اذا هي خصصت القروض والمساعدات الخارجية لزيادة الانتاج والتشغيل، لان من ليس له عمل يشغله ويكسب منه قوت يومه، لا حاجة له لمن يحضه على التوفير والترشيد.

وعموما فان هناك بعض الاولويات والمهمات التي يتسع الوقت لسردها امامكم:-

١ - ان قواتنا المسلحة الاردنية باعتبارها درع الوطن وجيش الثورةالعربية الكبرى ورأس الرمح في معركة المصير، والتي تقف على اطول خط مواجهة مع العدو الصهيوني، تتطلب منا ان نضع كل امكانياتنا من اجل تطويرها وتحديثها ونعتبر كل تقصير عربي من اجل دعم الاردن هو اضعاف لقوته العسكرية التي تدافع عن البوابة الغربية للوطن العربي، كما نحيي مختلف اجهزة الامن العام الساهرة على امن واستقرار المواطن، وندعوا الى رصد كل الامكانيات لتزويدها باحدث الاجهزة التكنولوجية المتطورة، لبسط الامن الاستقرار في كل ربوع الوطن.

٢ - يجب عدم تسديد اقساط وفوائد الديون الخارجية البالغة حوالي ٢٠٠ مليون دينار سنويا اذا لم تصل المساعدات الخارجية المقررة للاردن من مجلس الامن الدولي وهيئة الامم المتحدة فالاردن يخضع عمليا للحصار المفروض على العراق، ويعاني من جراء ذلك الحصار معاناة شديدة ولا يوجد في العالم من يتوقع ان بامكان الاردن القيام بتسديد التزاماته الخاصة بخدمة المديونية الخارجية، ولعل المبادأة بالاعلان عن عدم استطاعة الاردن القيام بذلك، سيفتح الباب امام مناقشة مجمل قضية المديونية الاردنية التي يجب ان يكون شطبها مدرجا على جدول اعمال اية مفاوضات تتعلق بقضية الخليج وجزءا لا يتجزأ من حلها.

٣ - نتطلع الى اجراءات حكومية واضحة لتخفيض الاستيراد والاعتماد على الانتاج المحلي، فالانفاق الاردني السنوي على الاستيراد يبلغ حوالي (١٢٠٠) مليون دينار، ولا بد في هذاالسياق من خفض الاستهلاك الاجتماعي وترشيده، اضافة الى توجيه دعم فعال للانتاج الزراعي والصناعي واعادة تنظيمه باتجاه الاكتفاء الذاتي على المدى البعيد، ومن الضروري ان نقوم بتطوير مؤسسة لتنمية الصادرات لتساهم في فتح اسواق جديدة للمنتوجات الاردنية، بعد ان فقدنا اسواق العراق والخليج. وهناك كماهو معلوم فرص عديدة امام الاردن لتنشيط صادراته الى دول اوروبا الشرقية ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

٤ - ضرورة اتخاذ اجراءات حازمة لتضييق فرص العمالة المستوردة وايجاد فرص عمل جديدة للاردنيين، ومع ان الموازنة تفتح فرصا قليلة للتشغيل بحدود الامكانات المتاحة، الا ان الامريستوجب تعاونا من جانب القطاع الخاص بصورة افضل واعتبار مسألة البطالة مسألة وطنية وقومية.

٥ - لابد من متابعة حقيقية للمساعدات الاجنبية التي قررها مجلس الامن للاردن، فهذه المساعدات حق لنا يجب تحصيله، كما ارى ضرورة متابعة الاقطار العربية التي اعتادت على تقديم مساعدات للاردن على قاعدة اهمية الاردن الاستراتيجية لجميع الاقطار العربية، بغض النظر عن الخلافات السياسية، وفي هذا الاطار اقترح ان نرسل وفدا برلمانيا اردنيا لزيارة الدول العربية والاسلامية والصديقة، لتوضيح سياستنا والاخطار المترتبة على اندلاع حرب في الخليج.

٦ - من الضروري ان نقوم باجراء الدراسات والبحوث حول امكانيات الاردن من الثروات الطبيعية اضافة الى اعداد قائمة بمشروعات منتجة ومجدية للاقتصاد الاردني تعتمد في المقام الاول على دراسات جدوى اقتصادية حقيقية من اجل تنفيذها، وفي هذا السياق اقترح ان يعقد مؤتمر عام على مستوى عالي بعنوان «مناخ الاستثمار في الاردن» على ان تشارك في هذا المؤتمر الكبير كافة الفعاليات الاقتصادية الاردنية والعربية والاجنبية المهتمة بهذا الموضوع، لعرض المشروعات عليها من اجل الاستثمار، كما اقترح في هذا السياق ان نقوم بانشاء «صندوق الشعب» لدعم التنمية الاردنية من قبل المواطنين الاردنيين في داخل الاردن وخارجه، لان التضحيات في تلك الظروف الصعبة واجبة على كل مواطن اردني غيور على مصلحة وطنه للخروج من ازمته الخانقة.

سيادةالرئيس، حضرات النواب

اننا اذ نبادر الى مرحلة التصدي، فاننا ايضاً نعزز القدرات النضالية لشعبنا العربي الفلسطيني، الذي يقف صامدا على ارضه الفلسطينية المحتلة يتحدى سلطات العدو الصهيوني بانتفاضة وطنية شامخة يدافع بها عن

كرامته وحقوقه. وفي هـذاالاطار فـاننا نناشد الاتحاد السوفياتي الصديق ان يحافظ على مواقفه التقليدية المؤيدة للعرب، وان لا يتحول الى اداة طيعة للولايات المتحدة، ونأمل ان يوقف الهجرة اليهودية الى ارض فلسطين العربية، لان ذلك يشجـع اسرائيـل على العدوان، فـاسـرائيـل تستهدف الاردن بمثل ما استهدفت فلسطين، كما نحيي دول اوروبا الغربية التي دعت لعقد المؤتمـر الـدولي من اجـل السـلام في الشـرق الاوسط، وندين الهجمة الامبريالية الموجهة ضد العراق الذي اصبح معلما في الصبر الصمـود نتيجة ظروف المعاناة التي تحيط به جراء الحصار، ونـدعو الى حـل عربي في ازمـة الخليج وتـأييد مواقف جلالة الملك المعظم في هذا الصدد كما نستنكر سياسة القبضة الحديديـة التي تمارسهـا اسرائيل ضد شعبنا وخـاصة اعمـال الابعاد، ونحيي موقف ايران وتركيا وباكتسان في رفض شعوبها المشاركة في العدوان على العراق

سيادةالرئيس، ايها الاخوة

في ختام كلمتي اذكر الحكومة بكل مراره وقد بح صوتي خلال العام الماضي بمطالب لواء جرش الذي اتشرف بتمثيله تحت قبة البرلمان. . نعم لواء جرش الذي ظل يعيش عـلى هامش الاهتمام الرسمي ولا زال ابنـاؤه ينتظرون ان تتداح دوائر الضوء فوق سفوحه وقراه، ويأخذ ابناؤه دورهم . . فحتى الان لا يوجد من لواء جرش حاكم اداري او مسؤول او سفير او امين عام وزارة او مدير دائرة باستثناء دولة السيد مضر بدران لقد انجبـه اللواء ونظره لخـدمة جـلالة الملك والاردن فهوللجميع فهو للجميع، كما لا يوجد موظف جرشي واحد في الدوائر المهمة، والسبب ليس نقص الكفاءات والقدرات فهناك الاف الشبـاب ممن يحملون اعـلى الـدرجـات العلمية في لواء جرش، حتى التعيينات عنـدما تتوفر وظيفة في وزارة ما لخريجي ٥٤/٥٨ من ابناء اللواء وبعد ان يتوسط رئيس ديوان الخدمة المدنية لتعيينه لم نجد له اسما في الكمبيوتر.

ايهـاالاخـوة في لـواء جـرش في القـرى والمخيمات. . باسمكم جميعا نناشـد الحكومـة تحقيق مـطالبكم الملحـة. . واطـالب بـرصـد المخصصـات الماليـة اللازمـة اسوة بمـا ترصـد الحكومة لبعض المنظمات الـدولية في اقـاصي الدنيا مساعدات لهذه المنظمات ويبدوان قـدر لواء جرش ان يكون له في النفير ولا يكون له شيء في العـير. . مؤكدا في نهايـة كلمتي اننا سنبقى في لواء جرش اوفياء امناء للحسين الذي نعتبـره اغلى مـا نملك وسيظل الاردن بقيـادتـه خندقا متقدما وجدارا صلبا وثغرا شجاعا لا يهن ولا يحـزن. . ولا يتنازل عن كبـريائـه القومي وصلابته

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ ذوقان الهنداوي



السيد ذوقان الهنداوي: بسم الله الرحمن الـرحيم، سيادة الـرئيس، حضرات الـزمـلاء المحترمين

يشترك معي في بلورة افكار هذه الكلمة وفي صيـاغتها النهـائية الـزميل النـائب المحترم السيد مروان الحمود فهي بالتالي تعبير مشتـرك عن رأينا بالموازنة

ايها السادة

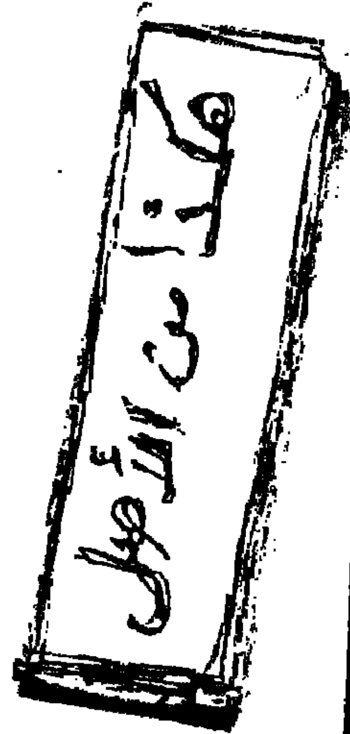
الوثائق الثلاث التي تم فحصهاودراستها وتحليلها من اجل الحكم على مشروع المـوازنة مـوضوع البحث ، قبـولا او رفضـا، رقـما او سيـاسة، هـذه الوثـائق الثلاث هي: خـطاب الموازنة ومشـروع قانـون الموازنـة العامـة لسنة ١٩٩١ وتقرير اللجنة المالية.

ايهاالسادة

الوثائق الثلاث التي تم فحصها ودراستها وتحليلها من اجل الحكم على مشروع المـوازنة موضوع البحث، قبولا او رفضا، رقما اوسياسة ، هذه الوثائق الثلاث هي: خـطاب الموازنـة ومشـروع قانـون الموازنـة العامـة لسنة ١٩٩١ وتقرير اللجنة المالية.

اما خطاب الموازنة ومشروع قانون الموازنة فاننا نؤيد جملة وتفصيلا ما ورد بشانهما في خطاب الزميل النائب المحترم السيـد حسين المجـلي، مؤكدين مغازيها ومعانيها غير مكررين لها اذ ان عدم تطابق وتوافق الارقام والبيانات الـرسمية الصادرة عن البنك المركزي ودائرة الاحصاءات العامة مع ما ذهب اليـه خطاب المـوازنة، بـل ومعاكسة هذه الارقام وتقاطعها بعضها لبعض في بعض الاحيان، يجعلنا اكـثر ميلا الى عـدم الاخذ بالاستنتاجات التي جاء بها خطاب الموازنة وما بني عليه من ارقـام الموازنـة وسياسـاتها. . ولنضـرب بعض الامثلة عـلى ذلـك. . يقـول خطاب الموازنة ان العجز في الميزان التجاري قد اظهر تحسنا ملحوظا خـلال النصف الاول من عـام ١٩٩٠ مقارنـة بـالنصف الاول من عـام ١٩٨٩ بـحيـث انـخـفض هـذاالـعجـز الى ٣,٢٪. . ولكن الارقـام التي نشـرتهـا دائـر الاحصاءات العامة تبين عكس ذلك اذ تفيد ان العجـز في الميـزان التجـاري قـد ازداد بنسبـة ٦٩,٥٪ في النصـف الاول من عام ١٩٩٠ عما كـان عليه في النصف الاول من العـام الـذي سبقه. . ونحن لا يهمنا ذكر هذه الارقام المجردة لولا الخشية بـان العجز الكبـير الذي ظهـر في مشروع الموازنة بني على اساس تلك الفرضيـة الخاطئة في تحسن بعض المؤشرات الاقتصاديـة الكلية ومنها انخفاض العجز في الميزان التجاري مما يوحي لنا ويجعلنا نطمئن بان العجز الكبير في الموازنة لا خشية منه وانه سينخفض حتما بناء على الاخذ بتلك المؤشرات. .

وينـطبق الامر ذاتـه عـلى المعلومـة التي اوردها خطاب الموازنة حـين ذكر ان الحسـاب الجاري في ميزان المدفوعات سجل عجزا بمقدار (٣) مـلايين دولار في النصـف الاول من عـام ١٩٨٩ ثم تحسن واظهر فائضـا بمقدار (١٥٠) مليون دولار في النصف الاول ن عام ١٩٨٩، وهنـا تشير ايضـا ارقام البنـك المركـزي بـان الحساب الجاري اظهر فائضا وليس عجزا خلال النصـف الاول من عام ١٩٨٩ وان هذاالفائض



بلغ ٤ ,٧٤ مليون دينار.

هـذان المثلان الصارخان ايها الاخـوة يستوجبان التوضيح الـذي يزيح من الاذهان الشعـور الذي استقـر حتى الان بان المـوازنـة والارقام التي اخذت بها والسياسات التي بنيت عليها جميعها خاطيء وغير سليم لان مابني على الخطأ فهو خاطيء.

ومـا ينطبق عـلى الواردات ينـطبق عـلى النفقات اذ اننا نتساءل، ونحن نقدر توجهات الحكومة في ضبط النفقات، نتساءل عن الطبيعة الانتقائية في تسديد اقساط القروض الخـارجية المستحقـة بغية معـرفة جـوانب ضبط النفقات العامة وتحديد حجم المديونية وتطورها ونحن اذ نكتفي بذلك مما ورد في خطاب المـوازنة فـاننا ننتقل الى تقرير اللجنة المالية لنسجل اولا شكرنا الى اللجنة رئيسا ومقررا واعضاء على ما بذلوه من جهد مكثف حتى أخرجوا لنا هذا التقريـر الشامل خلال زمن قياسي.. ثم نـذهب بعد ذلـك الى الاقتباس من هـذا التقريـر مـايكفي للاستنتاج والحكم على الموازنـة، رقما وسيـاسة وشمولا.

ننقـل من التقريـر تقريـر اللجنة المـالية احـدعشر قـولا مقتبسـا اقتبـاسا حـرفيـا دون تصرف.

الاقتباس الاول:

الانخفـاض الحاد والمثير للمخـاوف في النـاتج المحـلي الاجمالي لهـذا العـام حيث بلغ التراجع رقما قياسيا في تاريخ المملكة مقـداره ٢,٨٪ مما حدا بوزير المالية الى تفادي الحديث عن التفاؤل باي نمو في العام القادم، ومما جعل معدل التراجـع الحقيقي عن النمو المستهـدف لعام ١٩٩٠ ٧ر٩٪» ـ صفحة ٥ من التقرير.

الاقتباس الثاني:

«ان الاسلوب الذي تم بموجبه معالجـة قضية بنك ا لبتراء قد نجم عنه تحميل القطاع العام ما يتجاوز مبلغ (٢٥٠) مليون دينار غطيت بسلف من البنك المركزي الامر الذي يعني تحمل الدولة لمثل هذا المبلغ الكبير الناجم عن الفساد الاداري والمالي في بنك ا لبتراء» ـ صفحة ٩ من التقرير.

الاقتباس الثالث:

لقـد خـلا الخـطاب من الاشـارة الى نسبةالبطالة وهي من اكبر المشكلات الضاغطة عـلى الهيكل الاقتصـادي والبنـاء الاجتمـاعي للدولة.. وتبين من مناقشات اللجنة لمعالي وزير المالية ان ثمة اسلوب غير ذي جدوى في معالجة البـطالة وهـو امتصاص جـزء يسير من مشكلة البـطالـة بينـما يـزداد جـوهـر مشكلةالبـطالـة حدةوتفاقما» ـ صفحة ١١، ١٢ من التقرير

الاقتباس الرابع:

«ان مايزيد على ٥٠٪ من الانفاق العام في الموازنة يقابله انفاق اخر مواز خارج وثيقةالموازنة وذلك في موازنات المؤسسات العامة والصناديق والسلطات ذات الاستقـلال المالي ممـا لا يتيـح لمجلس الامـة تبين صـورة الـوضـع الحقيقي لواردات الدولة ونفقاتها» ص ١٢ من التقرير.

الاقتباس الخامس:

«كن توزيع المخصصات وفق الاقاليم غير دقيق» صفحة ١٣

الاقتباس السادس:

«لم يلب طلب مجلس النواب في تصنيف الموازنة وفق القطاعات فجاءت وثيقة المـوازنة غـامضـة وتصعب معـالجتهـا حتى عـلى ذوي الاختصاص حين يتعلق الامر بالتنمية والانفاق الخاص بكل قطاع» صفحة ١٣ من التقرير.

الاقتباس السابع:

«ترى اللجنة اعادة النظر في مدى جدوى الاستمـرار في كليات المجتمـع الحكوميـة التي تسهم في تغذية هيكـل البطالـة بتخفيضات لا تحتاجها الدولة» صفحة ١٥.

الاقتباس الثامن:

يقول التقرير: «تكرر الحديث في خطاب الموازنة للاعوام الماضية عن التركيز على الاهتمام بالقطاع الزراعي ولكن دون اثر ملموس او تغير ملحوظ.. ان مديونية القطاع الزراعي والبالغة ٤٠ مليـون دينار لا تشكـل سـوى ٦/١ المبلغ الذي تحملته الحكومة عن بنك البتراء، والقطاع الـزراعي حـري بـالـدعم واولى بـه من دعم مؤسسات كبدت الخـزينة مبـالغ كبيـرة بسبب الفساد الاداري والمالي فيها» صفحة ١٦ و ١٧ من التقرير، وهنا نلاحظ عدم وجود خطة طارئة وجهود مميزة وتسهيلات كبيرة في المـوازنة عـلى المزارعين بحيث تجعل من عام ١٩٩١ عام امن غذائي.

الاقتباس التاسع:

«ترى اللجنة ان حركة الاصلاح والتطوير الاداري لجهـاز الادارةالعامـة للدولة لم تتقـدم خطوة ملموسـة في الاتجاه المـطلوب.. كما ان حركة التغيير الاداري التي جرت خلال هذا العام في بعض مواقع المسؤوليـة ـ ويعني بها الامنـاء العامين والمدراء ـ لم تكن في الاتجاه الصحيح» صفحة ٢٠ من التقرير

الاقتباس العاشر:

«وتوصي اللجنة باعادة دراسـة تكاليف الاتصالات والخدمات الهاتفية على اساس عادل وليس عـلى اسس التكاليف الـرأسماليـة والتي كانت مرتفعة بالمستويات الدولية»

الاقتباس الحادي عشر:

امـا المقتبس الذي اختتمت اللجنـة بـه تقريرها فينم عن ملاحـظة هامـة ومعبرة ذات مؤشـر سلبي حيث تقول «يخامر اللجنـة شك في المبالغة في الايرادات المتوقعة في الموازنة، الامر الذي يحدونا في مثل تلك الحالة الى توقع العجز في الموازنة»

السيد الرئيس، حضرات السادة:

ان تلك الاقتباسات من تقـرير اللجنـة المـاليـة تشـير الى ان المـوازنـة قـد خلت من السياسات والاجـراءات والوسـائل التي تحـول الاداء الاقتصادي الى واقع ايجابي عملي ملموس فمثـلا هل ظهـر في الموازنـة مـا يشـير الى دور الحكومة في تفعيل دور القطاع الخاص للمساهمة

هكذا من الأصل

في مشكلة البطالة حلا جادا يعكس اهتمام الحكومة في هذا الموضوع الهام؟

وما ينطبق على مشكلة البطالة وحلولها ينطبق على قطاعات الزراعة والصناعة والانشاءات وخلو مشروع الموازنة مما يشير الى اخذ مشاكلها مأخذ الجد. .

اما فيما يتعلق بالموازنة الطارئة فاننا نؤيد ايضا ما ورد بشأنها في بيان السيد حسين المجلي ونذهب الى ابعد مما ذهب اليه حيث نقول ان ما سمي بالموازنة الطارئة كان لا لزوم لها فإذا كانت اهداف هذه الموازنة الطارئة . كما حددها خطاب الموازنة هي اهداف اساسية وضرورية لاستيعاب الاثار الاقتصادية السلبية لازمةالخليج واعادة عجلة الانتاج، فان رصد المخصصات لتحقيق هذه الاهداف لا يتم من خلال موازنة طارئة مرهونة بمدى توفر منح ومساعدات وقروض غيبية، بل ولاهميتها توضع في راس الاولويات وتدمج في صلب الموازنة العادية لتحل محل مشاريع رأسمالية اقل اهمية مع حذف بعض مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة لورودها في الموازنة العامة من جهة ولانه يمكن الاستغناء عن بعضها وتأجيلها من جهة اخرى كي تستخدم القروض والمنح والمساعدات الاضافية لتغطية العجز في الموازنة العامة في حالة القروض، او تخفيض هذا العجز في حال المنح والمساعدات. .

سيادة الرئيس حضرات الزملاء

مناسبة الموازنة هي مناسبة لابراز الوجه الحقيقي لسياسةالحكومة لاية حكومة، في مختلف الجوانب والمجالات. . فهل ابرزت موازنة عام ١٩٩١ الجانب المبدع لهذه السياسة، هل تبرز الموازنة الجانب اليقظ الواعي لمشكلات البلد وتحدياته ومتغيراته المستجدة وهو الذي يدخل منعطفا تاريخيا يفرض عليه ان يخرج عن النهج الذي كان يتبعه، نهج الموازنات في السنوات السابقة عندما كانت الدنيا مقمرة نسبيا وكان حالها «قمر وربيع» فأصبح يكتنفها نفق مظلم مدلهم حالك السواد. .

هل ظهر في الموازنة ما يعالج مشكلة البطالة التي تجابه الشباب وتحرفهم!؟ هل اظهرت الموازنة سياسة حلا لمشاكل الصناعة والمصانع التي تتدهور وتضمحل ويكاد قفل ابوابها يتتالى صبيحة كل يوم؟! هل رسمت الموازنة حلا لمشاكل الزراعة التي اصبح لا يستمر في مزاولتها الا كل شجاع ملتصق بالارض والوطن رغم ما يتراءى له بين عينيه وتحت نير محراثه من الصعوبة والمعاناة؟

وباختصار هل رسمت الموازنة طريقا واضحا نعتمد فيه على امكاناتنا الذاتية وقدراتنا بدلا ان نعتمد على السراب وما هو الا سراب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الدكتوراحمد عويدي العبادي

الدكتور احمد العبادي: اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم اني اسألك بمعاقد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك واسمك الاعظم وجدك الاعلى وكلماتك التامة



اللهم رب اشرح لي صدري ويسر لي امري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي

سيادة الرئيس الاخوة الزملاء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نناقش اليوم قرار اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١، وقبل البدء نقول: ان من حق الشعب علينا ان نصدقه الكلمة، ومن حق الوطن علينا ان نصدقه العطاء والانتماء والتضحيات ومن حق الملك علينا ان نصدقه النصيحة، لتبقى بلدنا في منظومة متوازنة لا نسمح فيها بخلل، ولا نسكت فيها عن عطب، بغض النظر عن الكلمات والعبارات المستخدمة، بل ان الافضل تسمية الامور بمسمياتها، لتستقيم قناة العمل، ونبقى بنعمة الله اخوانا ان شاء الله.

ان هذه الميزانية التي بين ايدينا - أيها السادة - تشبه وليدا عسرا تكاتفت جميع الجهود الشعبية والنيابية والرسمية مشكورة على ابرازه الى حيز الوجود، رغم العاتيات والمؤامرات، انها ميزانية تقشف في وقت يعاني فيه الاردن من التطويق والخنق الذي خطط له الاعداء، ونفذه العملاء والاصدقاء.

وفي الوقت الذي يسترخي فيه من عبث باموال الشعب، فان علينا ان نشد الاحزمة على البطون الخاوية، لاننا لم نأخذ على ايدي اؤلئك من نفر السوء، ولاننا لم ندركهم بالعقاب، ولكن ليعلم هؤلاء ان يد العدالة ستطولهم طال الزمن او قصر

وعلى اية حال فان وطننا الاردن رسخ من زمجرة الزوابع والمصائب، وشعبنا اكبر من النوائب واننا على استعداد ان نعود الى التمر واللبن وخبز الذرةوالشعير دون ان نبيع كرامتنا، ولكن قبل هذا يجب معاقبة الفاسدين ومبددي اموال الشعب واقواتهم، وهم واضحون كوضوح الشمس دونما حاجة الى دليل من الورق، طالما ان لديهم اطنانا من الورق (الذهب والفضة).

ان شعبنا وهو يعاني من موازنة تقشف، يرفض ان يشترك في اية مؤامرة على فلسطين او على اي قطر عربي وهو لم يفعل ذلك يوما ولن يفعله يوما مثلما يرفض ايضا هذه الاصوات الملفقة بالشبهات، التي تدعي الغيرة على الوطن قولا، وتمارس تدميره فعلا، فقد رضعنا الوطنية والصدق مع لبان امهاتنا ومن ذرات تراب وطننا، وامتزجت بدمائناواجسادنا، لتكون صخرة تتحطم عليها قرون الوعول المشككة بقدرتنا على الصمود، وتتكسر عليها رؤوس المرتبطين بالخارج سرا او جهرا، وتتمرغ تحت اقدامها انوف المشككين بمواقف الاردن ونقائه.

اننا وبقيادة جلالة الملك المفدى، وولي عهده الامين وال البيت الكرام سنصمد في

السراء والضراء، ولن نبيع كرامتنا عن طوى اي عن (جوع)، ولن نأكل بثديينا عن خوى اي عن (ضعف)، ففي هـذا الوطن رجـال عشقـوه، واحبوه وانتموا اليه ونرفض الهيمنة والنصائح المزيفة، ونعـرف الصـادق من اولئك الـذين يقولون وأعينهم تزوغ عن الحق.

سيادة الرئيس، الاخوة الزملاء

لقد بذلت اللجنة المالية جهوداً مشكورة في اخراج هذا التقرير، وان حجم المديونية ما هو الا محصلة لتـراكمات الادارات المتعـاقبـة، في غياب صوت الحق الوطني، والشجاعة المنتمية التي تقول للاعور اعور بعينـك، وقد اساءت هذه المديونية الى اجهزة الدولـة عند الشعب، والى الوطن عند العالم الخارجي، ان المديونيـة ليست الا محصلة لخطة رسمتهـا الصهيـونيـة والاستعمـار والماسـونيـة الـذين زرعـوا لهم العمـلاء، والمستشارين، ووضـع الشخص في غير ما يناسبه، ليدفع الوطن والشعب ثمن ذلك كله، وان الشعب لا زال يـنتـظر التحـقيـق والعقاب، والشعب يقول: ان من لا يستحي عـلى الاردن يجب الا نستحـي عليـه، ومن كشف عورة شعبنا يجب الا نواري سوأته.

ويتساءل الشعب امام النواب والحكومة: تـرى لماذا يكـافىء الفاسـدون بمناصب تـزداد اشـراقا، وتتحكم بـالقرار كلما اشـارت اليهم اصابع الاتهـام؟ انها اسئلة علينا كنـواب وعلى الحكـومةان تجيب عليـه، والا فـان الشعب لا يرحم.

واذا كان المبدأ ان المجرم بريء حتى تثبت ادانته فالشعب، وحرصا منه على ذاتـه ووطنه ومصالحه، يعتبر كل مسؤول منا ومن الفاسدين متهما حتى يبريء نفسـه، وعلى الـذين تسلموا المواقع وكانوا، عـلى الحصيرة قبلهـا واصبحوا اغنيـاء «الديـرة» بعدهـا ان يخضعوا لتشـريـع يساؤلهم: من اين لك هذا؟ وعلى كل واحد ان يثبت براءته هو، لا ان نطلب من الشعب اثبات ادانتـه، والمـطلوب تشكيـل لجنـة للتحقيق في الكسب غـير المشـروع مؤلفــة من السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية.

واذا كان الاثر يدل على المسير، والبعرة تدل على البعير، فاقول: ترى عـلى ماذا تـدل الحسابات و الملايين في الداخل والخارج لمن كان لايجد لقمة عيش هنيئة قبل تسلمه للمسؤولية؟

ازمة الخليج: وانني اؤيد قرار اللجنة من ان ازمة الخليج قد اثرت على الاقتصاد الاردني، وحـولت بلدنا الى ممـر لسـلات من الشعـوب اشكالا والوانا، واصبح يعاني فوق معـاناتـه، ويئن فوق جراحاته، وراحت تنـطلق اصوات تدعي الاخلاص للامة العربية والاردن، وهي اصوات تتفق مع الصهيـونية ومثلت اللعنـات استهدف ـ هذه الاصوات ـ الى تفريغ فلسطين من اهلها، واجهاض الانتفاضة وسحق هـوية الشعب الفلسطيني، هذه الاصوات المتآمرة على فلسـطين، المتفقة مـع الصهيونيـة والاستعمار والماسونية، تريد التآمر على الاردن ايضا، ونحن نرفض مؤامرتها على اية ذرة تراب عربية اوعلى اي مواطن عربي.

علينـا ان ندعم الانتفـاضـة وعلينـا ان

نحافظ على هوية الشعب الفلسطيني، وعلينا الا نخـون اطفال الحجـارة، وان الاردن لن يقبل ارتكـاب اي عمـل يمكن للتـاريـخ ان يصفـه بالخيانة، وعلى الحكومة ـ اية حكومـة ـ وعلينا نحن النـواب ـ ان نفهم منـطق التـاريخ وان نرفض هذه الصيحات حتى ولو تلفعت بكلمات معسولة وثوب انساني، وعلى الامة العـربية ان تحترم وثائقها وذاتها وان تتحمل مسؤولياتها حيال القضـايا كلهـا، وليس مكتوبـا على الاردن ان يتحمل كل شيء، بل ولن نسمح ان يتحمل ذلك، مهما صدرت من نظريات، ومهما خرجت من استشارات مشبوهة.

اما الطلب الى الاردن في حل اشكالات الوافدين بعد الازمة، فقد قدم الاردن ما يفوق طـاقته من التنـازلات والخدمـات لهم ولـلامـة العربية جمعاء، ولكن نظرة عجلى ومتفحصة الى ما قدمه هؤلاء الوافدين الى الاردن يتضح لنا ان الكثـير منهم سـاهمـوا في عـدم قــدرة الاردن من الاستمرار في مساعدتهم، فقد سحبوا ارصدتهم منه، فساهموا في نضوب خزائنه، وسـاهموا في خنق الانتفاضة المباركة، وتركوا ارصـدتهم في الغـرب تحت رحمـة، مثلث اللعنـات، او في الخليج تحت رحمة الحرب واللهب.

من هنـا نجد ان الاردن اصبـح كخبـز الشعير مأكول ومذموم، ولكنه سيبقى الـوطن الغالي الذي لا يـرتضي الدنيـة، الذي لم ولن يتـآمر عـلى الامة العـربيـة، ولا عـلى القضيـة الفلسـطينية، ان الاردن رمـز الشـدة والغلبـة وموئل الامن والطمأنينة وان اي صوت بالدعوى للشرخ بين ابنـاء الاسرة الـواحدة هـو صوت مرفوض، وان التلاميذ الذين يقومـون بذلـك ويشككـون في كـل صــوت مخلص لـلاردن وفلســطين وشعبيهـما مـاهم الا منفـذون للمخططات الاجنبية

سيادة الرئيس، الاخوة الزملاء

اما الوضع الاقتصادي، فانني اتفق مع اللجنة الكريمة حول ضرورة وسرعة اتخاذ قرار بالتحقيق في مدى المسؤولية التي تتحملها ادارة البنـك المركـزي حيـال قضيـةبنـك البتـراء، كمااطلب احالة القضية الى محكمة مدنية علنية، وجلب المتورطين فيها بغض النظر عن موقعهم ومكانهم في الداخل اوالخارج طوعا او كرها عبر الوسائل الدولية، وقد كان ذلك مطلب المجلس الكريم في رده على خطاب العرش السـامي، لان همنا جميعا، في نهاية المطاف، هو مصلحةالوطن وتحصيل المال العام، ومعاقبة المسؤولين عن هذه الكارثة الاقتصادية. وانني اطلب الى الحكومة الموقرة تبيان جميع الوثائق المتعلقة بذلك من جميع الاطراف واخراجها عن درجة التستر والكتمانية لنسمع وجهات النظر جميعها

وتشـير الدلالات الـوثـائقيـة المـوجـودة بحـوزتي من مقـروءة ومسمـوعـة ان الصـورة الصحيحة عن البنك لا تزال بحاجة الى توضيح ومزيد من التوضيح.

هذا ملف ايها الاخوة الكرام عن بنـك البتراء، وهذه اشرطة فيها حديث عن قضيته، وهذا كتيب ايضا فيه كثير من الـوثائق المتعلق ببنك البتراء وهذه ايضا اوراق كثيرة لها علاقة، عـلى اية حـال ان بنك البتـراء يجب ان يخضع

هكذا من الأصل

للعدالة كل من تورط فيه سواء اكان داخل الاردن ام خارجه لان مصلحة الوطن والشعب اولى من مصلحة القرارات الخاطئة.

وهناك قضيةاخرى خطيرة، اذا لم تتم معالجتها الان، فسوف تتفاقم، وتحذو حذو بنك البتراء، انها قضية خمسة بنوك محلية بدأت الازمة تطل براسها منها وهي:

١ - بنك الاردن والخليج الذي وصفه كتاب النائب العسكري العام تحت رقم م ع/٢/١٢/نيابة/٢٠٣٤ تاريخ ٣١/٧/١٩٩٠، والموجه الى دولة الحاكم العسكري العام في الفقرة الاولى من البند الاول يقول لقد وردت الينا صور عن مستندات صادرة عن دوائر بنك الاردن والخليج الداخلية، وعن البنك المركزي الاردني، وعن عملاء لنفس البنك، تفيد ان المسؤولين في ادارة بنك الاردن والخليج قبل قرار دمج بنكي البتراء والخليج بتاريخ ٢/٨/١٩٨٩، قد ارتكبوا اعمالا تتصف بسوء الامانة والتزوير والرشوة والاختلاس بالاضافة الى العديد من المخالفات، وفيما يلي ايجاز لبعضها. انتهى المراد نقله وهذا ملفٌ كامل بالوثائق التي تبين الفساد في هذا البنك وجميعها مذكرات اكثرها سرية داخل البنك وبينها وبين البنك المركزي، تبين عشرات الملايين المختلسة والمسروقة من بنك الاردن والخليج

هذه القضية هامة جدا وستكلف الخزينة واموال الشعب ودمائه الكثير الكثير اذا لم يتم تطويقها ومحاكمة المسؤولين عنها.

٢ - بنك عمان الذي لديه عجز ظاهر مقداره احد عشر مليونا، والعجز الحقيقي هو اضعاف ذلك بسبب مضارباته بالعملات الاجنبية خلافا لقوانين البنك المركزي الذي يجب ان يتحمل مسؤوليته في ذلك.

٣ - بنك المشرق وفيه مشاكل مالية وعجز مالي، فاين البنك المركزي عن الرقابة من البداية، يعني من الان.

٤ - بنك المصرف السوري وهو يعاني كمعاناة بنك المشرق.

وعلى اية حال، فان ميزانية الدولة، وبنك البنوك اي بنك المركزي سيتحمل هذا العجز الذي ذهب لجيوب حفنة من الجشعين، على حساب الميزانية ولقمة عيش الشعب، ومن الافضل تخصيص هذه المبالغ لزيادة رواتب المتقاعدين والموظفين العسكريين منهم والمدنيين بدل ان تتنعم فيها مجموعة لا تزيد على اصابع اليدين والقدمين.

اما ما ورد في التقرير عن البطالة: فاننا نرى ان حلها يكمن في عدة امور منها:

١ - توفير فرص العمل

٢ - وتوحيد الجهات المسؤولة لمعالجة هذا الداء وذلك بدمج ديوان الخدمة المدنية، ومؤسسة التدريب المهني ضمن وزارةالعمل وتقليص النفقات الزائدة وتوفير المال العام وذلك باستبدال العاملين بعقود بصفة اخرى وظيفية تتفق مع نظام الخدمة المدنية، حيث يقترن الراتب بالخبرات والمؤهلات معا: ويجب اعطاء الاولوية في التعيين لمن لم يخرجنوا من الاردن، وانهاء خدمات الاجانب في الجامعات

والسفارات ووسائل الاعلام ومؤسسة الخطوط الجويةالملكية عالية، وانهاء العاملين بعقود في وزارة التربية لتهربهم من خدمة العلم والحيلولة دون عمل اصحاب الحق في ذلك وان وزارة العمل مطالبة بضبط هذه الامور والطلب الى جميع الدوائر والمؤسسات الخاصة والعامة في الداخل والخارج ان يزودوهم باسماء العاملين بعقود والعاملين الاجانب، لأعادة تقييم امور البطالة وحلها، ومن وسائل تطويق البطالة دعم القطاع الزراعي والمزارعين وشطب ديونهم واعادة التعيينات في الوزارات والدوائر افقيا وعموديا وجغرافيا.

سيادة الرئيس، الاخوة الزملاء

انني اتفق مع اللجنة الموقرة حول دعم ديوان المحاسبة، وارى ضرورة تمديد سلطته ليراقب جميع المؤسسات والشركات التي تساهم الدولة باية نسبة مهما صغرت او كبرت في راسمالها، تنفيذا للمادة ١١٩ من الدستور، خاصة وانه عين السلطة التشريعية على التنفيذية، الامر الذي يستدعي الاسراع في تعديل قانونه ليتناسب مع المستجدات

في السياسةالتعليمية

لقد وصلت وزارتا التربية والتعليم العالي خلال العام الماضي الى ادنى درجة من درجات الكفاءة والعطاء بعكس ما كانت عليه من قبل، الامر الذي ينعكس على ابنائنا، وعدة مستقبلنا، حيث الضعف، خلال هذا العام اقول الضعف في اتخاذ القرار والبطء والتردد فيه، وحيث تتعطل الحلول لابسط القضايا، حتى ولو كانت ضياع اوراق الامتحان الشامل في بعض المواد (وهذه وثيقة) على ضياع اوراق طلاب بعدما ادوا الفحص الشامل ولحد الان ينتظروا ان تنتهي قضيتهم رغم ان التحقيق اثبت انه حقيقة هم قدموا الامتحان والاوراق ضايعة مخبرينهم

اما عن الترقيات والتعيينات في الجامعات، فهي وان كانت دقيقة احيانا الا انها في الغالب الاعم معتمدة على المزاجيات والعلاقات الشخصية والشلليات، وليس غريبا ان يرقى المدرس الى مرتبة استاذ بالواسطة، وان فتح ملف تحقيق في هذه القضية سيكشف عن قضايا محزنة في دنياالعلم الاكاديمي، وليس غريبا ان تجد تلاعبا في نتائج درجات الماجستير هذا ناهيك عن التلاعب في العلامات وعدم الاخلاص في كثير من الحالات في التدريس

انني الان ارى ضرورة الغاء وزارة العليم العالي، واستقلال الجامعات واعادة النظر في مواقع الرئاسة لهذه الجامعات، وتعيين وزير للتربية صاحب خبرة طويلة، وقدرة على اتخاذ القرار وليس عيبا ان نقيم انفسنا بين فترة واخرى، وليس عيبا ان نضحي بالاشخاص، بل المشين ان نضحي بالشعب من أجل الاشخاص، وبين يدي كتاب موجه من ديوان المحاسبة تحت رقم ٢/٦٣/١٣٣٠ تاريخ ٣٠/٦/١٩٨٩، ١٤٠٩/١٠/٢٦٥ حول ممارسات فساد مالي واداري لاحد رؤساء الجامعات الذي لم تطله يد العقاب

في السياسة الدفاعية والامنية:

ان دعم الجيش والامن والمخابرات والدفاع المدني ضرورة وطنية خاصة في هذه

الـظروف، حيث يشهـد الـوطن الانفتـاح الـديموقـراطي، الامر الـذي يستوجب معـرفة دقـائق الامـور للحيلولـة دون اتخـاذ هـذه الديموقـراطية عبـاءة لاعمال مخلة بـامن الوطن والمواطن، وانني ارى ضرورة زيادة رواتب جميع ابنـاء السلك العسكـري العـاملين منهم والمتقاعدين، وان هذا لن يكلف الا جزءا يسير مما كلفه سد ثغرة فتحها الفاسدون في بنك البتراء والاردن والخليج وغطتها ادارة البنك المركزي من المال العام

وان من وسائل دعم هذه الاجهزة ان يعاد النظر في اسلوب الاحالة على التقاعد وان يتم انهاء خدمات من افسد واساء في هذه الاجهزة للوطن والاجهزة نفسها، واراحته لانه اصبح عاجزا عن التعامل في هذه المرحلة، ومن الدعم ان يتم تمليك الضباط للسيارات المصروفـة اليهم، باقساط واثمان مريحة، وان تتاح الفرصة لسائر الضباط بشراء سيارات على نفس النهج، مما يرفد الخزينـة بالمال، ويوفـر عليها نفقـات ويجعل الضابط مرتاحا انه يمتلك السيارةلنفسه، فيحافظ عليها حفاظه على اولاده، وبهذه المناسبة اطلب الى الاجهزة الامنية ان تنشط في مراقبتها لخلايا البهائية التي تنشط هـذه الايام بـالاردن وانتم تعرفون البهائية وارتباطها باسرائيـل ولها نشاطات مريبة مكثفة منذ بداية ازمة الخليج.

في الاصلاح الاداري والسياسي:

انني اتفق مـع اللجنـة الموقـرة ان حـركـة الاضـلاح والتـطوير الاداري لجهـات الادارة العامة للدولة لم تتقدم خطوة ملموسة في الاتجاه المطلوب، وارى ضرورة اتخاذ اجراءات لتقليص النفقات ورصد الاموال المتوفـرة لرفـع رواتب العـاملين والمتقـاعـدين، وعـاملي المياومـات والمفطوع وشمولهم واسرهم بالتأمين الصحي،

من هنا، فنني ارى ان وزارة الثقافة التي تحولت خلال السنة الماضية الى دمية في ايدي ... محددة المعادية للدين والوطن والملك ونسحب الاحالة على التقاعـد وارى ان وزارة السياحة تستحق عن الاحالة على الاستيداع، وذلك لتوقف هـذا القطاع، ودمـج الوزارتين بوزارة الاعلام وتعطى اسم: وزارة الاعلام و التـوجيـه الـوطني، حيث يمكن الحـاق وزارة الشباب اليها فيها بعد وابقـاء مناصب الامنـاء العامين تابعين للوزير

اما وزارة الزراعة فارى دمجها هي ووزارة المياه والري لتسمى وزارة الري والزراعـة امر ضـروري وهام وبـذلك يتقلص عـدد الوزراء والـوزارات وتخف النفقـات، كـما ارى دمـج المؤسسـات العـامـة في الـوزارات كـل ضمن اختصاصه او حقله

وارى ايضا الغاء وزارة الخارجية اذا بقيت على ما هي عليـه، ذلك ان السفـراء يعيشون عيشة الرغد والهناء مقـابل مـا يعيشه مـوظفوا السفارات من الصف الرابع والثالث من ضنك في العيش وكبت في التعـامل ورعب وتمييـز في المواقع، هذا ناهيك عن الممارسـات الفاسـدة ماليا واداريا وتهريب وتجارة التي يمارسها العديد من السفراء، وقد خجلت على شمعة بلدي من ابراز الوثائق الخاصة بذلك لسوئها

وفي الاصلاح الاداري نقول: ان الدولة يجب ان تكون اقوى والاشخـاص والمؤسسات ويجب تقليص وانهاء مراكز القوى والاخطبوط الذي زرعه ويغذيه بعض المستشارين، والذين يعملون جـاهـدين لتفشيـل جهـودالنـواب ومؤسسات الدولـة والحكومـة من ان تحقق اي تقـدم. فقـد زرع بعض هؤلاء (المستشـارين) ازلامهم في سـائر انحـاء الدوائـر، واصبحت بعض المؤسسات حكرا على افراد بعينهم، وكأنها تركة ورثوها عن ابائهم. وعلى هؤلاء واسيادهم المستشـارين ان يكفـوا ايـديهم عن الشعب والمؤسسات.

ومن التطوير الاداري ان تعيد الحكومة النظر فيما يدور من ممارسات لا تتفق مع مصلحة الـوطن والمواطن في شـركة الكهـربـاء وسلطة الكهـربـاء ومحـطة الحسين الحـرارية، ومصنـع الاسمدة بالعقبـة، ومؤسسة التـدريب المهني، وعالية الخطوط الجوية الملكية، والجمعية العلمية الملكية، والجامعات: اليرموك! ومؤتة والاردنيـة، ومصـانع الاسمنت، وامـانة العـاصمـة، وان يخضع رؤساء هذه المؤسسات، ومـدراء الامن والمخـابـرات والـدفـاع المـدني والفـوسفـات والبـوتاس، اقـول ان يخضعـوا لمسـاءلتهم من مجلس النـواب، ومنـاقشتهم عنـد تعيينهم وفي الاصـلاح الاداري هـذا ملف عن مؤسسـة المـواصـلات السلكيـة والـلاسلكيـة يمكن استشفاف الفساد المالي والاداري الموجود في هذه المؤسسة.

امـا عن الميثاق الـوطني، فارجـو تذكـير الزملاء واصحاب النظريات والعبقريات الذين لم ياتوا على الاردن الا بالسوء ومشاعـر الشك والريبة التي تنتابني بخصوص ما سيتمخض عنه الميثاق، وما سيفتحـه علينا من ابـواب الفرقـة والخلافات وتمـزيق الشعب، وبروز الاحـزاب التي لا تريد بهـذا الوطن وشعبـه خيرا، والتي يـرتبط بعضها بجهـات متخبئة خلف الاكمـة واخرى متلفقة وراء الضباب.

اننا نطالب ان تكون الاحزاب نابعة من اعمـاق هذا الـوطن تاريخـا وعقيدة اسـلامية، وتراثا ووجودا اما ان تنزل علينا الاحزاب بالمظلة فهو الذي من مصلحة شعبنا رفضه.

سيادة الرئيس، الاخوة الزملاء

وفي ختـام حديثي، لا بـد من تسجيـل كلمة، اعتزاز وفخر بجلالة القائد الرائد الحسين المفدى، وولي عهده الامين، لجهودهم الحثيثة في توضيح مرقف الاردن والدفاع عنه، كما اقول ان احيـاء الجبهة الشـرقيـة، وتحسـين العـلاقـات الاردنية مع الدول الغربية المجاورة بات ضرورة ملحة خاصة وان الاردن بقيادةالحسين كان دائما وابدا رائدا نحو الوفاق وجمع الكلمة، وانني ارى ضـرورة عقد مؤتمـر اقليمي يضم قادة الاردن والعراق وسوريا، ثم يتم توسيعه ليشمل دولا عربيةاخرى معنية بقضية الخليج، فالحرب اذا وقعت فاننا سنكون جميعا وقـودها، وان مـوتنا ونحن متفقون خير منه ونحن شيعا واحـزابا، وانني اقـدم التحية لجميـع الدول العـربيةالتى سـانـدت وتسـانـد الاردن والشعب الاردني والانتفـاضة البـاسلة، كمااتقـدم بشكري الى شعبنـا الاردني شعب الـرجـولـة والتضحيـات والبطولات واشكر جميع الجهود النيابية والرسمية التي قدمت هذا التقرير وهذه الموازنة، ولا زلت والشعب ننتظر ان يضاف الى ادام قوت الشعب

الظروف، حيث يشهد الوطن الانفتاح الديموقراطي، الامر الذي يستوجب معرفة دقائق الامور للحيلولة دون اتخاذ هذه الديموقراطية عباءة لاعمال مخلة بامن الوطن والمواطن، وانني ارى ضرورة زيادة رواتب جميع ابناء السلك العسكري العاملين منهم والمتقاعدين، وان هذا لن يكلف الا جزءا يسيرا مما كلفه سد ثغرة فتحها الفاسدون في بنك البتراء والاردن والخليج وغطتها ادارة البنك المركزي من المال العام

وان من وسائل دعم هذه الاجهزة ان يعاد النظر في اسلوب الاحالة على التقاعد وان يتم انهاء خدمات من افسد واساء في هذه الاجهزة للوطن والاجهزة نفسها، واراحته لانه اصبح عاجزا عن التعامل في هذه المرحلة، ومن الدعم ان يتم تمليك الضباط للسيارات المصروفة اليهم، باقساط واثمان مريحة، وان تتاح الفرصة لسائر الضباط بشراء سيارات على نفس النهج، مما يرفد الخزينة بالمال، ويوفر عليها نفقات ويجعل الضابط مرتاحا انه يمتلك السيارةلنفسه، فيحافظ عليها حفاظه على اولاده، وبهذه المناسبة اطلب الى الاجهزة الامنية ان تنشط في مراقبتها لخلايا البهائية التي تنشط هذه الايام بالاردن وانتم تعرفون البهائية وارتباطها باسرائيل ولها نشاطات مريبة مكثفة منذ بداية ازمة الخليج.

في الاصلاح الاداري والسياسي:

انني اتفق مع اللجنة الموقرة ان حركة الاصلاح والتطوير الاداري لجهات الادارة العامة للدولة لم تتقدم خطوة ملموسة في الاتجاه المطلوب، وارى ضرورة اتخاذ اجراءات لتقليص النفقات ورصد الاموال المتوفرة لرفع رواتب العاملين والمتقاعدين، وعاملي المياومات والمقطوع وشمولهم واسرهم بالتأمين الصحي،

من هنا، فانني ارى ان وزارة الثقافة التي تحولت خلال السنة الماضية الى دمية في ايدي التيارات المتحدة المعادية للدين والوطن والمنتمي وتستحق الاحالة على التقاعد وارى ان وزارة السياحة تستحق على الاحالة على الاستيداع، وذلك لتوقف هذا القطاع، ودمج الوزارتين بوزارة الاعلام وتعطى اسم: وزارة الاعلام و التوجيه الوطني، حيث يمكن الحاق وزارة الشباب اليها فيما بعد وابقاء مناصب الامناء العامين تابعين للوزير

اما وزارة الزراعة فارى دمجها هي ووزارة المياه والري لتسمى وزارة الري والزراعة امر ضروري وهام وبذلك يتقلص عدد الوزراء والوزارات وتخف النفقات، كما ارى دمج المؤسسات العامة في الوزارات كل ضمن اختصاصه او حقله

وارى ايضا الغاء وزارة الخارجية اذا بقيت على ما هي عليه، ذلك ان السفراء يعيشون عيشة الرغد والهناء مقابل ما يعيشه موظفوا السفارات من الصف الرابع والثالث من ضنك في العيش وكبت في التعامل ورعب وتمييز في المواقع، هذا ناهيك عن الممارسات الفاسدة ماليا واداريا وتهريب وتجارة التي يمارسها العديد من السفراء، وقد خجلت على سمعة بلدي من ابراز الوثائق الخاصة بذلك لسوئها

وفي الاصلاح الاداري نقول: ان الدولة يجب ان تكون اقوى والاشخاص والمؤسسات ويجب تقليص وانهاء مراكز القوى والاخطبوط الذي زرعه ويغذيه بعض المستشارين، والذين يعملون جاهدين لتفشيل جهودالنواب ومؤسسات الدولة والحكومة من ان تحقق اي تقدم، فقد زرع بعض هؤلاء (المستشارين) ازلامهم في سائر انحاء الدوائر، واصبحت بعض المؤسسات حكرا على افراد بعينهم، وكأنها تركة ورثوها عن ابائهم، وعلى هؤلاء واسيادهم المستشارين ان يكفوا ايديهم عن الشعب والمؤسسات.

ومن التطوير الاداري ان تعيد الحكومة النظر فيما يدور من ممارسات لا تتفق مع مصلحة الوطن والمواطن في شركة الكهرباء وسلطة الكهرباء ومحطة الحسين الحرارية، ومصنع الاسمدة بالعقبة، ومؤسسة التدريب المهني، وعالية الخطوط الجوية الملكية، والجمعية العلمية الملكية، والجامعات: اليرموك! ومؤتة والاردنية، ومصانع الاسمنت، وامانة العاصمة، وان يخضع رؤساء هذه المؤسسات، ومدراء الامن والمخابرات والدفاع المدني والفوسفات والبوتاس، اقول ان يخضعوا لمساءلتهم من مجلس النواب، ومناقشتهم عند تعيينهم وفي الاصلاح الاداري هذا ملف عن مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية يمكن استشفاف الفساد المالي والاداري الموجود في هذه المؤسسة.

اما عن الميثاق الوطني، فارجو تذكير الزملاء واصحاب النظريات والعبقريات الذين لم ياتوا على الاردن الا بالسوء ومشاعر الشك والريبة التي تنتابني بخصوص ما سيتمخض عنه الميثاق، وما سيفتحه علينا من ابواب الفرقة والخلافات وتمزيق الشعب، وبروز الاحزاب التي لا تريد بهذا الوطن وشعبه خيرا، والتي يرتبط بعضها بجهات متخبئة خلف الاكمة واخرى متلففة وراء الضباب.

اننا نطالب ان تكون الاحزاب نابعة من اعماق هذا الوطن تاريخا وعقيدة اسلامية، وتراثا ووجودا اما ان تنزل علينا الاحزاب بالمظلة فهو الذي من مصلحة شعبنا رفضه.

سيادة الرئيس، الاخوة الزملاء

وفي ختام حديثي، لا بد من تسجيل كلمة، اعتزاز وفخر بجلالة القائد الرائد الحسين المفدى، وولي عهده الامين، لجهودهم الحثيثة في توضيح موقف الاردن والدفاع عنه، كما اقول ان احياء الجبهة الشرقية، وتحسين العلاقات الاردنية مع الدول الغربية المجاورة بات ضرورة ملحة خاصة وان الاردن بقيادةالحسين كان دائما وابدا رائدا نحو الوفاق وجمع الكلمة، وانني ارى ضرورة عقد مؤتمر اقليمي يضم قادة الاردن والعراق وسوريا، ثم يتم توسيعه ليشمل دولا عربيةاخرى معنية بقضية الخليج، فالحرب اذا وقعت فاننا سنكون جميعا وقودها، وان موتنا ونحن متفقون خير منه ونحن شيعا واحزابا، وانني اقدم التحية لجميع الدول العربيةالتى ساندت وتساند الاردن والشعب الاردني والانتفاضة الباسلة، كمااتقدم بشكري الى شعبنا الاردني شعب الرجولة والتضحيات والبطولات واشكر جميع الجهود النيابية والرسمية التي قدمت هذا التقرير وهذه الموازنة، ولا زلت والشعب ننتظر ان يضاف الى ادام قوت الشعب

والوطن ما امتصه الفاسدون من شحم الشعب ولحمه، تحياتي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمةالله ، الاستاذ محمد المعرعر

السيد محمد المعرعر: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، السادة الزملاء

الموازنة ترجمة لسياسة الدولة المالية في خدمة مجتمعها وتلبية حاجاته وامنه.

وبلدنا المحدود بامكاناته، والكبير بمسؤولياته الجسام، قد خطى خطوات كبيرة، في سبيل تقدم شعبه، والتصدي لمعوقات نموه الاقتصادي والاجتماعي ، بالمقارنة مع امثاله من الدول محدودةالموارد.

وكانت ازمة الخليج، وقد تعرض الاردن للضغوط السياسية والاقتصادية للتأثير على مسيرته، وكشفت الازمة مدى خطورة الاعتماد على المساعدات الخارجية الاجنبية والعربية منها، التي لا يطمئن لها، والتي تتعرض للظروف السياسية المتقلبة، وغلبةالمصالح الشخصية والانية على المصالح العليا البعيدة المدى للأمة.

فالدول الاستعمارية وعلى راسها امريكا تتحكم بالاموال والثروات العربية، واصبحت هذه الثروات خادمة لاهداف الدول الاستعمارية، بدلاً من ان تخدم الاهداف الوطنية القومية كمااصبحت بلاء ومبعثا للشر والقهر على هذه البلاد بسبب الامناء عليها والملايين التي كشفتها الاحداث والتي صرفت على القوات الاجنبية، وشراء ضمائر الامم والشعوب لتقف في خندق الاعداء الدائمين للأمة، كافية لو انفق جزء منها لصالح الامة والاشقاء كافية ان تزيل الظلمة القائمة ويعم التقدم والرخاء وتنتهي المديونية وفوائدها الظالمة

السيد الرئيس، السادة الزملاء

المديونية الداخلية والخارجية عبء كبير على اقتصادنا وعائق لنموه، ولا نزال نرى الزيادة المستمرة في هذا العبء وقد بلغت الزيادة لعام ١٩٩٠ ٥٥ مليون دولار في المديونية الخارجية وبلغت نسبة خدمةالدين العام، الى اجمالي الصادرات من ا لسلع والخدمات لعام ١٩٩٠ ٣,٢٪ على ان تزداد في عام ١٩٩١ من ٣٣,٧٪ ٣٨,٩٪ اذا لم يتم اعادة جدولة ٥٠٪ من فوائد القروض، ممايشكل مخاوف ومخاطر على اقتصادنا تستدعي الحد من هذه المديونية.

وان كانت موازنة عام ١٩٩٠ قد اوردت فائضا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات للنصف الاول من العام، واظهرت استقرارا في سعر صرف الدينار، مقابل العملات الاجنبية فان مستوى الاسعار والتضخم لا يزال بحاجة للتدخل لخفض هذه الاسعار، وخفض التضخم، ليتمكن المواطن من العيش بكرامة خاصة ذوي الدخل المحدود الذين لم تطرأ زيادة على دخولهم تتناسب مع الزيادة التي حصلت على الاسعار.

وان هي موازنة عام ١٩٩١ موازنة تقشف وصمود فلا بد من ان نجد حلا لمشاكل البطالة التي تتزايد باضطراد وتؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة

وفي نظرتنا للميزان التجاري، بودنا ان يميل هذا الميزان لصالح الصادرات، ولكننا رأينا عجزا كبيرا، فالصادرات لعام ١٩٩٠، قد بلغت (٨٩٩) مليون دولار والواردات (٢٠٩٢) مليون دولار، وكان العجز مقدراً بـ (١١٩٢) دولار اي العجز بحجم الموازنة الحالية للدولة، ويدل هذا على عجز الاقتصاد وقصوره عن تقريب الفوارق بين الصادرات والواردات، كما يدل على تقلص النشاط الاقتصادي والتجاري ويدل ايضا على عدم وجود اسواق بديلة لمنتجاتنا، وحاجة سوقنا المحلية للصناعات الملائمة لهذا السوق.

ومن هنا لابد

١ - التفتيش عن اسواق بديلة لبضائعنا، تلبي حاجة المجتمعات الاخرى المشابهة لمجتمعاتنا، وذلك باقامة المعارض التجارية وارسال الوفود التجارية وزيادة نشاط ممثلينا في الخارج في هذا المجال.

٢ - الحد من استيراد المواد الترفيهية والكمالية الغير ضرورية

٣ - اقامة الصناعات الخفيفة التي تحتاجها السوق المحلية

٤ - الاستفادة من الثروات الطبيعية والمواد الخام وزيادة التفتيش عن البترول والخامات الصناعية

٥ - توجيه النفقات الرأسمالية للمشاريع الانمائية لتشغيل الايدي العاملة، وتدريبها، والتخفيف من البطالة.

٦ - توجيه التعليم في مختلف مستوياته لحاجات ومتطلبات السوق المحلية والخارجية للفرص المتوقعة من العمل

السيد الرئيس ، السادة الزملاء

لقد صنفت وزارة المالية الموازنة العامة وفق الاقاليم وكانت البادية تعتبر الاقليم التنموي الرابع، وهي بحاجة لمجهود واسع لتطوير مجتمعها وتلبية احتياجاته واقامة المشاريع التنموية، والخدمية التي تنهض بمستوى ابنائه ومناطقهم

ان موازنة عام ١٩٩٠ وبالرغم من انتهاء السنة المالية رأينا اجحافا وظلما قد لحق بهذه المناطق، كما ان موازنة عام ١٩٩١ ليست بافضل من سابقتها فيما يخص هذه المناطق.

نظرا للنظرة غير المتوازنة للمشرفين على تنفيذ المشاريع والمخصصات من السلطات والدوائر التنفيذية، ولبعد ابناء هذه المناطق من مراكز المشاركة في المسؤولية

واننا نشكو سابقا من الفساد المالي ولكن الفساد الاداري تطور الى شيء من المزاجية والمحسوبية في اكثر المواقع وصارت الاموال العامة من هذه الموازنة توزع حسب الاهواء والامزجة لا على الحاجة، بعيدة عن التوازن والعدالة المطلوبة، فلا تزال التجمعات السكانية والقرى في البادية والريف وفي البادية الشمالية خاصة قد حرمت من عدالة توزيع مخصصات الخدمات والمشاريع وهي منطقة حيوية وقابلة للتطور وقابلة لاقامة المشاريع، وبحاجة لتلبية كثير من الخدمات.

١ - ونطالب برفع مستوى التعليم واقامة مشاريع الابنية المدرسية وتأمين المختبرات ومساعدة ابنائنا في مواصلة الدراسة العليا والوظائف العامة

٢ - الاهتمام بالزراعة واقامة المشاريع الزراعية ومساعدة المزارعين بجدولة القروض وتخفيض الفوائد واعطاء قروض بلا فائدة الى مربي الاغنام، والمزارعين المبتدئين في مشاريع زراعية تشجيعية، وتوفير الاعلاف وشمول المناطق بمشاريع التطوير الزراعي، واقامة المصانع للمنتجات الزراعية

٣ - ايصال التيار الكهربائي الى القرى والتجمعات السكانية التي لم يتم انارتها بعد، وليس من العدل ان يبقى هؤلاء محرومين من الانارة بينما التجمعات المجاورة لهم تتمتع بهذه الخدمة

٤ - لا تزال الكثير من قرى البادية والارياف بحاجة للخدمة الهاتفية والبريدية وتحتاج لفتح المكاتب البريدية وتحسين مستوى الخدمة الهاتفية، وشمولها بالخدمة الالية المباشرة وهي في وضع لا يمكن الاستمرار في تجاهله ولدى المؤسسة قوائم بهذه القرى ومتطلباتها وليس من الحق ان يبقى قطاع من هذا الشعب يعاني من هذه الخدمة وغيرها (وفي كل الخدمات تعتبر هذه المناطق اخر محطة للقطار)

٥ - ان قرى كثيرة لا تزال غير مخدومة بالطرق القروية واراضي كثيرة بحاجة للاستغلال والوصول لها تفتقد للطرق الزراعية وقد وزعت مخصصات الطرق بطريقة غير عادلة حيث اضيفت توسيعات للطرق، واحدثت طرق على قرى تصل اليها الطرق في مناطق بينما لا يزال عدد كبير من قرى البادية لا تصلها طرق معبد، وابناءها يجدون كل الصعوبات في عدم شمولهم بعدالة توزيع هذه المخصصات.

٦ - ان عددا من قرى البادية وبلدياتها بحاجة لزيادة المخصصات بترفيع عدد من القرى الى بلديات، كما ان الشباب بحاجة للمساعدة في تطوير وتنمية قدراتهم وايجاد النوادي ومساعدتها، وتأمين المكتبات اللازمة.

٧ - والتثقيف الاجتماعي والصحي، املين تأمين الادوية اللازمة للمراكز الصحية وان تتقدم الخدمة الصحية النوعية في هذه المناطق اداء وتجاوبا مع الظروف القاسية لهذه المنطقة واهلها. واني ساتقدم من السلطات المعنية بكشف باسماء بعض هذه القرى والخدمات التي تحتاجها

واشكر اللجنة المالية على ما بذلته من جهود في تحضير قرار الموازنة وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ ابراهيم خريسات



السيد ابراهيم الخريسات: بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى اله وصحبه وسلم اجمعين

سيادة الرئيس حضرات الاخوة النواب المحترمين، احييكم جميعا بتحية الاسلام، تحية من عند الله مباركة طيبة فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته

وحتى لا تذهب بالبعض الظنون ولا تفسر المواقف تفسيرا في غير محله فاني لن اتحدث عن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ نقدا وتحليلا ولن اناقش السلبيات او اتعرض للايجابيات كما انني لن اخوض في الحديث عن السياسة المالية العامة، فانا اكتفي في هذه المجالات بما قدمه اخواني نواب الحركة الاسلامية (الاخوان المسلمون) وكما ورد في البيان الذي تقدم به النائب الاخ الدكتور يوسف خصاونة.

ولكن حديثي سيكون فقط عن مطالب محافظة البلقاء نيابة عن اخواني نواب المحافظة السادة / د. عبد اللطيف عربيات، د. عبدالله النسور، د. عوني البشير، مروان الحمود، سلطان العدوان، سمير قعوار، د. فوزي الطعيمة حيث شرفني اخواني بتقديم مطالب المحافظة باسمهم جميعا.

واننا نواب محافظة البلقاء نقدر كل التقدير المرحلة الخطيرة التي يمر بها هذا الوطن وما يتعرض له من ظروف اقتصادية صعبة، ومع حرصنا على التوجه الى ضغط النفقات وترشيد الاستهلاك وتغيير نمط الحياة التي تؤدي الى البذخ والاسراف سواء كان ذلك في مؤسسات الدولة ودوائرها او في حياة الافراد الخاصة، فاننا نتوجه كذلك لتهيئة الفرص امام المواطنين كافة وفي مختلف مواقعهم للعيش عيشة كريمة يشعر فيها المواطن انه لا فرق في الخدمات التي تقدم له سواء كان في المدينة اوالريف او البادية اوالمخيم فالكل مواطنون من حقهم علينا ان نسعى لتأمين الخدمات اللازمة لهم حتى ياتي اليوم الذي يحس فيه المواطن في القرية او البادية ان الخدمات المهيأة له لا تحوجه الى التفكير بترك ارضه والانتقال منها الى العيش في المدينة.

والمطالب التالية لا تحتاج الى زيادة في الموازنة وبخاصة ان كثيرا منها يتعلق بالادارة المحلية ورفع مستواها، وان بعض هذه المطالب قد رصد لها التكاليف اللازمة وتحتاج فقط الى الاجراءات الادارية للتنفيذ.

١ - ترفيع كل من ناحية زي والعارضة الى قضاء واحداث قضاء في ماحص والفحيص وعين الباشا واحداث ناحية في قرى اليزيدية والمقري وصعيب والقرى

المجاورة وناحية اخرى في ام جوزة والقرى المجاورة لها.

٢ - احداث بلدية في كل من مسيرة الغربية والطوال الجنوبي وصافوط واحداث مجلس قروي في كفرهودا

٣ - ايصال الماء الى الاماكن التي لم يصل اليها رغم اكتظاظها بالسكان مثل مسيرة الغربية علما بان النسوة مازلن يحملن الماء على رؤوسهن ليوصلنه الى بيوتهن هذا مع ضرورة توزيع المياه في منطقة الاغوار بشكل منتظم وعادل

٤ - تحسين الطرق التي تربط السلط بالقرى الرئيسة في المحافظة وانشاء الطرق الزراعية ليتمكن اصحاب الاراضي الزراعية من الوصول الى اراضيهم بسهولة ويسر ليقوموا على استغلالها والاستفادة منها وبخاصة الاراضي الواقعة في العارضة ومغاريب السلط والغور الاوسط والديات والملاحة وسويمة، وتعبيد الطرق الموصلة الى القرى واماكن السكن مثل الجواسرة والجلد، وانجاز مشروع الطريق البديل في الفحيص

٥ - الاهتمام بالخدمات الزراعية والبيطرية، وتوزيع الوحدات الزراعية على صغار المزارعين وتفويض من لديهم الاستعداد باستغلال الاراضي الاميرية وتشجيعهم بصرف الالات اللازمة على ان تسدد اثمانها على اقساط ميسرة وتحسب بسعر الكلفة، علما بان مشروعا زراعيا لتوزيع الوحدات الزراعية في منطقة الاغوار لم ينفذ ولم يأخذ اهل المنطقة حقوقهم واننا نطالب بايجاد حل لهذا الموضوع باقرب فرصة ممكنة مع انهاء مشكلة مديونية المزارعين وتصويب اوضاعهم باعادة جدولة المديونية كما ورد في تقرير اللجنة المالية عن الموازنة واللجنة الزراعية من قبل

٦ - انشاء مدينة صناعية في السلط من قبل مؤسسة المدن الصناعية بالتعاون مع البلدية او مؤسسة اعمار السلط لانشاء هذه المدينة ومنحها نفس الامتيازات والتسهيلات للمدن الصناعية الاخرى، وانشاء المشاريع الاستثمارية في السلط ومنطقة الاغوار وحوض البقعة لتشغيل الايدي العاملة والحد من البطالة.

٧ - ايصال الكهرباء الى القرى والتجمعات السكانية المحرومة من الانارة مما سيساعد على تحسين الاوضاع في تلك المناطق مع ان معظم هذه القرى والتجمعات السكانية التي لم تصلها الكهرباء اعدت لها مشاريع سابقة ولم تنفذ ولا يجوز ان تبقى تحت رحمة قرارات شركات الامتياز النابعة من المنطق الربحي غير المعقول والذي يتعارض مع مصلحة المجتمع الاردني، و اننا نطالب الحكومة بالتدخل لايصال الكهرباء الى بطنا وكفرهودا، وجريش، وقصيب، وجلعاد، وسوميا، وفنوش، وميسرة، والجلد وام نجاصة وتوسيع شبكة الكهرباء في منطقة زي السياحية، وانارة الشارع الرئيسي من صافوط الى سلحوب مارا بمخيم البقعة كذلك وطريق السرو الى مداخل مدينة السلط

٨ - تحويل الخدمات الهاتفية في قرى المحافظة الى النظام الالي مما يساعد على سرعة الاتصال وسهولته.

٩ - تشجيع الشباب على انشاء النوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية مع دعم النوادي القائمة ماديا ومعنويا مثل نادي السلط، والبقعة، والشونة الجنوبية والروضة والفحيص وماحص والاغوار الوسطى ونادي عيرا، مع اتمام مشروع المدينة الرياضية في السلط.

١٠ - رعاية المساجد في المحافظة من حيث الانشاء والاصلاح والخدمات وتعيين الائمة والوعاظ والخطباء وبخاصة مساجد القرى والمخيم مع ضرورة اسهام وزارة الاوقاف بتكاليف انشاء المساجد ودعم اللجان الشعبية التي تقوم بجمع التبرعات من المحسنين لهذه الغاية.

١١ - الاهتمام بالمراكز الصحية وتطويرها لتقدم الخدمات الصحية اللازمة واعتبار مستشفى السلط مستشفى تخصص تدعمه الحكومة بالاجهزة مع عدم انتداب اطباء الاختصاص الى المراكز الصحية وتطوير المستشفى في معدي وفي الشونة لسد حاجة ابناء الاغوار الوسطى، وانشاء مستشفى في منطقة حوض البقعة، واتمام بناء المركز الصحي الشامل في الصبيحي.

١٢ - احداث فروع علمية في مدارس برقا وعلان والصبيحي واكمال حاجة قرى الخرابشة وام جوزة وعين الباشا والمضمار من المدارس، وتوزيع المدارس حسب اكتظاظ السكان وانشاء كلية مجتمع مهنية في منطقة الاغوار

١٣ - حل مشكلة التوسع في بناء المخيم وذلك بالتوسع العمودي نظرا لعدم القدرة على التوسع الافقي ولتزايد السكان حيث تعيش الاسرة وما ينتج عنها من اسر يزيد عدد افرادها على عشرة في وحدة سكنية لا تزيد مساحتها عن ٨٠م٢ وما ينتج عن ذلك من مشاكل اجتماعية لا حصر لها.

١٤ - البدء بتنفيذ مشروع الصرف الصحي لمنطقة الفحيص وماحص والاحياء الجديدة في مدينة السلط وذلك لحماية الينابيع ومياه الشرب من التلوث، وحل مشكلة المياه العادمة الناتجة عن مصانع الاسمنت.

١٥ - الاسراع في توزيع الوحدات السكنية على المزارعين من ابناء المنطقة وتزويدهم بقروض سهلة لبناء مساكنهم وايواء اطفالهم بشكل يضمن لهؤلاء كرامتهم.

١٦ - من مراجعة تقرير متابعة المشاريع التنموية في محافظة البلقاء لعام ١٩٨٩ الصادر من وزارة التخطيط، تجد انه تم انفاق ٣٤٪ من مجمل الاستثمار المخطط والمعرف لعام ١٩٨٩، اننا نجد ان هذه النسبة من الانجاز متواضعة وتدعو الى الاستغراب، لذا فاننا نرى انه من الضروري ان تقيد وزارة التخطيط دورها الفاعل في متابعة المشاريع بشكل يضمن استعمال التمويل بالشكل الصحيح من خلال تنفيذ المشاريع في الاوقات المحددة لها.

هـذا والله اسأل ان يسـدد الخطى وان يلهمنا الرشد في القول والعمل وان يكتب الخير لهذه الامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ فارس النابلسي



السيد فارس النابلسي: بسم الله الرحمن الرحيم، سيادة الرئيس، الزملاء الكرام،

اتلو هذه الكلمة باسمي ونيابة عن الزميل فخري قعوار يسعدنا ان نتقدم لمجلسكم الكريم ببعض التوصيات الهامة التي لا تناقش سيل الارقام الذي تحتويه الموازنة بصورة مسهبة حيث يفترض ان تكون اللجنة المالية قد قامت من خلال جلسات الاستماع التي ناقشت فيها هذه الارقام مع الخبراء والمختصين من داخل وخارج جهاز الدولة، ولكننا ننظر الى الموازنة على انها مشروع سياسات وان هذه السياسات هي التي تحدد الاولويات ونجاعتهـا وانعكاساتها عـلى الاداء العـام، لذا سنحـاول ان نناقش بعض البنـود الواردة في المـوازنة وكـذلك السيـاسات المتعلقة بنواحي هامة من اقتصادنا الوطني محاولا وضع بعض التصورات امـام مجلسكم الكريم التي يمكن ان تسـاعد هـذا البلد الصامـد على تخطي الظروف الصعبة والحرجة التي يمر بهـا، متوخين من ذلك المصلحة العامة وعاكسين نبض افراد هذا الشعب الطيب الذي نمثله.

الايرادات المحلية:

تتوقع الموازنة ركودا اقتصاديا وانخفاضا شديدا في الدخل القومي وتنامي البطالة نتيجة لازمة الخليج، فيما تشير ارقام الايرادات المحلية الواردة في مشروع قانون موازنة عام ١٩٩١ ان هنـاك تحسنـا نسبيـا في الايـرادات، ان تلك التـوقعات المتفـائلة لا تتناسب مـع المؤشـرات الاقتصادية السائدة، وبالتالي فإن نسبة العجز سوف تكون اكبر مما هو وارد في مشروع الموازنة، وهذا بالتالي سيجبر الحكومة للبحث عن مصادر تمويل وقـروض خارجيـة اضافيـة لمعالجـة هذا العجـز، ويمكن الاشـارة الى بعض الامثـلة للايرادات المبـالغ فيهـا عـلى سبيـل المثـال لا الحصر:

اولا: الايرادات الجمركية:

لقد تمت الاشارة الى ان هنـاك زيادة في الايرادات الجمركية وذلك اعتمادا على التوسع في الاستيراد في الوقت الذي تآكلت فيه دخول المواطنين الحقيقية نتيجة لانخفاض قيمة الدينار الاردني ومعدلات الطلب خاصة على السلع الكمالية التي قامت الحكومة مشكورة بفـرض معدلات ضريبية عالية عليها.

ثانيا: ضريبة المغادرين:

لقد تم تقدير (١٢) مليون دينار كايرادات محلية من ضريبة المغادرين مقارنة مع مبلغ (١٥) مليون دينار لعام ١٩٩٠ ان المؤشرات والوضع الحالي توحي بعدم امكانية تحقيق هذا الرقم من الايرادات

النفقات الجارية:

اعتمـدت الحـكـومـة بعض الاسس والمعطيات لتخفيض النفقات الجاريـة لتحقيق بعض الاهـداف الاقتصاديـة كـدعم الحبـوب المنتجة محليا ومعالجة مشكلة البطالة، ان هـذه النفقات تعتبر ضئيلة جدا ولا تتناسب مع حجم المشكلة الاسـاسية ولا سيـما بعد ازمـة الخليج حيث اضـافت لهـذه المشكلة بعـدا جـديـدا للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الاردني، مما يحتم على الحكومـة توفـير مبالـغ اكبر لتشغيـل الايدي العاملة وللحد من مشكلة البطالة.

التضخم:

لقد اوردت ارقام الموازنة بان الحكومة قد نجحت في السيطرة على التضخم خلال الفترة السابقة ولكني ارى ان تفاؤل وزير المـالية فيـه بعض المبالغة حيث يلمس كل مواطن في هذا البلد الارتفـاع في قيمة الايجـارات والنفقـات المنزلية واسعار الملابس ومعظم المواد الغذائية.

المديونية الخارجية:

تعتبر المديونية الخارجية على الاردن من اكثر المشاكل تاثيـرا على الاداء الاقتصـادي في الحاضر وفي المستقبل فوصول حجم خدمة الدين الى حـوالي ٣٩٪ من الصادرات يعـطي ذلـك مؤشرا خطيرا لا يجوز التهاون فيه او السكوت عنه وفي هذا المجال ارجو التأكيد على ثلاثة امور هامة:

١ ـ ضرورة توقف الدولة عن خـدمة الـدين للدول والمؤسسـات الماليـة الغـربيـة التي كانت لها اليد الطولى في الاثار الاقتصادية السلبية التي يعاني منها الاقتصاد الاردني، وخاصة تلك الجهات التي تقف حائلا دون تعويض الاردن عن الخسائر التي تحملها نتيجة ازمة الخليج وخاصة تلك الخسائر الناجمة عن ضياع سوق التصدير وتجـارة التـرانزيت الى العـراق الشقيق وتضاؤل فـرص التصـديـر الى البلدان العـربيـة الخليجية الاخرى وفقدان الدعم العـربي والدولي الذي كانت تحصل عليه الاردن.

٢ ـ عدم اطلاق يد الدولة للقيام باية عمليات اقتـراض خـارجي او داخـلي الا ضـمن احتياجات الموازنة المقررة من قبل المجلس عـلى ان تكـون عمليـات الاقتـراض للمشاريع الرأسمالية فقط وذات الجدوى الربحية ووفقـا لشروط المنـح والقروض السهلة وليس وفقـا للشـروط التجـاريـة الباهظة التكاليف، وان يتم عرض شروط كل اتفاقية قرض على المجلس قبل اقرارها من قبل الدولة

٣ ـ من المعروف لدينا ان قانون الموازنة العامة يتضمن القـروض التنمـويـة وبـعض

هكذا من الأصل

القروض التجارية والتي قامت الحكومة بالتعاقد والحصول عليها من مصادر خارجية، الاانه يلاحظ ان هناك قروضا اخرى قامت الحكومة بالحصول عليها لدعم المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ولم تدرج في ملاحق قانون الموازنة العامة، مثل قروض الملكية الاردنية وعقود استئجار الطائرات، لذلك اطالب الحكومة بادراج مثل هذه المعلومات كاملة في ملاحق الموازنة للتعرف وبشكل واضح على وضع المديونيةالخارجية الحقيقية للحكومة من خلال هذه الوثيقة الهامة، كما انني اهيب بالحكومة التركيز على مركزية ادارة الدين العام الخارجي وذلك بانشاء دائرة واحدة مرتبطة مع وزارة المالية من اجل السيطرة واعادة النظر في هيكلية هذا الدين خلال السنوات القادمة، حيث يلاحظ حاليا ان وزارة التخطيط من مهامها السعي للحصول على التمويل الخارجي للمشاريع والسحب من هذه القروض في الوقت الذي تقوم به وزارة المالية بواسطة البنك المركزي بخدمة هذاالدين، وفي ظل عدم التنسيق المتواصل بين هذه الوزارات تحصيل سلبيات من الصعب تقدير نتائجها او السيطرة عليها في السنوات القادمة

سعر صرف الدينار:

اننا نرى ان الكارثة الاقتصادية العظمى التي اصابت اقتصادنا الوطني هو في تراجع سعر صرف الدينار بما يعادل ٥٠٪ من قيمته خلال فترة وجيزة وبصورة مفاجئة لم تسمح للمواطنين للتكيف مع هذه الظروف الصعبة التي فاجأت الجميع، وهذا كله ادى الى فقدان حوالي نصف الدخل القومي، وعلى الرغم من الاداء الجيد الذي شهده الاقتصاد الاردني في النصف الاول من عام ١٩٩٥ نتيجة القدرات العلمية والثقافية والتكنولوجية والابداعية لشعبنا، وتحمل هذاالشعب لكل التضحيات، الا ان ازمة الخليج اعادت الظلال الباهتة مرة اخرى على الاداء الاقتصادي الاردني وهذا بدون شك ظرف فرض على الاردن وليس للاردن سيطرة عليه، ولذا فاننا نطالب الحكومة في هذا المضمار اتخاذ الاجراءات الداخلية المناسبة للمحافظة على سعر صرف الدينار الاردني وتعميق الثقة به من خلال ما يلي:-

١ - تقليل حجم المستوردات الى ادنى مستوى ممكن، وخاصة السلع الكمالية، والعمل على تشجيع الصادرات الوطنية، وذلك من خلال ادوات مالية مرنة وقابلة لاحتواء التغيرات والمستجدات واهمها سهولة التحرك المرن من الحماية الجمركية الى الحماية الاغلاقية وبالعكس وذلك وفقا للظروف، لكي لا تتسع الفجوة في ميزان المدفوعات اكثر مماهي عليه الان، وبحيث يبقى رصيد العملات الاجنبية لدى البنك المركزي ضمن الحدود المقبولة دولياً.

٢ - استيعاب الدروس المستفادة من ازمة الخليج لتوظيفها مستقبلا لخدمة الاقتصاد الاردني في استقطاب مدخرات العاملين الاردنيين في الخارج، فلو كان لدى الاردن سياسة نقدية ومالية حكيمة لما ضاع او جمد الكثير من اموال ابنائنا العاملين في الخارج ولما عادوا الينا بحالة مادية صعبة، لذا نطالب الحكومة باعادة النظر بقوانين الاستثمار وتعليمات البنك المركزي المتعلقة بالحسابات المقيمة وغير المقيمة بالعملات الاجنبية وبتحويل العملات من والى الاردن، لكي نشجع كل العاملين من اخواننا في الخارج على الاستثمار في بلدهم وعلى ايداع مدخراتهم في البنوك والمؤسسات الوطنية الاردنية، ان هجرة رأس المال الوطني من اكبر الكوارث التي تصيب البلدان النامية وتعود اسبابه في معظم الاحيان الى عقم السياسات المالية والنقدية التي يتحكم بها في كثير من الاحيان البيروقراطية المتخلفة والتي يديرها موظفون غير اكفياء في دوائر ذات اهمية كبيرة.

البطالة:

انا البطالة التي يعاني منها شعبنا ستكون لها آثار اقتصادية واجتماعية سيئة على مجتمعنا، وهذا يقتضي منا بذل كل محاولة ممكنة للتقليل من الاثار السلبية لهذه الافة الاقتصادية التي تعاني منها الفئات الاقل حظا من مجتمعنا، ومن هنا لابد للحكومة ان تعالج هذه المشكلة من خلال سياسات جريئة وواضحة تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١ - استيعاب كل المطلوبين لخدمة العلم وعدم تركهم معلقين بدون عمل او بدون انضواء في الخدمة الاجبارية، لعدة شهور وقد تصل الى سنة او اكثر.

٢ - فتح باب التجنيد على مصراعيه برواتب معقولة لا ترهق الموازنة وتكفي لمواجهة المصاريف الاساسية للمجند، لان هذا يحمي الشباب من الضياع والفراغ القاتل ويردف قواتنا المسلحة بذخيرة خيرة من ابناء هذا الوطن الذين نحن بامس الحاجة الى مجهوداتهم، ومن هنا ارى تحويل الجيش الشعبي الى حرس وطني وتوفير كل وسائل الدعم لهذا الجيش.

٣ - قيام الدولة بمشاريع ريفية لا تحتاج الى العملات الصعبة مثل التوسع في بناء الطرق القروية وصيانتها وحفر ابار جمع المياه وبناء السدود الترابية في كل وادي يمكن ان تسيل فيه مياه الامطار وتوفير القروض الريفية للعاملين في الارياف لكل انواع الاستثمار بشروط ميسرة ومرنة، وارى ان هذه المقترحات وغيرها من الابتكارات التي يمكن لشعبنا ان يبدعها هي البديل عن اثقال كاهل الجهاز الاداري بموظفين شبه عاطلين عن العمل وتلافي الاخطاء التي ارتكبتها دولا عربية كثيرة سارت بهذا الطريق، ولا زالت تعاني من الاثار السلبية لهذا التوجه، هذا بالاضافة الى تلافي اثرها البالغ السوء على الاداء ومعنويةالجهاز الاداري الذي يتمتع حاليا بسمعة مشرفة وبقدرة كبيرة على الاداء ندرك لا يجد لها مثيلا في منطقتنا.

٤ - تسهيل اقامة ابنائنا المهاجرين من الكويت

هكذا من الأصل

واستيعابهم في الاقتصاد الاردني بما يملكون من خبرات وطاقات هامة يمكن ان ترفد اقتصادنا الوطني وتعوضه عن كثير من النقص الذي كان يعانيه، وهذا يتطلب وضع السياسات التي تشجعهم على الاقامة وعدم الهجرة وحمايتهم من التشتت والشعور بالغربة في وطنهم، وذلك من خلال توفير الاعفاءات الجمركية لاثاثهم ولسياراتهم من ضوء معادلة عادلة تضمن حقوق الدولة وتراعي ظروفهم وكذلك معالجة مشاكل خدمة العلم لابنائهم وبما يوفر لهم ظروف حياتية مواتية، الى ان تزول الغمة التي لحقت بهم ويحصلوا على مدخراتهم وتعويضاتهم الى ان يعودوا الى اعمالهم بعد حل المشكلة الخليجية.

السياسة الزراعية:

لاشك ان القطاع الزراعي خطى خطوات رائدة في مجال الانتاج والخدمات وذلك بفضل مقدرة مزارعنا على استيعاب التكنولوجيا وتوظيفها التوظيف الامثل، ونظرا لضيق السوق الاردني على استيعاب الانتاج المحلي واغلاق الاسواق العربية التقليدية في وجه منتجاتنا الزراعية ارى انه لا بد من احداث تغير في نمط الانتاج ليعتمد على اقتصاد «الإعتماد على الذات» وخاصة في منطقة الارياف وفي مثل مانمر به من ظروف تجميد الاموال والحصار الاقتصادي وسياسات الضغط والتجويع، ومن هنا ارى ان تقوم وزارة الزراعة بتشجيع انتاج الدواجن واللحم والحليب على مستوى الاسرة من خلال توفير المدخلات اللازمة بواسطة دوائر الزراعة في مناطقهم، فهذا يزيد من نفقة الفرصة البديلة لعنصر العمل في الارياف ويعمل على تحسين المداخيل ويقلل من الاعتماد على الاستيراد، وهذا يتطلب ايضا التقليل من التشدد في المتطلبات البيئية والصحية لان القرية اساسا هي وحدة انتاج زراعي تختلف في بيئتها ومتطلبات الحياة فيها عن المدينة، ومن الخطأ ان تطبق عليها مواصفات المدينة.

اما سياسة الحكومة تجاه القروض الزراعية فلا زالت تتبع الاسلوب التقليدي الخاطيء الذي كان سائدا في الخمسينات، والذي يعالج المشاكل باضافة مشاكل جديدة، فجدولة الديون والاعفاء من الفوائد هي اساليب عفا عليها الزمن لانها تكافيء الاغنياء على حساب الفقراء والمقترضين على حساب غير المقترضين وتعمل على افقار المؤسسات المقرضة، والبديل هو اصدار التوجيه لمؤسسة التمويل الزراعي لدراسة كل مشكلة بمفردها لاتخاذ القرار المناسب بشأنها من قبل مجلس ادارتها المعين من قبل الدولة مع مراعاة ان يكون هناك اعفاء بالنسبة لصغار المقترضين من الفوائد كما ان المؤسسة لا يمكنها الاستمرار في عملها وتادية دورها بصورة فعالة بدون قيام الدولة بتعويضها عن الاموال المفقودة نتيجة الجدولة او الاعفاء من الفوائد. اما سياسة التسويق فلا زالت متعثرة وتراوح مكانها فالدور الذي تقوم به كلا من شركة التسويق ومؤسسة التسويق محدود ودون التوقعات، لذا أؤكد على اهمية دعم هاتين المؤسستين لتادية دورهما بصورة جيدة وخاصة في مجالات البحث عن الاسواق البديلة وتوجيه التصدير بصورة تخدم المنتج المحلي.

السياسة التعليمية:

ان اي تنمية حقيقة لا بد وان ترتكز على سياسة تعليمية وتربوية سليمة تعمل على تنشئة جيل واع لواجباته ولمقتضيات العصر الحضارية، ومن هنا لا بد من التخلص من التخبط الذي يحكم العملية التعليمية والمتمثل بالتغير في السياسات والاساليب والمناهج بصورة عشوائية ودائمة لا لاعراض التحسين والبحث عن الافضل ولكن لاغراض متعلقة بالاشخاص وبالاهواء.

اننا نتوق الى تخريج اجيال واعية من الشباب تحرص على وطنها وعلى انجازاته وتعي لواجباتها مثلما تعي لحقوقها، ومستعدة للعطاء بقدر ما هي مستعدة للاخذ. اننا نتطلع الى ادخال المناهج التي تنمي الانتماء والحرص على الوطن، والدفاع عنه، واحترام حقوق الغير، وحرية التعبير، واحترام الرأي الاخر، والابتعاد عن كل مظاهر التخلف التي تسود معظم المجتمعات المتخلفة. فهذا كله لا يزول الا بالتعليم وبالبرامج الهادفة التي تنمي النشء وتغرس في نفوسهم كل معاني الخير والعطاء والاحساس بالمسؤولية، وهذا يتطلب من وزارة التربية اعادة النظر في مناهجها بحيث تعطي العامل الاجتماعي والانساني القدر الوافي من الاهمية والتركيز.

سيادة الرئيس، الزملاء الكرام

وفي نهاية كلمتنا، نود ان نذكر زملاءنا الكرام برغبتهم التي ابدوها في ردهم على خطاب العرش السامي في ما يتعلق بموضوع الاحكام العرفية التي مازال شعبنا يعاني منها منذ اكثر من عشرين عاما.

ونود ان نشير هنا الى مثل واحد على هذه المعاناة التي تؤكد على سوء النية الكامن وراء عدم الغاء الاحكام العرفية، اذ يتم الان توظيف هذه الاحكام بصورة قاسية ضد المواطنين المقترضين من بنك البتراء دون ان نسمع عن معاناة شخص واحد من الذين ارتكبوا الفساد المالي في هذا البنك واتوا على حساب المصلحة العامة والاقتصاد الوطني.

لهذا فاننا نرى في استمرار هذه الاحكام سيفا على رقبة المواطن وليس سيفا على رقاب الفاسدين والمفسدين.

وكذلك في موضوع المحكومين السياسيين الذين ما زالوا قيد السجن منذ فترات طويلة ولم تتخذ الحكومة اي شيء في ما يتعلق بهذا الموضوع وموضوع الاحكام العرفية رغم وعودها الكثير والمستمرة

وبعد، فإننا نعتقد ان انقاذ البلاد من اوضاعها الاقتصادية الصعبة الراهنة، وتعبئة كل الجهود والطاقات الشعبية لمواجهة المخاطر الصهيونية والامبريالية المحدقة بنا، يتطلب قيام حكومة وحدة وطنية تمثل اوسع قطاع من جماهير شعبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عبدالسلام فريحات

هكذا من الأصل



السيد عبدالسلام فريحات: بسم الله الرحمن الرحيم، سعادة السيد الرئيس، حضرات الاخوة الزملاء الافاضل.

رغم الادراك الكامل منا لكافة الظروف الصعبة وغير العادية التي يمر بها بلدنا الامين، نتيجة لمواقفه واجتهاداته، وتلاحم شعبه مع قيادته في تلك المواقف والاجتهادات.

فان ذلك لا يمنع ولا يقف حائلا دون مناقشة الموازنة باعتبارها وفقا للمفهوم الواقعي والقانوني تمثل صورة حقيقية لمفاهيم الحكومة وسياساتها وخططها وبرامجها في كيفية ادارة شؤون الحكم خلال عام مقبل.

فالموازنة هي تعبير واقعي عن توجهات الحكومة وسياساتها في مجالات العمل والانتاج وفي رسم معالم الطريق لسنة كاملة على الاقل من خلال التفاصيل بتلك الارقام الواردة في الموازنة، وطريقة الحصول عليها من الايرادات المحلية او القروض الداخلية والخارجية، او من حيث طريقة صرفها وتوزيعها بما يضمن مصلحة الوطن والمواطن. ومعالجة قضاياه المختلفة وعلى راسها قضية البطالة وغلاء الاسعار وانطلاقا من تلك المفاهيم فاني ارى ان مناقشة الموازنة واقرارها هي من الواجبات الرئيسية التي تقع على عاتق هذا المجلس ولكافة اعضائه.

وبالنسبة لي فانه لكوني احد اعضاء اللجنة المالية فاني اشاركهاالرأي فيما ذهبت اليه في تقريرها الذي استمعتم اليه على لسان سعادة مقررها باستثناء تحفظ واحد بالغاء مخصصات تطوير كليتي التربية والعلوم التربوية في الجامعتين الاردنية واليرموك لما لهذه المخصصات من اثر في الخدمة الجيدة على شريحة او تنعكس على شريحة واسعة من المعلمين الملتحقين بالتأهيل ومن جانب اخر فان الكلمة التي القاها سعادة الزميل المحترم مطير البستنجي والتي شارك فيها زملاء اخرين فاني اكتفي بها ايضا.

سعادة السيد الرئيس، حضرات الزملاء الافاضل

بقي فقط ان اتحدث وباختصار عن مطالب لواء عجلون وهي في الحقيقة تكرار لمطالبنا في العام الماضي، وربما تتكرر عاما بعد عام نظرا لعدم تلبيتها وعدم اعطائها ما تستحق من الاولويات، وتتلخص بالاتي:

اولا: الزراعة:

ان لواء عجلون كغيره من مناطق المملكة تشكل الزراعة فيه قاعدة اساسية لاسلوب الحياة لدى مواطنيه، ونظرا للظروف الطارئة نسمع

هذه الايام دعوة للعودة الى الارض واحيائها لتكون مصدرا من مصادر الانتاج في بلدنا، ولتحقيق هذا التوجه لابد من توفير الامور التالية:

١ - توفر الطرق الزراعية التي تمكن المزارع من الوصول الى ارضه ونقل محصوله منها، لذلك اطالب الحكومة والجهات المعنية فيها بالذات باعطاء موضوع الطرق الزراعية اولوية على غيرها عند توزيع المخصصات، وسأقدم بالتعاون مع الحكام الاداريين اسماء الطرق واجبة النفاذ الى لجنة المحافظة في حينه، هذا مع العلم انه ادرج في العام الماضي عدد منها ولم ينفذ شيء يستحق الذكر

٢ - العناية بالاقنية الزراعية: ان قسما من اراضي اللواء تروى بمياه الاودية، ولكن نسبة عالية من تلك المياه تذهب هدرا بسبب عدم تبطين الاقنية بخلطة اسمنتية.

٣ - تعديل بعض التشريعات التي تمنع المواطنين من ازالةالاشجار الحرجية داخل اراضيهم المملوكة، وكذلك التشريعات التي لا تسمح بقسمة الارض حتى بين الورثة والشركاء الا وفق مساحات معينة، اذ ان مساحة الاراضي المملوكة للمواطنين مساحات قليلة وعدم قسمتها بينهم يقف حائلا دون استغلالها.

٤ - ضرورة توفير الاشتال للاشجار المثمرة التي تناسب الارض والطقس وباسعار معقولة لاعانة المزارعين وتحسين نوعية الزراعة، وبنفس الوقت تنشيط دور وزارة الزراعة بحيث يكون فاعلا ومؤثرا

ثانيا: الخدمات الصحية

وان ما ينقص اللواء منها بشكل اساسي هي الامور التالية:

١ - يحتاج اللواء الى خمس مراكز صحية شاملة، اثنين منها في منطقتي تجمع للقرى الشمالية، وواحد في بلدة كفرنجة واخر في بلدة عنجرة والخامس في مركز تجمع للقرى الجنوبية.

٢ - هناك عدد من القرى ما زالت دون عيادات صحية وسأقدم اسماءها في وقت لاحق لمعالي وزير الصحة.

٣ - وهناك امر غاية في الاهمية والخطورة الصحية، وهو موضوع تلوث المياه في وادي كفرنجة نتيجة لتحويل مجرى المياه العادمة من محطة التكرير الواقعة بالقرب منه، بحيث تصب فيه، وبالرغم من اثارة هذا الموضوع في السنة الماضية ومخاطبة معالي وزير المياه والري خطيا، الا ان الامر ما زال مجهول الحل مع انه سهل ومتيسر ومفيد في الوقت ذاته اذا ما سحبت تلك المياه لمسافة لا تبعد ٦كم وبشكل انسيابي لتروي غابات من الاشجار الحرجية المزروعة على شفاالغور، او باستعمالها لزراعة الاعلاف ضمن اراض متوفرة لهذه الغاية

هكذا من الاصل

ثالثا: المياه والشرب:

ما زال عدد كبير من قرى اللواء غير مزود بمياه الشرب رغم انها جميعا مشمولة بمشروع للمياه وان شبكة الخطوط والمواسير واصلة الى كل بيت منذ اكثر من ثلاث سنوات ولكن دون تشغيل بحجة عدم توفر المياه علما ان قرية راجب وهي اكبر تلك القرى تحتوي اراضيها على ينابيع متعددة تفي بحاجة جميع تلك القرى، وان موضوع تشغيل هذه الشبكة هو موضوع اداري ولا علاقة له بالمال

رابعا: الخدمات الهاتفية:

وفي الحديث عن هذا الموضوع يجب ان نعترف اولا بالفضل ونسبه لاهله، حيث قامت مؤسسة المواصلات مشكورة بتزويد مدينة كفرنجة بمائتي خط هاتف الي لتغذية المقسم الموجود وزيادة عدد الخطوط البالغة في السابق ١٥٠ خطا.

وعن الخدمات الاخرى الهاتفية فان غالبية قرى اللواء ما زالت تعتمد على المقاسم نصف الالية وهي بحاجة الى تحسين ادائها بتزويد القرية الواحدة باكثر من خط واحد وبحسب كثافة سكانها، اما باقي القرى التي لا يوجد بها وسيلة اتصال فانها بحاجة ماسة وتنتظر فتح شعب بريدية فيها.

خامسا: التربية والتعليم:

في مجال التربية والتعليم نذكر هنا ان بعضا من المدارس في قرى اللواء ما زالت ضمن بيوت او حتى مخازن مستأجرة، واضافة الى ذلك مازلنا نسمع من الطلاب والطالبات شكوى بوجود نقص في المدرسين لبعض المواد، رغم ان الخريجين لا احد ينكر كثرتهم ووقوفهم في طابور التعيين.

سادسا: الاندية الرياضية والمراكز الشبابية:

ان غالبية القرى في اللواء ورغم كثافة السكان فيها وكثر الشباب فيها، ما زالت بدون مراكز للشباب او اندية رياضية، وذلك لعدم توفر الدعم المالي وكذلك عدم العاية والتوجيه والتشجيع، من اي جهة رسمية مسؤولة، وبما ان وزارة الشباب قد حظيت بدعم جيد نسبيا هذا العام فانه يجدر بها ان تولي هذه الامور نوعا من الدراسة والاهتمام.

سابعا: الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية الاجتماعية:

لا احد ينكر دور الجمعيات الخيرية في حل الكثير او البعض من حاجات الفقراء والمعوزين من الاسر المستورة، و ما اكثرها هذه الايام، وان معظم قرى اللواء تخلو من وجود اي جمعية بسبب عسر ذات اليد لدى ابنائها، وعدم توفر اي نوع من الدعم المالي من قبل اي جهة رسمية مسؤولة، والامر الاخر فان اللواء لا يتوفر في قراه مراكز للتنمية الاجتماعية تسهم في تدريب الكوادر من الباحثين عن العمل وخاصة الاناث او في تعليمهم بعض الحرف اليدوية ومزاولة المهن الريفية والفردية، ومن ثم مساعدتهم في تسويق انتاجهم اذ اننا بذلك نصل الى حل ولو جزئي لمشكلة من مشاكل البطالة وانتظار الوظيفة.

ثامنا البلديات:

لقد افاض بعض الزملاء في وصف اوضاع البلديات وحاجتها للدعم وتخفيض اعباء الديون عنها، ولا اجد فيما يتعلق ببلديات اللواء ما اضيف على ما ذكر سوى التذكير فقط.

اما الامر الجدير بالتنويه به فهو المطالبة برفع مستوى المجالس القروية في كل من راجب وراسون واوصره الى بلديات اسوة بغيرها، خاصة وان بعضا منها مضى على انشائه ما يزيد على خمس عشرة سنة.

سعادة السيد الرئيس، الاخوة والزملاء الافاضل

ان جميع او اغلب ما اشرت اليه من مطالب ليس فيه ما يثقل كاهل الموازنة او الزيادة من اعبائها، وان تلبيتها لا يحتاج الا الى عدالة في التوزيع وحسن ا داء في ادارة المرافق العامة.

وفقنا الله جميعا الى سبل الرشاد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ سليم الزعبي



السيد سليم الزعبي: بسم الله الرحمن، سيادة الرئيس، ايها الاخوة الزملاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ابدأ مناقشة مشروع الموازنة للسنة المالية ١٩٩١، بالتأكيد على حقيقة ان الموازنة لا تعني فقط الارقام المجردة الواردة فيها، فهذا يشكل جانبا واحدا منها، اما الجانب الاخر فهو المضمون السياسي وهو الاهم لان الارقام تبقى تقديرية، سواء بالنسبة لايرادات الدولة ونفقاتها، او للناتج المحلي، وميزان المدفوعات والتضخم وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية والمالية، والارقام التقديرية تحتمل بطبيعتها الخطأ والصواب، ولذلك سأركز على الجانب الاهم وهو السياسات المالية والاقتصادية والنقدية والسياسة العامة للحكومة وذلك من خلال مناقشة خطاب الموازنة المالية وتقرير اللجنة المالية ومشروع الموازنة، على النحو التالي:

اولا: يقول خطاب الموازنة في مطلعه (شرع الاردن منذ عام ٨٩ بتطبيق البرنامج الاقتصادي الوطني الشامل بهدف وقف التراجع في المسار الاقتصادي - الوطني واستئناف النمو في الناتج المحلي الاجمالي وحشد المدخرات الوطنية وتوفير المزيد من فرص العمل، وتقليص عجز الموازنة والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار واعادة بناء احتياطيات البنك المركزي وتقليص العجز في الميزان التجاري وبالتالي تحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات) انتهى القول في خطاب الموازنة.

ثم اتبع ذلك بقوله: يدل التقييم المشترك الذي قامت به الاجهزة الحكومية المعنية مع المؤسسات الدولية المتخصصة، ان الاردن قطع شوطا مناسبا في تحقيق اهداف البرنامج.

واود ان اتساءل اولا، ما هي المؤسسات الدولية المتخصصة التي اشار اليها خطاب الموازنة وقال بانها شاركت في تقييم اوضاعنا الاقتصادية؟ ثم لماذا تشارك؟ ومن اية منطلقات تقيم؟ وهل هدفها خدمة مصلحة بلدنا فعلا ام خدمة الدول الاجنبية الدائنة التي تمثلها؟ وهل تتوافق المصلحتان؟ واخيرا الا تشكل مشاركتها مسا بالسيادة الوطنية واستفزازا لمشاعر المواطنين؟

اما الارقام التفصيلية التي يوردها خطاب الموازنة كمؤشرات للاستدلال على تحقيق الاهداف التي جاءت في مطلعه، فعندما نقرأ هذه الارقام نفرح بها، ولكن عندما ننظر الى واقعنا الاقتصادي والى مستوى معيشة المواطنين نحزن اشد الحزن، فالارقام تعكس من جهة صورة «زاهية» والواقع من جهة اخرى يعكس صورة معتمة.. ونحن لا يمكننا ان نصدق الارقام ونكذب الواقع.

ثانيا: يقول خطاب الموازنة (الا ان ازمة الخليج... وما رافقها من اثار سلبية وخسائر جسيمة تكبدها الاقتصاد الوطني، ادت الى تعثر مسيرة التصحيح الاقتصادي.. الخ)

وهنا اتساءل ايضا، هل كانت المسيرة الاقتصادية قبل ازمة الخليج مسيرة ناجحة.. ثم تعطلت بسبب ازمة الخليج؟.. والجواب الواضح.. انها كانت قبل الازمة متعثرة، وازدادت تعثرا بعد ازمة الخليج.

وهنا ابادر بالتحذير من ان تجعل الحكومة هذه الازمة مشجبا تعلق عليه عجزها في حل المشاكل الاقتصادية، ان هذا تحليل لا يجعلني اقلل من تاثير الازمة على الاقتصاد الاردني.

ثالثا: الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الاثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني.

ان هذه الاجراءات جاءت في معظمها على شكل ضرائب غير مباشرة، وهي التي يتحمل عبئها الفقير والغني على حد سواء وبدون تمييز، وبذلك تكون وطأتها اشد على الفقراء.. الذين لا ذنب لهم في تخريب الاقتصاد الوطني لكي يتحملوا وزر محدثي ومسببي هذاالتخريب

واني اسجل على اللجنة المالية تبريرها لتطبيق برامج ضريبية مشددة عى الشعب بزيادة الضرائب مستندة في هذا التبرير الى حالة الوعي الشعبي معتبرة ان قبول الشعب باعباء تفوق طاقاته، هي ثمرة من ثمار مرحلة التحول الديمقراطي (ص٤ من التقرير).. والسؤال الذي يطرح نفسه هو.. هل تريد اللجنة المالية ان تقول لنا وللشعب» ان الديمقراطية تؤدي الى فرض المزيد من الضرائب والاعباء المالية».

رابعا: برنامج التصحيح الاقتصادي الوطني الشامل الجديد:

يقول خطاب الموازنة: « ان الظروف الطارئة الناشئة عن ازمة الخليج جعلت الاستمرار في تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الوطني الشامل امرا صعبا، الامر الذي استدعى اعادة النظر به والشروع في وضع برنامج جديد»

وبعيدا عن الدخول في متاهات الارقام التي اوردها الخطاب والاهداف ـ العامة التي ذكرها البرنامج الجديد، والتي لا تختلف عن اهداف البرنامج السابق، فانني ابدي مايلي:

١ ـ هل هذا البرنامج برنامج وطني كما يسميه الخطاب في الوقت الذي اوحى به وشارك في وضعه خبراء صندوق النقد الدولي؟

٢ ـ وهل هذا البرنامج برنامج تصحيح فعلا؟.. وهل من مصلحة هؤلاء الخبراء تصحيح الوضع الاقتصادي بالاردن؟ وهل هو برنامج شامل كما يسمونه؟.. ام برنامج «محصور في جانب واحد فقط وهو الجانب المالي المتعلق بزيادة الضرائب.. ولتحقيق غاية واحدة فقط.. هي الضغط على الشعب من اجل توفير مبالغ لسداد الديون.

٣ ـ ثم لماذا هذا البرنامج؟.. اذا كان البرنامج السابق يحتوى على كل المزايا التي ذكرها خطاب الموازنة في بدايته.. انه امر محير فعلا.

خامسا: الدين العام الخارجي:

يلاحظ ان الحكومة تعطي مسألة تسديد الدين الخارجي اولوية قصوى، وتبحث من بنك الى اخر عن حلول لتخفيض حجم المديونية او تخفيض اعبائها ومنها كما جاء بالخطاب «عمليات شراء الدين باسعار خصم مناسبة وعمليات تحويل الدين الى استثمارات جديدة وعمليات تحويل الدين الى دين اخر.. الى اخر هذه المقولات، التي يوحي بها من اجل استنزاف قدرات البلد المدين، قبل ايجاد حل دولي لهذه المشكلة الدولية والذي سيكون بالتاكيد شطب هذه الديون كلها او الجزء الاكبر منها.. فلماذا مثل هذا اللهاف او اللهفة على السداد من خلال تحميل شعبنا مالا طاقة له به.

سادسا: الدين العام الداخلي:

يتضح من خطاب الموازنة ان البنك المركزي قد اعطى سلفة استثنائية للحكومة مقدارها ٣٩٠ مليون دينار.

وملاحظاتي على ذلك هي ما يلي:

١ ـ ان هذه السلفة الاستثنائية قد تمت باصدار نقد بدون غطاء

واصدار نقد بدون غطاء يؤدي الى عدم الاستقرار النقدي في البلاد خلافا لاهداف البنك المركزي ولقواعد السياسة النقدية السليمة.

٢ ـ هذه السلفة، هي سلفة استثنائية ومنحها بهذه الصفة يخالف احكام المادة (٥١) من قانون البنك المركزي وان ما اورده تقرير اللجنة المالية حول هذه المسألة في محله.

٣ ـ ويبدو اخيرا ان خطاب الموازنة قد وقع في تناقض واضح، فهو من جهة يتحدث عن ان سجلات وزارة المالية تظهر منح الحكومة سلفة استثنائية قدرها ٣٩٠ مليون دينار، ويشير من جهة اخرى وتحت نفس العنوان بالحرف الواحد الى (تمكن الخزينة من توفير التمويل اللازم للانفاق الحكومي دون اللجوء الى الحصول على سلف استثنائية) والسؤال الذي يرد اي القولين نصدق؟

سابعا: الوضع النقدي:

أ ـ يقول تقرير اللجنة المالية، ان عام ١٩٩٠ اظهر نجاحا في استقرار سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية والغاء سعر الصرف المزدوج للدينار ويلاحظ على ذلك ما يلي:

١ ـ انه اذا كان صحيحا ان سعر الصرف قد استقر نوعا ما فانه استقر عند سعر متدهور للدينار، ومع ذلك بقي السعر غير مستقر.

٢ ـ ليس المهم الغاء سعر الصرف المزدوج للدينار بقرار رسمي الا ان الاهم من ذلك هو الغاء ازدواجية سعر الصرف بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء التي لا زالت قائمة ويمارس العديد من الصرافين نشاطهم فيها، كما لا تزال الازدواجية في سعر الصرف قائمة فعلا وواقعا

ب ـ يقول تقرير اللجنة المالية ان احتياطي البنك المركزي من العملة السائلة الصعبة مطمئنا وانه بلغ حتى ١٤/١٢/٩٩٠ ما مقداره ٦٦٠ مليون دولار، والتعليق على ذلك هو ان هذه الصورة ناقصة لانها ابرزت ـ الموجودات بالعملة الصعبة واغلقت الالتزامات بها في ذلك التاريخ ولا يمكن معرفة صافي المركز الحقيقي للاحتياطي الا بطرح رقم الالتزامات من رقم الموجودات.. فاين هو رقم الالتزامات؟

ج ـ قضية بنك البتراء.. او لعنة بنك البتراء: معلوم للجميع ان هذه القضية قد ساهمت بتخريب الاقتصاد الوطني وادت الى تبديد اموال الخزينة وهي قضية بحاجة الى تحقيق، وانني اقر اللجنة المالية على ما ذهبت اليه بهذا الخصوص واضيف انه

يجب التوسع بالتحقيق منذ بدء الترخيص للبنك في العمل في الاردن ان اللجنة قد تواضعت واقصد اللجنة المالية عندما قالت بان الخسارة التي تحملتهاالخزينة تتجاوز مبلغ ٢٥٠ مليون دينار غطيت بسلف من البنك المركزي، «وهذا يعني ان الدولة التي تحملت هذه الخسارة الناجمة عن الفساد المالي والاداري»، والصحيح ان الرقم اعلى من ذلك بكثير الرقم اعلى من ٢٥٠ مليون دينار اذ يجب ان يضاف الى الخسارة مبلغ لا يقل عن ٧٥ مليون دينار تمثل الودائع لدى بنك البتراء التي عجز عن دفعها لاصحابها وتعهد البنك المركزي بدفعها بواسطة بنك الاسكان، فكل مبلغ يدفعه الاخير من هذه الودائع يستوفيه فورا من البنك المركزي والسحب من هذه الودائع قائم على قدم وساق وكلها على حساب البنك المركزي.. ويضاف الى الرقمين السابقين نفقات تشغيل بنك البتراء نفسه وجهاز موظفيه طيلة استمرار عملية التصفية التي قد تمتد الى سنوات.. والتي يعني استمرارها بقاء الاحكام العرفية رازحة على صدور المواطنين مكبلة لحرياتهم العامة معتدية على حقوقهم الدستورية، ذلك ان الحكومة ربطت بين الغاء الاحكام العرفية وانهاء قضية بنك البتراء.

وبهذه المناسبة فانني اطالب الحكومة بالالتزام بما جاء بخطاب المجلس عند الرد على خطاب العرش السامي وتوصيات لجنة الحريات العامة، بضرورة الغاء الاحكام العرفية والافراج عن المحكومين والمعتقلين السياسيين، واعادة المفصولين لاسباب سياسية الى وظائفهم والغاء كافة القوانين الاستثنائية مثل قانون منع الجرائم و قانون الدفاع

اما كان الافضل ان يصفى هذا البنك فور توقفه عن الدفع لتجنيب خزينة الدولة مثل هذه الخسائر الفادحة.

ويبدو ان الحكومة واجهزتها ذات العلاقة لم تأخذ العبرة مماحصل، فهي لا زالت تتبع نفس الاسلوب في معالجة اوضاع بعض البنوك المتعثرة مثل بنك الاردن والخليج الذي دعم حتى تاريخه بحوالي ٤٠ مليون دينار والبنك الوطني الاسلامي (بيت الاستثمار الاسلامي سابقا) الذي دعم ايضا بمبلغ سبعة ملايين دينار حتى هذا التاريخ، وبنك عمان الذي حصل على سلف من البنك المركزي تزيد على عشرين مليون دينار ستتحول الى خسائر تتحملها الخزينة اذا ما واجه هذا البنك نفس المصير.

ثامنا: البطالة:

لم ينفذ اي اجراء عملي لمعالجة ظاهرة البطالة المزمنة والمتفاقمة يوما بعد يوم والتي ازدادت استفحالا بعد احداث الخليج، وبالرغم من الوعود المتكررة والدراسات المهنية التي عالجت ازمة البطالة ورقيا الا انني لم المس اية اثار لهذه

هكذا من الأصل

الوعود والدراسات على الواقع تماما مثل الوعود التي قدمت باعادة المفصولين من وظائفهم لاسباب سياسية والذين لا يزال اكثريتهم بين جيوش العاطلين عن العمل بسبب معتقداتهم السياسية

تاسعا: في السياسة الزراعية:

لابد من التأكيد على ضرورة توجيه الاقتصاد الزراعي نحو انتاج المواد الزراعية الغذائية من اجل تحقيق الامن الغذائي، وانتاج احتياجات المواطنين، وتوجيه هذا الانتاج لسد حاجات المواطنين.. لا لسد حاجات الاسواق الخارجية، وان حالة الحصار التي فرضت علينا شكلت ناقوس خطر واظهرت مدى اهمية الامن الغذائي والاعتماد على الذات كعامل اساسي من عوامل الصمود والمواجهة.

انني مع توجه اللجنة المالية باعادة جدولة قروض المزارعين والغاء الفوائد المترتبة عليها.. ولكن اي مزارعون؟.. هل هم اصحاب الملايين الذين اكلوا القسم الاكبر من الكعكة ومازالوا يأكلون، ام هم صغار المزارعين الذين لم ينلهم سوى فتات هذه الكعكة.. ان اعفاء اصحاب الملايين من المزارعين من الفوائد يعني اضافة طبقةمن الزبدة فوق الكعكة.

انني اؤكد على ضرورة جدولة ديون صغار المزارعين واعفائهم من الفوائد، اما كبار المزارعين فان التراخي في التحصيل منهم يعتبر تفريطا بحقوق الخزينة ربما يصل الى حد الفساد المالي

عاشرا: اؤيد زميلي الاستاذ حسين مجلي في كل ما اورده في كلمته القيمة عند مناقشته لمشروع الموازنة يوم امس، على وجه الخصوص ما ارساه في هذه الكلمة من مبادىء ومنطلقات وثوابت قومية، يؤدي الالتزام بها الى حل كافة قضايانا القومية والمحلية.

- اما مطالب دائرتي (لوائي الرمثا وبني كنانة فسيتلوها بكلمة مشتركة زميلي واخي الاستاذ محمد الدردور.

واخيرا فانني اسأله تعالى ان يلهم الجميع الصدق والسداد في القول والعمل

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمةالله وبركاته، الاستاذ محمود هويمل



السيد محمود هويمل: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله والصلاة والسلام على الطاهر الامين.

سيادةالرئيس، السادة النواب المحترمون

يشرفني في هذا اليوم ونحن نناقش مشروع الموازنة لعام ١٩٩١ ان أتحدث في مطالب محافظة الكرك باسم نواب المحافظة الكرام، اصحاب السعادة

١- محمد فارس الطراونة، ٢- جمال الصرايرة، ٣- عاطف البطوش، ٤- مطير البستنجي، ٥- احمد الكفاوين، ٦- عيسى المدانات، ٧- عبدالله الزريقات، ٨- محمود الهويمل

ان محافظة الكرك تعاني من نقص حاد في الخدمات اذا ما قورنت بمثيلاتها في المملكة حيث لا يوجد وحدة ادارية في المحافظة الا وتشكو هذا النقص في معظم المجالات وعليه فاننا نرى احقية طرح قضايا المحافظة رغم معرفتنا الاكيدة بالظروف الاقتصادية الصعبة وحجم التحديات التي يمر بها الاردن.

سيادة الرئيس، الزملاء المحترمون

ساتقدم للحكومة بمذكرة تفصيلية لطلبات المحافظة لكي نحافظ عل وقت المجلس وسوف اتحدث في الاطار العام لهذه الطلبات

اولا: توفير الاموال الكافية للنهوض بالجناح المدني في جامعة مؤتة التي اذا لم يخصص لها المبالغ المطلوبة ستتعثر في تحقيق اهدافها السامية لذا نطالب الحكومة برفع نسبة مخصصات هذه الجامعة من الرسوم الجمركية والضرائب الاضافية وكما تعلمون جميعا ان هذه الجامعة لم تحظى بما حظيت به جامعاتنا الاخرى من الدعم والرعاية ومازال طلابها يتلقون تعليمهم مع طلاب كلية مجتمع الكرك. والامر متروك لدولة الرئيس ومعالي وزير التعليم العالي ومجلس التعليم العالي لتبني هذه القضية.

ثانيا: اننا نتوجه بالشكر العميق للحكومة الرشيدة بتخصيص مبلغ (١٫٤٠٠٫٠٠٠) دينار لانشاء مستشفى الكرك الحكومي مطالبين السير بالاجراءات العملية لتنفيذ المشروع لحاجة المحافظة الماسة لذلك والحكومة تعرف تماما وضع المستشفى الحالي.

ثالثا: دعم مزارعي المحافظة ومربي الاغنام والدواجن وذلك بتوفير المياه والطرق الزراعية بالاضافة الى تخفيف الفوائد عن ديونهم وتأمين التسهيلات اللازمة ليتمكنوا من مواجهة احتياجاتهم خصوصا في مثل هذه الظروف، ان المزارع في هذاالبلد حين يذكر اسمه الجميع - يتباكى له ولعطائه وانتمائه وظروفه الصعبة حكومة ونوابا فالمزارع لا يريد مشاعر واحاسيس وانما يريد ان تترجم هذه المشاعر والاحاسيس الى اجراءات عملية تساعده على الاستمرار لان يعيش حياة كريمة كما واننا نطالب الحكومة ان توفر الميكانيكية والسبل لتشجيع الثروة الزراعية والحيوانية

بالعمل على حفر الابار الارتوازية في الاراضي الشرقية بعد توزيعها.

رابعا: دعم الرعاية الصحية في المحافظة وخاصة في القرى التي لم تحظى لهذه الخدمات بالمستوى المطلوب وباتي ذلك بفتح المراكز الصحية والعيادات وتوفير الكوادر، الطبية المؤهلة للعمل على راحة المواطن في المحافظة

خامسا: الرعاية التعليمية، ان محافظة الكرك تعاني من مشاكل عديدة منها على سبيل المثال

١ ـ نظاما لفترتين

٢ ـ التعليم المختلط وخاصة في المرحلة الاساسية العليا.

٣ ـ الاهتمام بالمدارس (بناء وصيانة) وتوفير الكوادر العلمية المطلوبة

سادسا: العمل على توفير فرص العمل لابناء محافظة الكرك لكلا الجنسين لان المشكلة اصبح يعاني منها كل بيت في المحافظة والجميع يعلم ما تسببه البطالة من مشاكل لأمن البلد واستقراره ومشكلة البطالة في المحافظة لها خصوصية في القطاع النسائي لعدم وجود قطاع خاص يساهم في عملية التشغيل.

سابعا: محافظة الكرك منطقة زراعية لذا اطالب الحكومة بالتركيز على بناء السدود الترابية حيثما كان ذلك ممكنا لقلة كلفتها وامكانية الاستفادة منها في دعم الثروة الحيوانية والزراعية.

ثامنا: نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاردن وانعكاسات هذاالوضع على المواطنين فاننا نطالب الحكومة بتوسيع عمل صندوق المعونة الوطنية لاجراء دراسة ميدانية لكل العائلات التي لحقها الضرر.

تاسعا: اعادة النظر في اجور المكالمات الهاتفية داخل محافظة الكرك واعتبار المحافظة منطقة هاتفية واحدة وقد تم وعد من الحكومة بذلك في العام الماضي ولم ينفذ هذاالوعد حتى الان.

عاشرا: العناية بالشباب ونؤكد على مطالبة الحكومة المباشرة بالعمل على انشاء مدينة رياضية في محافظة الكرك ضمن الخطط المستقبلية القادمة اسوة بمدينة الحسين للشباب في عمان ومدينة الحسن الرياضية في اربد

حادي عشر: الاهتمام بكافة المواقع الاثرية والسياحية واضرحة الصحابة المتواجدة في المحافظة لما لها من اهمية تاريخية وحضارية وتوسيع مسجد سيدنا جعفر بن ابي طالب بمدينة المزار.

ثاني عشر: العمل على ان تتاح الفرصة للتفاعل بين المشاريع المقامة في الجنوب مع المجتمع المحلي التي تساهم في شكل ملحوظ بتوفير العملات الصعبة، فاننا نرى ان يخصص جزءا من ارباحها باقامة

مشاريع صغيرة لاستيعاب مشكلة البطالة.

وفي الختام فانني اتقدم بالشكر الجزيل لكل الذين ساهموا باعداد مشروع قانون الموازنة لعام ٩١ متضرعا الى الله العلي القدير ان يحفظ هذا البلد واحة امن واستقرار تحت ظل القيادة الهاشمية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، ترفع الجلسة مدة ربع ساعة ونعود بعدها لاستئناف الجلسة

((رفعت الجلسة للاستراحة))

سيادة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل، بسم الله نفتتح الجلسة، الاستاذ هشام الشراري



السيد هشام الشراري: بسم الله الرحمن الرحيم، سيادةالرئيس، النواب المحترمين

يشاركني في هذه الكلمة معالي سليمان بك عرار ومعالي عبدالكريم الكباريتي وسعادة زياد الشويخ

ان الدعوة التي نادى بها جلالة الملك المعظم قائد هذا البلد المعطاء وسمو ولي العهد الامير حسن المعظم ليكون الحوار العراقي الامريكي المرتقب بناء ومسؤولا وانطلاقا نحو تحول حقيقي لارساء السلام والاستقرار في المنطقة، وليس مجرد خطوة لكسب الوقت لان الاردن كان سباقا لهذه الدعوة ومن اقوى المجندين لها ليضيء الطريق الى الحل السلمي لازمة الخليج، ومرحبا بهذا القرار انسجاما من دعوة القيادة العراقية الى الحوار المعمق بين الاطراف المعنية ليساهم في تجنب اخطار التصعيد والمواجهة العسكرية ويؤدي الى ايجاد مناخ مناسب يساعد في التوصل الى السلام الدائم في منطقة الشرق الاوسط التي هي احوج ما تكون الى الامن والاستقرار امل ان يجري هذا اللقاء حوارا جديا وليس شكليا كما يريده الرئيس بوش ليتخذه ذريعة امام الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي، وليكن الحوار استقصاء الحقائق والمزيد من التشاور مشيرا الى قضايا الشرق الاوسط وممارسات اسرائيل التعسفية في الارض المحتلة وان الاردن ملكا وحكومة وشعبا يتمسك بدعوته نحو السلام رغم كل المضايقات والتحولات في المنطقة وسيبقى متمسكا بالسلام وحقوق الانسان والشرعية الدولية

اما ما تحقق بسبب الاستقرار السياسي والامني الذي رسمه جلالة الملك المعظم وحققه

لشعبه الوفي ولامته الماجدة فقد اعطى القوات المسلحة الاردنية درع هذا الوطن كـل العناية واسباب المنعة والقوة بحيث يعتبر مفخرة نعتز بها ويعتز بها كل عربي فـالجيش قوة رادعـة تحمي الوطن وهو ما يزال يقف في خط المواجهة الاولى امام قوى الشر والظلم والعدوان

السيد الرئيس ، ايهاالاخوة النواب، في مناقشة قانون الموازنة لعام ٩١

اسرد امام مجلسكم الكريم وامام الحكومة بعض مطالب محافظة معان التي لا تحمل الخزينة مبالغ كبيرة

١ ـ مشكلة الاراضي في محافظة معان

لقد قامت الحكومة بخطوة جيدة فيما يتعلق باراضي مدينة معان يوم تقدمت بالتعديل الذي يسمح بالخارج والبيع والتداول والتبادل بين الشركاء في الاراضي المفوضة وبين الاصول والفروع الا ان مواطني مدينة معـان ما زالـوا ينتـظرون ان تقـوم دائـرة الاراضي بتـوزيـع المستـطيلات من اراضي المـدينـة والتي سبق للحكومة الموافقة على تفويضها واننا نـأمل من الحكـومة الموقرة ان تحث دائـرة الاراضي على القيام بهذا الامر الذي طـال انتظاره لسنـوات طويلة كما ان اراضي الشوبك بحاجة الى دراسة على ارض الواقع لصغر حجم الملكيات وتفتتها بين الورثة بشكل لا يستفيد منه مالك الارض بشيء وكـذلك الامـر بالنسبـة لاراضي وادي موسى التي وعد دولة الرئيس عنـد زيارتهـا في بداية هذه السنة بأن ينهي هذه المشكلة

٢ ـ مشكلة البطالة في محافظة معان

يعاني سكان المحافظة بـدوا وحضرا من شدةوطأة البطالة عليهم ولقـد قامت الحكـومة مشكورة في العام المنصرم بارسال مبلغ معقول اسهم وللحقيقة بحل جانب من المشكلة . . وكنا نرجو ان نرى مثل هذه المبالغ يعاد تسجيلها في الموازنة هذا العام ليشرف على انفاقها المحافظون بمشاركة رؤساء الدوائر ونواب المحافظة للقيام بمشروعات صغيرة من الري والزراعة فنجني من ذلـك فائـدة للبلد ككل حيث يـزيـد الانتـاج وللمنطقة المحلية حيث يتوفر لها عمل . . ونأمل غن دولة الرئيس ان يجد مخرجا يتدبر فيه مثل هذا المبلغ .

٦ ـ الزراعة :

الزراعة ستبقى هي وسيلة عيشنا ، وهي بترولنا ، ولذلك ولان محافظة معان تكاد مساحة اراضيها تعادل نصف مساحة المملكة ، ولذلك فاننا نطالب الحكومة بان يشعر كل مـواطن في الاردن بان هنالك ثورة في الزراعة ـ ان التعامل مع الزراعة بالاسلوب السـائد قـد يكون فيه اضرار شديد بالدولة . . لا نقد لنا هنـا لوزارة الزراعة بامكاناتها الحالية ، وكلنا نرجو ان يعود رئيس الحكومة رئيسا للمجلس الزراعي الاعلى وان تتم اجتماعات هذا المجلس اسبوعيا . . ان شركة التسويق الزراعي اصبحت تسوق الانتاج الخارجي في بلدنا وليس تسـويق منتوجـاتنا . . انني اطالب ان تذكر الحكومة للمجلس ما هي السلع الزراعية التي قامت الشركة بشرائها محليا وتسويقها في اي بلد . . ان هـذه الشركـة التي

كبدت الحكومـة اكثر من عشـرة ملايـين دينار تعيش الان على ما تستورده احتكارا من سقط الاسواق المجاورة وتبيعه باحتكار بالسعر الذي يكفل لموظفيها البقاء والسفر والجولات .

ان الاوان يا دولة الرئيس ان تتولى بشخصك مـوضوع الـزراعة وان تـدرس اسعار الادويـة الزراعية والاسمـدة ومستلزمات الـزراعة وان تقوم جهة رسمية بشراء المستلزمات وبثها في كل مناطق المملكة حتى يستطيع المـزارع ان يأخـذ حقوقه كاملة دون استغلال من الشركة يكون له عائد محدود ومقبول من هذه الارض . . كما اذكر دولةالرئيس بجمعية التفاح في الشوبك الـذي اوعز بتاسيسها والطلب من سلطة المياه دراسة وضع الابار المحفورة في المنطقة والاهتمام بهـا واظهارها الى حيز الوجود

نـحن نـعلم اوضـاع البـلد المـاليـة والاقتصادية ولكن هنالك من الخدمات مـا لا يحتاج الى مبالـغ كبيـرة لاسيـما وقـد شهـدت السياحة في العقبة ووادي موسى تراجعا مخيفـا سوف يؤثر ان استمر لا سمح الله على دخول المواطنين الذين يعيشون على خدمات السياح في هاتين المنطقتين . .

كـما ان رفع مستـوى الاقضيـة الكبيـرة والعريقة في المحافظة الى مرتبة متصرفية . . وفي هذا خدمة للناس دون تكبد الدولـة مصاريف اخرى فرفع قضاء وادي موسى وقضاء الشوبك الى مستـوى متصرفيـة امر سـوف ينعكس على السكان بتوفير المراجعات ونفقاتها . . وعلى بقية الانشـطةالاخـرى التي سـوف يكـون للرئيس الاداري دور كبير في انمائها .

اما التطويـر الحضري في مـدينة العقبـة حيث تعاني شريحة كبيرة من ابناء هذه المدينةاشد المعاناة . . ومن هنا وجبت دراسة هذا الموضوع من جميع جوانبه بجدية وموضـوعية وبحـرص كـامـل عـلى اعـادة النـظر في القيمـة المقـدرة والمفروضة عـلى المستفيدين وتخفيضهـا مراعـاة لظروفهم للمادية الصعبة واوضاعهم الاجتماعية الاليمة .

امـا اوضـاع البلديـات في المحـافـظة فاصبحت عاجـزة عن تنفيذ مشـاريعها لعـدم تمكنهـا من تـأمـين المخصصـات الـلازمـة لتنفيذهاوخاصة رواتب موظفيها مـطالبا سلطة الكهرباء بمساعدة بلديـة معان بـايصال التيـار الكهربائي للمنازل الواقعة في المنطقة الشمالية والمسمى سطح معان .

٧ ـ الصحة والشباب والتعليم

اطالب الحكومـة باستحـداث مستشفى معان الحكومي من حيث البنـاء ، والمستلزمات الـطبية ، والكـوادر الفنية ، وتـوفـير الادويـة ، وخاصة تحسين قسم الولادة والجراحة العامة ، والاهتمام بالمراكز الطبية في قضـائي الشوبـك ووادي موسى والطيبة

واما الشباب فهم عماد الامة والقـاعدة الصلبة لهذا الوطن فالاهتمام بهم واجب وطني وقـومي لذا اطـالب الحكومـة بانجـاز المجمـع الرياضي الذي بدأ العمل به منذ عام ١٩٨٥ ولغاية الان لتؤدي الدور المأمول والمتوخى منه لخدمة شبابنا .

وأما التعليم فانني لا استـطيع ان اكـرر

مطالب المحافظة في عام كهذا وبلدنا فيه محاصر ولكنني ارجو ان اذكر رئيس الحكومة بجامعة معان ان توفرت المخصصات ذات يوم ولو كانت البداية بكليات جامعية تتبع لجامعة مؤتة.

٨ ـ مقسم معان الالي

بعد ان رصد مخصصات المقسم الالي لا يفوتني الا ان اتقدم بجزيل الشكر للحكومة وخاصة اصحاب المعالي وزير المالية والمواصلات والتخطيط على جهودهم المشكورة في ايلاء الاهتمام بمحافظة معان لشراء هذا المقسم الالي الجديد بدلا من المقسم القديم الذي آل عليه الدهر مما يطور الخدمة الهاتفية ويسهل على المواطنين قدرة الاتصال داخليا وخارجيا بسهولة ويسر

وفي ختام كلمتي هذه اني اطالب الحكومة بالحد من الترهل الاقتصادي والاداري والمالي حتى لا تفقد مصداقيتها وجديتها في المعالجة الجذرية للمشاكل على المستوى المالي والاداري وتوفر المشاركة الحقيقية في صناعة القرار وفي مراجعة القرارات وخاصة الحالات المبكرة على التقاعد من مدنيين وعسكريين وهم في ريعان الشباب ولا يزال امامهم الكثير من العطاء في تنمية الوطن وبناء اقتصاده.

فالمطلوب المراجعة الصادقة لجميع فعاليات الاقتصاد الوطني والمؤسسات العامة والخاصة وحتى المؤسسات التطوعية فجميعها يعاني من ضعف القيادات الادارية ولا استثني احداً.

والسلام عليكم ورحمة الله.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور نايف ابو تايه

الدكتور نايف ابو تايه: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه اجمعين.

سيادةالرئيس

السادة رئيس واعضاء الحكومة الموقرة

السادةاعضاء مجلس النواب المحترمين

السلام عليكم،،

نجتمع هنا اليوم على بركة الله لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة والتي اود اولا ان اسجل شكري للجنة المالية في مجلس النواب على العمل الدؤوب والجهد المخلص في مناقشتها وعرضها على مجلسكم الكريم.

ففي ضوء التطورات الاخيرة والتي تلقي بظلالها علينا عمدت هذه الحكومة الى خطوات صائبة للتكيف مع الوضع الراهن وان هذه الاجراءات التي لمسناها جميعا قد اعطت نتائج جيدة ومقبولة واستطاعت الحكومة ان تشق طريقها في ذلك الخضم الهائل من المعوقات التي سببتها ازمة الخليج.

واننا ونحن نقدر وندرك حجم التحديات التي نواجهها لكلي ثقة بالحكومة بالاستمرار في الجهد والعطاء والاخلاص للرسالة التي تحملها لتبقى كما ارادها قائد الوطن جلالة الحسين بن طلال المعظم وولي عهده الامين.

انهاالمرحلة.. وانه التحدي..

سيادةالرئيس.. الزملاء الكرام

اود ان اعرض بعض مطالب البادية الجنوبية

١ ـ اطالب باعفاء ابناء البادية من تسديد القروض الزراعية لهذه السنة نظرا لانحباس الامطار

٢ ـ توفير الاعلاف وزيادة ايام التوزيع حيث يخصص يوم واحد لكل قرية.

٣ ـ سبق وان طالبت الحكومة بانشاء مكتب عمل بالشيدية والحسا لمساعدة من يرغب بالعمل بدلا من مجيء المواطن الى عمان ناهيك عن ما يتحمله المواطن من مصاريف اقامة وسفر، واعطاء ابناء البادية الاولوية بالعمل هناك حيث ان معظمهم ينتظر منذ ١٩٨٧.

٤ ـ اطالب بتعبيد طريق الجفر ـ الحسينية ولما لهذا الخط من اهمية حيث ان هناك منشآت عسكرية ومواطنين توفر عليهم ما لايقل عن ٨٠ كم، وان خط معان ـ الجفر لا يحتاج الا للترميم فقط.

٥ ـ سبق وان طالبت الحكومة بوضع المدارس في قرى البادية تحت اشراف مديرية الثقافة العسكرية فارجو العمل على ذلك.

٦ ـ اطالب الحكومة باستغلال العيون المائية في الشراه التي تذهب مياهها هدرا.

٧ ـ اعطاء ابناء البادية من خريجي المعاهد الأكاديمية الاولوية بالتعيين في مناطقهم.

٨ ـ الدعم الكامل لقواتنا المسلحة الباسلة درع الوطن وقرة عين الحسين.

٩ ـ الدعم الكامل لأمننا العام وكافة الاجهزة الامنية العين الساهرة التي تعمل ليلا نهارا لخدمة المواطن والوطن

كما اود تسجيل شكري لجهاز الامن العام وقوات البادية لما تحملته هذه الاجهزة خلال عبور الوافدين من الخليج كذلك احباط محاولات تهريب المواد الغذائية.

١٠ ـ تفعيل الدور الصحي والسلامة العامة في قرى البادية حيث انها تحتاج الى دعم اكثر.

١١ ـ العمل على ايجاد مركز تدريب مهني لتدريب الكوادر على العمل المهني وقد سبق ان طالبت به من السنة الماضية.

١٢ ـ توزيع الوحدات الزراعية في مشروع اوهيدة الزراعي على سكان تلك المنطقة لتنشيط الزراعة وتخفيف وطأة البطالة.

١٣ ـ الاشادة بالنتائج الطيبة والملموسة في مجال العمل الخيري والتطوعي والتعاوني التي يرجع الفضل بالدرجة الاولى الى جهود صاحبة السمو الملكي الاميرة بسمة بنت طلال وجهود وزارة التنمية والمنظمة التعاونية ونرجو لهم مزيد من العطاء والتقدم.

١٤ ـ ارجومن الحكومة اعادةالنظر بانهاء الخدمة لكبار الاطباء الذي يندر تخصصهم في الخدمات الطبية الملكية حيث انا ندفعهم الى الهجرة وبالتالي نفقد خبرتهم ذات الكفاءة العالية ويستفيد منهم غيرنا

بعد ان صرفنا عليهم اموالا طائلة الى ان وصلوا الى هذه المستويات

السيد الرئيس ، الزملاء الكرام

لقد كان ملموسا منذ سنوات ان يتحول المجتمع الاردني الى مجتمع انتاجي وهذا ما نراه في ثقة وامل بخطوات الحكومة الموقرة وفقكم الله لما يحبه ويرضاه.

والسلام عليكم

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور سعد حدادين

الدكتور سعد حدادين: سعادة الرئيس، الزملاء النواب

ان الموازنة واي موازنة هي ترجمة رقمية لحياة الشعب الاقتصادية فهي اداة التعامل بين فئات المجتمع المتكامل.

ولما كانت الموازنة توضع في نهاية كل عام لعام جديد مقبل فهي في الاصل امل لحياة افضل في العام المطل المقبل، ولكن كيف يحدث هذا في بلد كالاردن محدود الامكانيات والموارد ينوء بمشاكل سياسية وسكانية وباصحاب فرص وفرص ملتوية

ـ فقد جاء قانون مشروع الموازنة لعام ١٩٩١ معتمدا على تقديرات اصحاب القرار اللذين اخذوا بالمعايير والظروف المستجدة والناجمة عن ازمة الخليج فقط دون الاشارة للعوامل والاسباب التي ادت بنا الى هذاالوضع المؤلم، نتيجة للفساد المالي والاداري عبر السنوات السابقة والذي ما فتئنا نطالب الحكومة بالكشف عن رموزه.

سعادة الرئيس ـ الزملاء النواب

ان الدول المتقدمة والديموقراطية حين يتراجع اقتصادها الى الوراء تحت اي ظرف او طاريء او خيانة في المسيرة تشكل عندها حكومة وطنية هدفها معرفة الاسباب ومعالجة الامور لوضع الحلول المناسبة والمضي في مسيرتها الديموقراطية بعيدين عن الزيف والمهاترات وارضاء النفوس وهذا لم يحدث فعلا وللآن.

ـ لقد دفع شعبنا الاردني الثمن باهظا في الاعوام السابقة من جراء الفساد المالي والاداري والقرارات الغير مسؤولة والممارسات الخاطئة بقصد او دون قصد مما ترك انعكاسا مباشرا على الموازنة الحالية للدولة وفي موازنات قادمة.

ـ وقد جاء الوقت ليدفع الشعب المزيد من الثمن من جراء ازمة الخليج ولكن هذه المرة بكبرياء وشموخ وبمحض ارادته فسلك الطريق الوطني القومي مع وجدان امته العربية اذ تراجعت موازنته وتصاعدت همته وعظمته واحترم موقفه خاصة بين شعوب العالم المضطهدة.

نعم تراجع اقتصادي بسبب الحصار من الشقيق والصديق ووقف الدعم المعهود والموعود.

سعادة الرئيس، الزملاء النواب

انني لا ارى اي تغيير يذكر في هذه الموازنة والتي لا تختلف عن سابقاتها فهي حالة لكيفية توزيع الحصص على الوزارات المختلفة ليس الا

كنت اود ان اسمع عن عزم الحكومة من اقامة مشاريع انتاجية من خلال وزاراتها المختلفة تلبي رغبات وطموحات الشعب وليس فقط موازنة خدمات لذا فانني ارى:

اولا: ان تتوجه الحكومة على تشجيع دور القطاع الخاص ليأخذ دوره في بناء الاقتصاد الاردني والاسهام في حل جزء من البطالة وذلك من خلال اقامة المشاريع الصغيرة وتهيئة الظروف المناسبة له ما دامت الحكومة عاجزة عن ايجاد حل لمشكلةالبطالة المتفاقمة.

ثانيا: العمل على تطوير السياسة الزراعية من خلال استغلال مساحات اكبر من الاراضي الزراعية، واقامة السدود والحصاد المائي الصحراوي، واستغلال المياه الجوفية في مناطق اكثر حاجة من غيرها، كذلك تأمين تسويق المنتوجات الزراعية للمزارعين والعمل على تصنيع ما يلزم المواطنين منها، ودعم المزارعين واعفائهم من فوائد القروض المتراكمة عليهم من جراء انحباس الامطار وصعوبة التسويق.

ثالثا: واما في الخدمات الصحية فانني اطالب الحكومة بحسن توزيع الخدمات الصحية وايصالها لتشمل كل المواطنين، وانني استغرب من الحكومة مطالبة المواطنين في القرى والمدن الصغيرة باستئجار مبنى لقيام عيادة صحية على حسابهم او مشاركة البلدية المعنية في دفع أجرتها بينما ينعم الاخرون في عمان والمدن الكبرى بعيادات صحية متقدمة أو مستشفيات عامة وخاصة ما لم نلمسه في مدن وقرى لواء مادبا وقضاء ذيبان وبلدة ماعين وقرى الشوابكة والخطابية والمأمونية.

واما في الخدمات الهاتفية فانني اطالب باستحداث وتطوير الخدمة الهاتفية في هذا اللواء، وشق الطرق الزراعية والمعبدة في انحاء عديدة من مدن اللواء، الذي بات ينتظر موازنات عديدة دون ايجاد النصيب العادل لهم.

رابعا: واما في مجال السياحة: فلا تزال الحكومة بعيدة عن هذا المجال الحيوي والهام والذي يلعب دورا مهما في رفد الاقتصاد الاردني من العملات الصعبة، وذلك من حيث تشجيع الاستثمارات السياحية في المناطق المختلفة من المملكة، ومتابعة وصيانة الاماكن السياحية خوفا ان يحدث فشلا في هذا المجال كما حدث في الاونة الاخيرة على حمامات ماعين المعدنية.

خامسا: كما وأؤكد بدعم مراكز الشباب المختلفة خاصة في مدينة مادبا وذيبان والجبل وماعين وحسبان وجرينة والما لتكون مراكز ثقافية اجتماعية رياضية تنمي روح المواطنة عند شبابنا الاردني ليكونوا معول بناء ورجال المستقبل يعهد لهم الوطن بكفاءاتهم وصدق انتمائهم.

سادسا: كذلك دعم مراكز التنميةالاجتماعية والجمعيات الخيرية في المملكة عامة

هكذا من الأصل

وخاصة في جمعيات قرى بني حميدة والتي تقوم بالمحافظة على تراثنا الوطني الاردني من خلال تمسكها بانتاج الكثير من المتوجات اليدوية مثل البسط والالبسة الوطنية، وهنا اطلب من الحكومة ان تتبنى عملية تسويق منتوجاتهم من خلال الايعاز للدوائر الحكومية والسفارات في الخارج باستعمالها بدل من استيراد السجاد المستورد الباهظ الثمن.

سابعا: واما في مجال التخطيط فانني اتمنى على وزارة التخطيط ان تأخذ دورها الحقيقي الفعلي في عملية التخطيط لانها العمود الفقري في رسم مستقبل البلد الاقتصادي وليس مجرد التوقيع على معاهدات وقروض، حيث ان شعبنا قد انجب الكثير من القدرات والكفاءات والتي هاجر اغلبها نتيجة لعدم توفير الحوافز الحياتية الكافية، وكذلك تبني المشاريع الاقتصادية وان تضع الخطط المدروسة لاعوام قادمة حتى لا نفاجأ بمشاريع يكتب لها الفشل منذ البدء بانشائها كما حدث في السنين السابقة.

ثامنا: واما في مجال التربية والتعليم فانني اطلب من الحكومةان تراعي ظروف لواء مادبا وقضاء ذيبان من حيث استحداث المدارس وصيانتها وزيادة البعثات الدراسية لظروفهم المعيشية الصعبة ويعلم دولة الرئيس عن سنين القحط التي المت بهم، كذلك فتح قاعة لامتحان الثانوية العامة لابناء بلدة ماعين.

سعادة الرئيس، الزملاء النواب

فانه لا يفوتني هنا ان احيي جيشنا العربي الباسل ورجال الامن العام واطالب المزيد من دعمهم ليكونوا كما عهدناهم سياج الوطن وحماة امنه واستقراره، فعليه اتمنى على الحكومة من اعادة النظر في رواتب المتقاعدين العسكريين حيث ان مستوى المعيشة في هذا الوقت تضاعفت عماكانت عليه قبل عشرات السنوات.

واخيرا ارجو ان اركز على مطلب عام ومهم وهو ان تسود العدالة في توزيع الخدمات على المحافظات والالوية دون تمييز او محسوبية اخذين بحاجة المواطن اولا واخيرا.

والسلام عليكم

سيادة رئيس المجلس: شكرا السيد نواف الخوالدة.



السيد نواف الخوالدة: بسم الله الرحمن الرحيم، سعادة الرئيس، الاخوة الزملاء.

انني اكتفي بالحديث حول السياسة العامة لمناقشة الموازنة في العام ١٩٩١ للكلمة التي اتفقت عليها الكتلة الوطنية والتي تشرف معالي الاخ سليمان عرار بالقائها.

اما فيما يختص بمطالب محافظة المفرق، يشاركني في هذه الكلمة الدكتور النائب محمد ابو عليم وهي كثيرة، لا استطيع احصائها الا انني اعرض بعضا منها على الحكومة، مطالبا اياها بتنفيذ هذه الطلبات وهي:

اولا: ان ابناء محافظة المفرق يشكون من عدم انصافهم بالوظائف الحكومية، حيث انه لا تجد نسبة منهم في هذه الوزارات، حيث سدت السبل امامهم، عند التوظيف، ولم يجدون مجال سوى التربية والتعليم، وهذه الوزارة نلاحظ ان مديرية تربية المفرق يوجد بها من اصحاب الدرجات المتقدمة الا ان موقع المسؤولية يأتي من خارج هذه المحافظة، وتوجد بها الكفاءات على ادارتها والدرجات التي تؤهلهم استلام المناصب.

ثانيا: ان محافظة المفرق ذات مساحة مترامية الاطراف، وهي بحاجة الى اعادة النظر في التقسيمات الادارية بايجاد الوية في هذه المحافظة، وترفيع النواحي فيها الى اقضية واستحداث نواحي من اجل توزيع عادل للخدمات في هذه المناطق.

ثالثا: في مجال الاتصالات تفتقر المنطقة الغربية في محافظة المفرق الى الخدمات الهاتفية الالية في كل من المنشية وارحابا وبلعما وحيان والزنية، حيث ان فيها كثافة سكانية وعدد مرتفع من المشتركين في هذه المناطق، كما وانني اطالب الحكومة بفتح مكاتب بريدية مشتركة لبعض هذه المناطق مثل نادرة / ام بطيمة ـ الدقسمة وهويشات.

وفتح شعب بريد في كل من النمرة ودحل والمعمرية والزغوانة والبويظة المشرفية وطيب اسم، ورجم سبع والكرم وحيد والبستانة.

رابعا: دعم قواتنا المسلحة العيون الساهرة على امن البلاد والعباد وتحسين احوالهم المعيشية، والكف عن الترميج المبكر وتحسين احوال المتقاعدين القدامى الذين اضاعوا زهرة شبابهم في خدمة هذاالبلد، كما انني اطالب الحكومة دعم صندوق الاسكان العسكري ليتمكن الصندوق من زيادة عدد المستفيدين من القرض العسكري ان كان ضابطا او فردا.

خامسا: ايجاد فروع للمؤسسة المدنية والعسكرية في كل من المنشية وارحاب وبلعما لخدمة التجمعات السكانية في هذه المناطق.

سادسا: في مجال الخدمة الصحية تزويد المراكز الصحية في المنشية وحيان وبلعما وارحاب بالكوادر الفنية والاثاث اللازم ومعالجة

النقص في الادوية والمناوبة لمدة اربعة وعشرون ساعة.

كما اطالب الحكومة تجهيز مستشفى المفرق بعناية حثيثة، حيث ان المستشفى بحاجة ماسة لها.

كما واني اطالب بفتح مركز صحي في الزنيه لخدمة التجمعات السكانية وفتح مركز صحي في ايدون ومركز صحي شامل يخدم الدقمسة والمدور ونادرة وام بطيمة ودحل وهويشان.

وايجاد عيادات صحية في كل من حيان المشرق، ديرورق، البويغة الغربية الكرم وحميد، دحل، والحصب، وخرسان، والبستانة.

سابعا: اما في مجال التربية فانني اطالب الحكومة بايجاد مؤسسات تعليم عالي في محافظة المفرق كالكليات الجامعية، والمتوسطة، كلية بولتكنيك اسوة بغيرها من محافظات المملكة، طبعا دولةالرئيس وعد فيها كما اطالب الحكومة بفتح مدارس ثانوية في كل من ايدون والزنية ومدرسة ثانوية تخدم قرى ام بطيمة ونادرة والمدورا والقرى المجاورة وزيادة مخصصات المحافظة لبناء الاسوار لمدارس المحافظة.

ثامنا: وفي مجال الطرق الزراعية نلاحظ ان هناك نقصا واضحا بعدم توفر الطرق الزراعية التي توصل المزارع الى ارضه من اجل نقل محصوله بوسائل النقل الضرورية والذي اصبح معه بعض الاراضي التي لا تصلها الطرق مهملة ونحن في الظروف الحالية ما احوجنا الى كل جهد من اجل بناء الاقتصاد الوطني.

لذا فانني اطالب الحكومة بزيادة مخصصات الطرق الزراعية في المنطقة الغربية في محافظة المفرق.

واطالب الحكومة دعم المزارعين واعفاءهم من الفوائد وجدولة القروض في ظل هذه الظروف الصعبة.

كما وانني اطالب الحكومة بفتح مصلحة زراعية تخدم المناطق في كل من بلعما، ورحاب وفتح مكاتب زراعية في كل من الدحنية، والمدور.

تاسعا: ايصال خدمات المياه والكهرباء الى التجمعات السكانية في ضواحي كل من بلعما، رحاب، الزنيه، ايدون.

عاشرا: دعم الاندية الرياضية والجمعيات الخيرية ومراكز الشباب في محافظة المفرق وهي اندية حيان والدحنيه ونادي المفرق الرياضي ونادي الحسين، وبلعما والمنشية وارحاب. وفتح مراكز شباب في هذه القرى.

حادي عشر: رعاية المساجد في المحافظة من حيث الانشاء والخدمات والائمة والوعاظ والخطباء وتعيين مفتي في هذه المحافظة.

ثاني عشر: ان اوضاع البلديات والمجالس

القروية لا تزال بحاجة ماسة الى معالجة اوضاعها المالية والادارية والفنية ورغم كثير من الدراسات الا انه لم نلاحظ اي تطوير لهذه البلديات حيث ان هذه البلديات لا تجد الدعم الكامل من اجل توفير الخدمات للمواطنين.

ثالث عشر: كماانني اطالب الحكومة بايصال الخدمات الى قرى الرياض، ومرحب وام الفطاير في محافظة الزرقاء كالكهرباء والخدمة الهاتفية، علما بان شبكات المياه والهاتف والكهرباء تمر من هذه القرى، والتي يجمعها مجلس قروي واحد.

رابع عشر: اطالب الحكومة تفويض الاراضي لاصحابها، في محافظة المفرق والزرقاء، والتي تكرر الحديث ؛ مرارا ولحد الان لم نلمس من الحكومة الجدية في انهاء هذه المشكلة.

خمسة عشر: اطالب الحكومة دراسة اوضاع سيل الزرقاء من الهاشمية وحتى سد الملك طلال وتقديم الخدمات اللازمة لما لهذا الحوض من دور رئيسي في الانتاج الزراعي.

سادس عشر: كما ويشكو كثير من العاملين بالدوائر الحكومية براتب مياومة من عدم انصافهم حيث انهم يعملون ويخدمون مثل بقية موظفي الدولة الا انهم لم ينتفعوا لخدمات التأمين الصحي ولا غلاء المعيشة كما وانني ارى بان المدنيين العاملين بالقوات المسلحة يعانون من عدم انصافهم بزملائهم العسكريين حيث يخدمون اكثر من عشرين عاما ولم تشملهم الحقوق الممنوحة لزملائهم العسكريين كالتقاعد والقرض العسكري وغلاء المعيشة.

لذا فانني اطالب الحكومة بانصاف هاتين الفئتين لانهم جميعا يعملون من اجل خدمة هذا الوطن.

سابع عشر: سعادة الرئيس - الاخوة الزملاء

اسمحو لي ان اسجل شكري وتقديري لكل من اصحاب المعالي الذين قاموا بزيارات ميدانية للمحافظات، وانني اطلب من الحكومة ان تطبق الزيارات الميدانية لكل وزارة في السنة القادمة، حسب ما وعد دولة الرئيس في البيان الوزاري للوقوف على احتياجات المواطنين وان توثق هذه الزيارات وتوضع بين يدي رئيس الحكومة والمجلس الموقر.

سعادة الرئيس، الاخوة الزملاء،

انني اقدر الظروف التي يمر بها هذا البلد الا انه كان لابد لي من الوقوف عند هذه الامور حيث انها احتياجات ماسة لابناء محافظة المفرق الذين شرفوني بتمثيلهم في هذا المجلس.

والله اسأل ان يلهمنا السداد والرشاد في القول والعمل لما فيه خير هذه الامة وان يهدينا جميعا سواء السبيل، انه سميع مجيب.

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، موعد وجبة الغداء الساعة الثانية والنصف، الاستاذ عيسى المدانات.

السيد عيسى المدانات: سيادة الرئيس، حضرات السادة النواب.

اسمحو لي ان اشير في البداية ان مداخلتي هذه تعبر عن وجهات نظر الزملاء النواب السادة: الاستاذ محمد فارس الطراونة وذيب مرجي، الاستاذ منصور سيف مراد، ووجهة نظري الشخصية.

سيادة الرئيس..

بعد الاطلاع على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ وخطاب معالي وزير المالية، وتقرير اللجنة المالية، نشعر ان من الضروري الاشارةالى بعض الجوانب الهامة كاضافة لما كان تقرير اللجنة المالية قد اشار اليه.

تحظى موازنة عام ١٩٩١ باهتمام خاص ومتميز في اوساط جماهير شعبنا، وهي تتوقع معالجة جدية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة التي تعاني من شدة وطأتها ويزداد الاهتمام بالموازنة في ظل الاحساس المتعاظم بان الازمة الاقتصادية التي تتعمق بشكل ملموس، والتي كانت معالجتها مطلبا شعبيا ملحا، لم يجر التعامل معها بشكل فعال ومتوازن كما تضاعف الاهتمام بالموازنة بسبب التصريحات الرسمية، خاصة بعد اندلاع ازمة الخليج حول ضرورة اعادة النظر في السياسة الاقتصادية، وتحديد اولوياتها بدقة ووضوح، ومن المعروف ان هذه الازمة وليدة تراكمات تكونت على مدى سنوات عديدة.. ونجمت عن النهج الاقتصادي - الاجتماعي الرسمي الذي عمق الخلل في هيكل الاقتصاد، وعزز، روابط التبعية الاقتصادية، وأوقع البلاد في فخ المديونية الخارجية الثقيلة، ونتائجها المدمرة التي رتبت على شعبنا اعباء ما زال يرزح تحتها، وسيبقى الى امد بعيد، كما فشل برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي تم وضعه استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي، في اخراج الاقتصاد الوطني من ازمته الخانقة المزمنة، وعلى العكس تماما، فان من الواضح ان نتائج تطبيقه ادت لانخفاض حاد في الناتج المحلي الاجمالي لهذاا لعام، حيث بلغ رقما قياسيا في تاريخ البلاد مقداره (٢ر٨٪) وعمقت التمايز الطبقي والاجتماعي بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع الاسعار في ظل ثبات الاجور، وحتى تدنيها في حالات كثيرة، وفي ظل ارتفاع معدلات البطالة، خصوصا بعد تدفق امواج كبيرة من الاردنيين العائدين من الخليج، كذلك أدى تطبيق البرنامج لتعميق الخلل في هيكل الاقتصاد حيث تم تدعيم ورعاية القطاعات المعد انتاجها للتصدير للحصول على اكبر كمية من العملات الصعبة لسداد الديون الخارجية، بينما جرى اهمال القطاعات الاخرى المنتجة للحاجات الاساسية للسكان، وتقلص الانفاق العام على العديد من الخدمات الاساسية، وادى انفجار ازمة الخليج الى اعطاء الازمة الاقتصادية ابعادا جديدة وخطيرة، وفي مقدمتها انكشاف ضآلة القاعدة المادية الوطنية وضعفها، وهي التي يفترض ان تكون الركن الاساسي والمقرر لمبدأ الاعتماد على الذات، وكذلك انكشاف عمق الاعتماد على

الذات، وكذلك انكشاف عمق الاعتماد على الخارج من جميع النواحي الاقتصادية.. ولا سيما في مجالات التجارة والمالية والتمويل وغير ذلك، ومن هنا بنيت امال كبيرة على ان مشروع الموازنة المعروض حاليا يكون نقطةتحول حقيقية في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وسيشكل مراجعة جدية للسياسة في هذه المجالات جميعا.. وذلك انطلاقا من البديهية المعروفة التي تؤكد ان الموازنة العامة للدولة هي مرآة تعكس جوهر السياسة الاقتصادية - الاجتماعية خلال عام، ولكنها في ذات الوقت، تعبير حقيقي عن الاتجاه العام للنهج الرسمي بهذا الصدد.

ولكن من خلال تحليل الاتجاهات والسمات الاساسية لمشروع اللموازنة ومن خلال الاطلاع على خطاب الموازنة، يتضح انها تكرس النهج الاقتصادي القديم الذي تسبب في ازمة البلاد الاقتصادية، وقاد لفشل خطط التنمية، وهكذا تخيب الموازنة الامال التي راودت البعض حول احتمالات تصحيح المسار الاقتصادي، ونورد فيما يلي بعض الملاحظات التي تساهم في القاء الضوء على بعض الجوانب والسمات الاساسية لمشروع الموازنة.

١ - رغم الاقرار بان الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩١ سينخفض بنسبة (٢ر٨٪) بالاسعار الثابتة قياسا لعام ١٩٨٩، الا ان الايرادات المحلية المقدرة لعام ١٩٩١ تزيد بنسبة (٢٤٪) عن الايرادات المعاد تقديرها لعام ١٩٨٩، ورغم ارتفاع نسبة الضرائب المباشرة في الايرادات المقدرة لعام ١٩٩١، الا ان النسبة الاهم للزيادة تاتي عن طريق زيادة الضرائب غير المباشرة والرسوم، الامر الذي يضيف اعباء جديدة تعمق معاناة شرائح واسعة من الشعب بسبب معدلات التضخم والارتفاعات المتوقعة في الاسعار، هذا مع العلم ان شرائح واسعة في المجتمع تعاني من الغلاء، وفي مقدمتها جميع ذوي الدخل المحدود، والغالبية الساحقة من العاملين باجر، وصغار المنتجين في الصناعة والزراعة.

٢ - لابد من الاشارة الى ان الاسلوب الذي تم بموجبه معالجة قضية بنك البتراء بناء على قرار لجنة الامن الاقتصادي قد نجم عنه - ونحن نتفق تماما في ذلك مع ما ورد في تقرير اللجنة المالية - تحميل القطاع العام ما يتجاوز مبلغ ٢٥٠ مليون دينار غطيت بسلف من البنك المركزي الامر الذي يعني تحميل الدولة لمثل هذا المبلغ الكبير الناجم عن الفساد الاداري والمالي في بنك البتراء.. ولذلك فاننا نشارك بالمطالبة بالمباشرة بالتحقيق في مدى المسؤولية التي تتحملها ادارة البنك المركزي حيال هذه القضية.

٣ - تبلغ الايرادات المحلية المقدرة ٥٠٠ر٧٠٢ مليون دينار، تضاف لها القروض المستردة وتبلغ ٥٠ مليون دينار، اي ان اجمالي الايرادات المحلية تساوي ٥٠٠ر٧٥٢ مليون دينار، وبذلك فان العجز في مشروع الموازنة يبلغ ٧٠٠ر٣٦٧ مليون

دينار، وستتم تغطية هذا العجز وفقا للمشروع عن طريق المساعدات والقروض الخارجية بصورة رئيسية، ويضاف لها مبلغ ٢٦٫٣ مليون دينار قرض داخلي، وهكذا فان حوالي ٣٠٪ من تمويل الموازنة يعتمد على الموارد الخارجية وهي موارد غير مؤكدة من حيث الجوهر.

واما في مجال الانفاق فلا بد من ابراز الامور التالية :

١ - يحتل الانفاق على الديون وخدمتها موقعا متقدما في اجمالي الانفاق ورغم عمليات تبويب الموازنة التي لا تتيح الوصول الى الحقائق بسهولة، فان من المفيد استعراض ذلك بشيء من التفصيل.

فقد ورد في باب النفقات الجارية ان فوائد القروض الداخلية تبلغ ٣٦٫٩١٤ مليون دينار، وفوائد اسكان ابونصير١٫١٥١ بليون، وفوائد القروض الخارجية ١٣٥٫٠٠٠ مليون دينار، بحيث يبلغ المجموع ١٧٣٫٠٦٥ مليون دينار.

واما في باب النفقات الرأسمالية فقد ورد ان تسديد اقساط القروض الخارجية يبلغ ١١٥٫٠٠٠ مليون دينار، وتسديد اقساط القروض الداخلية يبلغ ٢٠٫٠٠٠ مليون. وهكذا يبلغ اجمالي تسديد اقساط القروض ١٣٥٫٢٠٠ مليون دينار، اي ان اجمالي خدمة الدين (فوائد + اقساط) الواردة في مشروع الموازنة يبلغ ٣٠٨٫٢٦٥ مليون دينار، وهي تمتص حوالي ٩٠٪ من كامل التمويل الخارجي المتوقع بمختلف اشكاله، وفي ذات الوقت فان خدمة الدين هذه اكبر بكثير من مجموع النفقات الراسمالية المقدرة ب ٢٣٠٫٠٠٠ مليون دينار، علما ان الكثير من النفقات الراسمالية لا تذهب الى مشاريع ذات طابع انتاجي.

٢ - واما الجانب الاخر الهام والملفت للنظر في مشروع الموازنة فهو ما يختص بالنفقات الرأسمالية، فبموجب تبويب الموازنة تقسم هذه النفقات الى نفقات رأسمالية عادية والى نفقات انمائية وتبلغ النفقات الرأسمالية العادية حوالي ١٣ مليون دينار، وهي بشكل عام لا ترتبط بالامور الانتاجية، واما الباقي الذي يبلغ ما يزيد عن ٢١٥ مليون دينار فهو مخصص للنفقات الانمائية، ولكن من الملاحظ ان الجزء الاكبر من هذه المخصصات يذهب للانفاق على الطرق والابنية والاستملاكات، وتنخفض بشكل واضح مخصصات التجهيزات الرسمالية الانتاجية ومخصصات الانفاق على ايجار وتوسيع الطاقات الانتاجية في الزراعة والصناعة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فان القروض الخارجية المخصصة لتمويل المشاريع تبلغ ٩٠ مليون دينار، يذهب منها ٢١٫٤٠٠ مليون لمشاريع الطرق و١٨٫٤٢٥ مليون للابنية وانشاءات التربية والتعليم، بينما يخصص منها فقط ٧٫٠٠٠ مليون دينار لسلطة وادي الاردن لمختلف الاستعمالات الانمائية وغير الانمائية وهذا مثال واحد فقط.

وهكذا يتضح ان الانفاق الراسمالي يذهب بالدرجة الاولى والرئيسية على مشاريع البنية التحتية والخدمات، وهو المنهج الذي قاد لفشل خطط التنمية المتتالية، الى جانب عوامل اخرى، حيث كانت مخصصات البنية التحتية، والخدمات اكبر بكثير من مخصصات تنمية مرافق الانتاج المادي، وبالتالي عجزت القاعدة المادية عن حماية الاقتصاد الوطني من الهزات والخلل عندما تبدلت الظروف الخارجية، وادت لاضعاف العوامل التي استند اليها الاقتصاد الاردني كنقص التمويل الخارجي، وتعقيد شروط المديونية الخارجية والقضية الاخطر انه برغم كل النتائج السلبية للنهج السابق فانه لا زال يتم تمويل القطاعات غير الانتاجية بالقروض والتسهيلات الخارجية وهو الامر الذي يعمق ازمة البلاد، ويزيد من اخضاعها لشروط الجهات الخارجية المقرضة، وللشروط المجحفة لصندوق النقد الدولي وهيئات التمويل الدولية الاخرى، كما ان هذا النهج يضاعف المديونية الخارجية، واعباء خدمة الدين و تأثر اعلى بكثير من تطور زيادة الانتاج المادي، والناتج المحلي الاجمالي بشكل عام.

٣ - تبلغ حصة التربية والتعليم ١١٪ وحصة التعليم العالي اقل من ١٪ والشؤون الصحية ٥٫٥٪ من اجمالي النفقات الجارية في حين تبلغ حصة فوائد القروض الداخلية والخارجية لوحدها ١٩٫٤٪ من اجمالي النفقات الجارية اي ان حصة التعليم في جميع مراحله، والصحة اقل - كماهو واضح - من الانفاق على تسديد فوائد قروض الدين العام.. في وقت نحن بامس الحاجة فيه لمزيد من الانفاق على التربية والتعليم والتعليم العالي وتوجيه مسارات التعليم نحو احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية وكوادر مؤسسات الدولة، واعادة النظر بالانفاق الخارجي بهدف تقليصه، ولا سيما مدفوعات التعليم والطبابة على اساس تطوير جامعاتنا وتوسيعها وزيادة نسبة القبول فيها.

كما لابد من الاشارة لاقتصادنا لخطة متكاملة في المجال الصحي - خصوصا بعد الغاء المؤسسة الطبية العلاجيةونحن في ذلك نتفق مع اللجنة المالية حين تطالب بخطة متكاملة تجعل امكانات المراكز والمستشفيات التخصصية التابعة للوزارة اوالقوات المسلحة او الجامعات الاردنية متاحة لخدمة المواطنين كافة، وتوسيع مظلة التامين الصحي وصولا للتامين الصحي الشامل في اقرب وقت.

ان ضآلة مخصصات التربية والتعليم والتعليم العالي والشؤون الصحية لدليل اخر على ان النهج الاقتصادي المتبع يفاقم الاوضاع الاجتماعية، ويحافظ على كل الاوضاع والعوامل والاساليب القديمة التي قادت الى الازمة دون تبديل وترتفع في

هكذا من الاصل

البلاد معدلات التضخم والغلاء بشكل متصاعد، خلافا لمحاولات خطاب الموازنة الايحاء بانه قد تم التحكم بمعدلات التضخم وضبطها بفضل السياسة الاقتصادية المتبعة. فالواقع ان احساس الجماهير بالغلاء والشعور العام بانخفاض القدرة الشرائية للمداخيل الفردية هو المقياس الصادق والحقيقي لارتفاع الاسعار، وليس الاحصاءات والمعدلات المضللة التي تستهدف اخفاء الصورة الحقيقية.

والحقيقة ان الموازنة لم تفشل في معالجة الغلاء فحسب بل ان المبالغة في تقدير الايرادات المحلية سيؤدي بالضرورة لزيادة الاسعار، بينما ترتفع معدلات البطالة دون تقديم حلول عملية لمعالجتها.

ومن هنا يمكن التأكيد ان السمات الاساسية للموازنة هي المبالغة الكبيرة في تقدير الايرادات المحلية، والاعتماد الكبير على التمويل الخارجي، لسد العجز في الانفاق الجاري والاستثماري، وكذلك امتصاص الديون وخدمتها للقسم الاعظم من التمويل الخارجي، وضعف المخصصات المكرسة للانتاج المادي، واستمرار الاستدانة الخارجية للانفاق على مشاريع غير انتاجية لا تساهم في تسديد اعباء الديون، ان هذه السمات لا تشكل ابدا منهجا للخروج من الازمة، اومدخلا لزيادة الاعتماد على الذات، بل تعزز التبعية الاقتصادية، وتشدد الهجوم على مستويات المعيشة للطبقات المتوسطة والدنيا في المجتمع وهذا يؤكد ان ما جاء في خطاب الموازنة ليس دقيقا، فقد جاء فيه ان الظروف الطارئة الناشئة عن ازمة الخليج، جعلت الاستمرار في تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الوطني الشامل امرا صعبا، الامر الذي استدعى اعادة النظر به والشروع في وضع اطار اقتصادي شامل جديد للسنوات ١٩٩١ - ١٩٩٥ قادر على استيعاب التطورات المستجدة، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، واستمرار التوجه نحو الاكتفاء الذاتي.

واذا كان مشروع الموازنة الحالي ترجمة حقيقية لهذاالاطار الذي جاء في خطاب الموازنة، فانه يمكن التأكيد بانه يشكل عودة للوراء وخطوة على طريق تعميق المصاعب الاقتصادية والاجتماعية وهو تمسك صريح بخطة صندوق النقد الدولي وليس العكس ابدا.

ان خروج البلاد من الازمة الاقتصادية يتطلب تبديلا حقيقيا جديا في النهج الاقتصادي يعتمد بالدرجة الاولى على ما يلي:

١ - التوجه بشكل رئيسي لدعم قدرة البلاد الانتاجية في الزراعة والصناعة بحيث نولي اهتماما خاصة بالصناعة التي تعتمد على المواد الاولية المحلية، وحماية الانتاج المحلي بعد ذلك كما يتوجب ان نولي

اهتماما خاصا ايضا بالزراعة وتشجيع المزارعين والغاء ديون صغارهم.

٢ - اعادة النظر بالموقف من المديونية الخارجية، وبرنامج التصحيح الاقتصادي المستند لتوصيات صندوق النقد الدولي بحيث يجري التوقف عن اداء خدمة الدين وتوفير عائدات صادراتنا الوطنية من العملات الصعبة والبالغة - على حد ما صرح به معالي وزير المالية للجنة المالية ما نسبته ٣ر٣٠٪ من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات لعام ١٩٩٠، في حين ستبلغ هذه النسبة ٧ر٣٣٪ عام ١٩٩١ على امل اعادة جدولة ٥٠٪ من فوائد القروض فاذا لم تتم جدولة تلك الفوائد، فان هذه النسبة ستقفز الى ٩ر٣٨٪ وهي نسبة مشيرة للمخاوف، ان توفير هذه العائدات تمكننا من استثمارها في مشاريع تنموية انتاجية بدلا من تحويلها لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من مؤسسات الاقراض الاخرى، وينبغي ان نسعى للتعاون والتنسيق في هذا المجال مع اكثر من مئة دولة مدينة في العالم في مواجهة المؤسسات والدول الدائنة بهدف الغاء الديون او على الاقل الغاء فوائدها وتأجيل الدفع لآماد بعيدة.

٣ - عدم الانفاق من القروض والتسهيلات على اية مشروعات غير انتاجية، ومن الضروري - في هذا المجال - سن التشريعات التي تضمن اشراف مجلس الامة على القروض الحكومية كافة.

٤ - دفع مشكلة البطالة الى مقدمةاولويات الحكومة، ومعالجتها بشكل اكثر جدية من مجرد توفير اربع الاف فرصة عمل جديدة في جهاز الادارة العامة المتخم اصلا بالعاملين فيه والذي من شأنه ان يودي فقط لتفاقم البطالة المقنعة ولا يحل المشكلة.

٥ - وضع التجارة الخارجية تحت اشراف الدولة واعطاء اولوية لاستيراد مستلزمات التنمية وحاجات الاستهلاك الضروري.

٦ - اعتماد مبدأ الكلفة مقابل النفع، وتحديد الاولويات في الانفاق وترشيد الاستهلاك اكثر فاكثر.

٧ - شمول الموازنة للمؤسسات والشركات الحكومية المستقلة التي تمولها الدولة، واخضاعها للرقابة الادارية والتنظيمية والمحاسبية او الانجازية وذلك لان فعاليات هذه المؤسسات مماثلة لفعاليات الحكومة، ويجب لذلك ادماجها في الموازنة العامة، وكنا قد اشرنا لهذه القضية في السنة الماضية، وفوجئنا

للاسف بان الحكومة لم تأخذ بهذا الامر الذي يحظى باجماع مجلس النواب وبنفس الوقت فان عدم شمول الموازنة للمؤسسات ذات الاستقلال المالي والادراي لا يعطي صورة فعلية وواقعية لمسيرة الوضع الاقتصادي والموازنة بشكل عام.

وشكرا لاصغائكم والسلام عليكم

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ محمد الدردور.



السيد محمد الدردور: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين وعلى اله واصحابه وسلم اجمعين

سيدي الرئيس ، حضرات الزملاء.

لدى قراءة الارقام في موازنة عام ١٩٩١ والتحقق في بنودها فان أول ما يكون القاريء لها من فكرةان هذه الموازنة متفائلة جدا لانها ترتكز على ارقام واحصائيات مأخوذة في الاحوال العادية للدولة متجاهلة ازمة الخليج التي غيرت مجريات الاحداث في المنطقة.

لقد بينت الموازنة ان نسبة الايرادات المحلية المقدرة لعام ١٩٩١ لا تساوي اكثر من ٥٦٪ واذا اضفنا لها المساعدات المتوقعة وهي ١٦٪ فان الفارق في الموازنة او العجز يساوي ٢٨٪ وهذه النسبة لا تحل الا بالاقتراض الاضافي وهنا اذكر بضرورة سعي الحكومة حثيثا لتأمين هذه المساعدات وان تمكن ان توفر على شكل هبات او مساعدات او قروض ميسرة على الاقل تخفيفا للاعباء الكبيرة التي تقع على عاتق الوطن. هذا اذا سلمنا ان نسبة ٥٦٪ او الايرادات المحلية سوف تتحقق فعلا على المستوى المحلي او ان نسبة ال ١٦٪ من المساعدات سوف تتمكن من الحصول عليها وهذا التخوف ناتج عن التراجع الذي اعطى مؤشرا له في هذا العام وهو تراجع الناتج المحلي والايرادات المحلية.

اما النفقات الرأسماليةالواردة في الموازنة فان نسبتها تقارب ٢٠٫٦٪ من الانفاق الكلي وهي نسبة غير مشجعة في ظل ظروف تفاقم البطالة وتدني نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي حتى لو كانت اكبر من مثيلاتها في السنوات السابقة. ان واجب الحكومة زيادة نفقاتها الرأسمالية الحقيقية (وليس الاسمية) بهدف تنشيط العمالة المستخدمة في الانتاج مما ينعكس في نهاية المطاف على انخفاض نسبة البطالة وايجاد فرص عمل جديدة وزيادة الانتاج وارتفاع الدخل الحقيقي.

اما مسألة الدين غير المسحوب والبالغ

١٫٥٧٠ مليون دينار فان غموضا في شأنه على الاقل في نظري هل تدفع الدولة عليه الفوائد؟ وهل بالامكان التصرف به من قبل الحكومة المقترضة واين هو الان وماهو مصيره؟ هذا وان حجم المديونية قد تم تحديدها بالدولار الامريكي وباسعار الصرف مقابل العملات الاخرى في نهاية عام (٨٩) مع العلم بان ٥٩٪ من المديونية الخارجية هي بعملات اخرى غير الدولار ولذا فان حجم المديونية الخارجي محسوبا بالدولار في نهاية عام ١٩٩٠ سوف يزداد نظرا لارتفاع اسعار تلك العملات مقابل الدولار، هذا العام.

واود ان اذكر هنا بان الدين العام الماضي سيرتفع هذاالعام بحدود (٢١٧) مليون دينار مقابل (٥٥) مليون العام الماضي وهذا التوسع في الاقتراض والذي مانسبته ٩٢٫٥٪ منه قروض خارجية سيزيد من اعباء الاقتراض العام وسيؤثر على الثقة بالدينار والتحذير الوارد ينبع من ان خدمة ديون الخزينة ستصل الى ٧٦٫٧٪ من حجم ما تنوي الحكومة اقتراضه وهي ١١٥ مليون اقساط قروض خارجية + ١٣٥ مليون فوائد قروض + ٢٠ اقساط قروض داخلية اي ٢٨٪ من مجمل الانفاق الحكومي الجاري والراسمالي.

هذا كله علاوة على ان الاقساط والفوائد حقيقية وواقعية في حين ان القروض متوقعة.

هذا ويذكر خطاب الموازنةان الاطار الاقتصادي الجديد يفترض عودة الاستقرار للمنطقة تدريجيا خلال عام ٩٩١ فماذا يكون الحال لو بقيت الاحوال على ما هي الان او لو اخذت بالتدهور لاسمح الله هل وضعنا الخطط المناسبة لوقف تراجع الناتج المحلي، هل وضعنا الخطط لتخفيض عجز الموازنة الى حد التوازن بالاعتماد على قدراتنا الذاتية؟ هل وضعنا الخطط المناسبة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

اما مخصصات الدفاع فقد زيدت (١٤) مليون عن العام المنصرم منها اربعة ملايين لتحسين اوضاع المستشفيات ويبقى ١٠ ملايين وهذه لا تمثل زيادة جديدة بالاهتمام في ظل ظروف الحرب والازمة في المنطقة.

اما اعادة تصنيف النفقات الى اربع مجموعات زيادة في الضبط والرقابة المالية واضافة مجموعة جديدة اسمها النفقات التشغيلية الا تعتبر المجموعتان الاولى والرابعة من النفقات التشغيلية ولماذا لا نطلق على المجموعة الرابعة النفقات الاخرى غير العادية وكيف ستتم عملية الضبط والرقابة المالية التي جرى التصنيف الجديد من اجلها كما انه يلفت النظر بان حصيلة الضريبة ستنخفض بنسبة ٢٠٪ على الأقل والرسوم الجمركية بنسبة ٥٪ وانني في الحقيقة لاجد صعوبة كبيرة في قبول هذه النسبة الاخيرة نتيجة التراجع الاقتصادي الملحوظ والذي يؤدي الى نقص في القوة الشرائية لدى الافراد كما ان قيمة المستوردات سوف تقل وتقل معها الرسوم الجمركية عن الحد المتوقع.

اما تقدير الموازنة لبدل خدمة العلم والمقدرة ب (١٨) مليون دينار، فهو تقدير مبالغ فيه اذا اخذنا بعين الاعتبار الظروف المستجدة للمغتربين الذين هم الاساس بدفع هذه

هكذا من الأصل

البدلات، وقبل ان استعرض السياسات الفرعية للموازنة اود ان اسجل شكري لكل من ساهم من القادة والمسؤولين في هذا البلد لتوفير المال اللازم من المعونات الخارجية والقروض الميسرة في مثل هذه الظروف الصعبة.

اما مطالبات لوائي الرمثا وبني كنانة والتي يشاركني فيها الزميل النائب سليم الزعبي فهي كما يلي:

في الزراعة:

قبل ان نبحث موضوع المزارعين ونطالب باعفائهم من الفوائد او جدولة الديون والتي قد تمت مناقشتها تحت قبة هذا المجلس فانني ارى ان يتم وضع حد لما يسمى باستغلال هذه الفئة المسحوقة والذي يتم بشراء الناتج منهم باسعار متدنية جدا بينما تصل الى المستهلك باسعار عالية نسبيا، وقد اطلعت على فاتورة لبيع البندورة من احد المزارعين الى احدى الشركات الزراعية في السوق الجملة المركزي باربد وذلك في ٩/٢٦ و ٩/٢٧ من هذا العام حيث بيع صندوق البندورة من سعة ١٢ كغم ب (٣٥٠ فلس) للعبوة الواحدة وفي ١٠/٢٣ و ١٠/٢٤ بيع نفس الحجم ب (٣٠٠) فلس هذه الفواتير بتواريخ المذكورة وهذا مع كلفة الصندوق الواحد الذي يبلغ سعره (١٥٠) فلس وقد قابلت هذه الاسعار بسعر البيع المفرق في الصحف المحلية فوجدته يوم ٢٦، ٢٧ هو (١٥٠) فلس للكيلو غرام الواحد وفي صبيحة ٢٣، ٢٤ من شهر (١٠) فان سعر الكيلو (١٠٠) فلس اي ان ربح الصندوق الواحد لذلك التاجر يساوي بعملية حسابية الفرق بين ١٨٠ و ٣٥ قرش اي ١٤٥ قرشا مضافا اليه سعر العبوة (١٥) قرشا اي ان مجموع الفرق بين سعر الشراء للشركة ووصول ذلك الى المستهلك هو ١٦٠ قرشا في كل صندوق فلمن تؤول نسبة الربح هذه.

لقد طالب بعض الزملاء في المجلس في الدورة العادية الماضية بمراقبة الوسطاء ووضع حد لاستغلالهم المزارع وقد وعدت الحكومة المجلس في جوابها على اقتراح برغبة دراسة ذلك الموضوع ولحد الان لم نصل الى نتيجة ان استمرار الوضع على ما هو عليه الان يعني استمرار لشكوى كل من المزارع والمستهلك، الاخير يطالب تخفيض الاسعار بسبب الغلاء والمزارع يشكو من الخسارة الكبيرة التي لحقت به.

اما الزراعة في لوائي الرمثا وبني كنانة فان مشكلة الاراضي الواقعة داخل الحاجز الامني ما زالت قائمة رغم موافقة الجهات الرسمية والمسؤولة وقد بقي عملية التنسيق الاداري بين كل من اصحاب العطوفة محافظ اربد ومحافظ درعا وما زال الامر واقفاً عند هذا الحد علما بان هذه الاراضي تمتد من قرية عقربا الى الذنيبة وعمراوة والطرة.

وفي محطة التجارب الزراعية في الرمثا بناء واسع تزيد مساحته على ٢٠٠٠ الفي متر مربع وهو بناء حديث لم يستعمل بعد وسوف يزود بالمختبرات المختلفة لاغراض الزراعة، انني ارجو ان يستغل مثل هذا البناء كمدرسة زراعية ثانوية خاصة وانه داخل محطة التجارب ومجاورا لجامعة العلوم وفي هذا مكسب لمشروع تربوي

زراعي بدون كلفة.

اما من حيث مصادر الري وتوفيرها للمساعدة في زراعة الحبوب وسقي المواشي فقد تم صيانة سد البويضة وكانت النية متجهة الى انشاء سد على وادي الشومر وتمت دراسة هذا المشروع من الناحية الفنية واوصت اللجان المختصة بصلاحية تلك المنطقة لاقامة مثل هذا السد، نرجو ان يعاد النظر في امكانية تنفيذه لما له من فوائد كبيرة.

هذا وعلى غرار مسلخ الخدمات المشتركة لبلديات لواء الرمثا والذي رصدت له مخصصاته من بنك تنمية المدن والقرى فانني اقترح ايجاد مسلخ مشابه للدواجن وعلى شكل شركة مساهمة تقوم الحكومة فيه بنصيبها تخدم مزارع الدجاج حيث ان الارض متوفرة لهذا الغرض وان هذا المشروع يضمن عدم خسارة مزارعي الدواجن في اللوائين والمحافظة بشكل عام.

ومن وجهة نظر عامة نطالب بدعم المزارعين وفتح الطرق الزراعية ومناطق الرعي واقامة السدود في كل من لواءي الرمثا وبني كنانة.

في المياه:

لقد تقدم معالي وزير المياه والري باستراتيجية حكيمة هدفها الموازنة الممكنة بين منظومةالمصادر المائية المتاحه ومنظومة الاحتياجات الوطنية هذه الاستراتيجية هي موازنة مائية اهم في نظري من الموازنة المالية وهي تبحث في مصادر توفير الماء وسبل استغلاله سواء في الشرب او الصناعة او الري، نسأل الله ان يعين القائمين على هذه الوزارة على تحقيق ما يصبون اليه

وفي لواء الرمثا وبني كنانة ارجو ان اذكر بالامور الهامة التالية

١ - تغطي مدينة الرمثا شبكة من الانابيب يعود تاريخ قسم منها الى ١٩٥٢ والباقي الى عام ١٩٦٧ وهي ما زالت مستعملة حتى الان وقد ادى تسرب المياه منها الى تصدع بعض المنازل والمحلات التجارية، واذا مررت بشوارع المدينة وجدت ان الامر لا يختلف سواء نزلت الامطار ام لم تنزل فالسيول مستمرة في الشوارع وقد تم بحمد الله طرح عطاء شبكة انابيب جديدة قبل اربعة اعوام وتم تغطية المدينة بشبكة جديدة من انابيب الدكتايل وما زالت هذه الانابيب بدون استعمال لان العطاء لم يتضمن ضمانا لهدر الماء وحتى لا تتلف الانابيب التي ركبت نتيجة الصدأ.

٢ - لقد تلوث بئر المحاسي القديم الذي كان يزود الرمثا بمياه الشرب نتيجة عوامل من اهمها قرب البئر من المسلخ القديم الذي ما زال مستعملا، اقترح الاستفادة من مياه هذا البئر في عملية الري سواء ببيع الماء بالصهاريج الى وزارة المياه او بضخه على طول الطريق الواصلة بين الرمثا والطرة حيث يوجد خط انابيب مزدوج يمكن استعمال حدهما لهذه الغاية وهذا سوف يشجع المزارعين في الاراضي المحاذية لهذا الخط ويوفر علينا استعمال الماء الصالح للشرب الذي تروى به هذه المزارع

اما بئر المحاسي الجديد والذي يحتوي

هكذا من الأصل

على نسبة كبيرة من الكبريت والمعادن الاخرى فارجو ان يستعمل لنفس الغرض السابق وليس للشرب كما حدث وخلطت مياهه مع المياه المارة على البئر من الزعتري وام اللولو كما حصل سابقا وان لا يستعمل ذلك الا بعد التأكد من عدم تاثير ذلك على صحة المواطنين وفحصه مخبريا

٣ ـ ان كمية الماء المقرر وصولها الى الرمثا من محطة ام اللولو الواقعة الى الغرب من مدينة المفرق تساوي ٣٥٠ مترا في الساعة هذا المقرر وخط الانابيب الذي يزود المدينة واللواء تشرب منه القرى الواقعة غرب المحطة ثم جامعة العلوم حيث لا يصل الى الرمثا اكثر من (١٠٠) متر في الساعة وارجو وضع عداد لهذه الغاية ولمعرفة كمية الماء الواصلة الى الرمثا حتى يتأكد المسؤولون من عدم كفاية الماء الواصلة الى المواطنين.

٤ ـ اما بئر وادي الشجرة الجديد الذي قامت الوزارة مشكورة بحفره مؤخرا والذي تم تزويده بما يلزم للضخ سواء من انابيب وكهرباء فانه ما زال ينقصه مضخة رفع كي يصار الى استعماله في اقرب وقت ممكن مما يخفف من ازمة المياه في المنطقة كلها

٥ ـ ان محطة التنقية في مدنية الرمثا تؤثر برائحتها على المنطقة المحيطة بها كون الطريق المتبعة في هذه المحطة هي الاحواض المكشوفة والمعالجة الطبيعية للنفايات، ورغم ان فريقا من الشباب المهندسين في الرمثا باشر باستغلال المياه المكررة من المحطة لزراعة الاعلاف في الاراضي المجاورة فانني ارجو معالجة تأثير تلك المحطة على المناطق المجاورة واستعمال الوسائل الكفيلة بالتخفيف من اثارها.

لكن مكب النفايات في الاكيدر والذي تكب فيه النفايات السائلة والصلبة فانني اقترح منع الصهاريج من رمي النفايات السائلة في هذا المكان والقاء ذلك في محطات التنقية مقابل مبلغ من المال يمكن ان يستوفى من كل صهريج يرمي بفضلاته في المحطة خاصة وان محطة الرمثا ما زالت لم تستوعب سوى ٢٧٪ من طاقتها الاستيعابية.

اما النفايات الصلبة فيجب معالجتها بالطمر تفاديا للذباب الذي يمتد الى قرى البويضة والاكيدر والى المنطقة الشرقية من مدينة الرمثا بشكل يهدد السلامة والصحة في هذه المنطقة

في الصحة :

لقد وعد معالي وزير الصحة بانشاء مركز صحي متكامل لقرى اللواء الشمالية : الطرة والشجرة وعمراوة، ارجو ان لا يطول انتظارنا للتنفيذ كما انني اطلب من معالي الوزير تحويل احد المراكز الصحية الى مركز صحي شامل على غرار مركز الصريح وربطه بجامعة العلوم بحيث يستفيد مستشفى الرمثا والمراكز الصحية فيها من تطبيقات طلاب جامعة العلوم وقد رحبت جامعة العلوم بذلك بعد استكمال الاتفاقية بينها وبين وزارة الصحة كما ان من الممكن توسيع المركز الطبي الغربي في الزمثا باضافة جزء من البناء الجاهز الذي كان مستعملا لطلبة كلية التمريض في اربد مما يمكن المركز الطبي من

تقديم خدمات اوفر لطلاب جامعة العلوم في كليات الطب والتمريض.

اما مستشفى الرمثا فانه بامس الحاجة الى الصيانة العامة حيث الابواب والشبابيك في وضع غير مناسب وان المستشفى ما زال لم يربط بشبكة المجاري في المدينة والروائح الكريهة تنبعث نتيجة لذلك. علاوة على نقص الخدمة من قبل العمال لنقص عدد العمال فيه خاصة بعد انهاء خدمات بعض العمال منهم لاسباب خاصة اما كادر الاطباء فهو جيد وفي مستوى مناسب ينقصه طبيب اشعة الذي ما زال على كادر المستشفى منذ سنتين ويوجد في المستشفى جهاز اشعة محمول يستعمل لتصوير اجزاء بسيطة كاليد والرجل اما الجهاز الاصيل فهو معطل منذ مدة طويلة قد صلح عدة مرات ولم تنفع معه كل تلك المحاولات

كما ان لواء بني كنانة قد بني به مستشفى منذ سنوات وهو جاهز التشغيل وطالبنا به السنة الماضية لكن الامر بات على حاله نطالب الحكومة بتشغيل هذا المستشفى حيث لا يكلف الخزينة اعباء مالية كبيرة

في قطاع النقل

تعاني الشاحنات الاردنية من كثرة الضرائب والرسوم التي تدفعها في سوريا ولبنان وتركيا مما ادى الى حرمان شاحناتنا من العمل بحيث لم تعد الاجور تغطي الضرائب والرسوم التي يدفعونها في تلك البلاد وترك الفرصة للشاحنات من تلك الدول بالعمل على حساب الشاحنات الاردنية.

السيارةالاردنية اذا دخلت الى درعا ـ دمشق تدفع (٨٠) دولار للدخول دولار بالعملة الصعبة واذا دخلت درعا ـ بيروت تدفع (٩٦) دولار اما عند دخول سوريا من الجديده فتدفع ١٢٦ دولار اجرة ترفيق اي مرافقة امنية لكمبوتي السيارات + ضريبة مازوت، وعند الخروج من سوريا الى تركيا عن طريق باب الهوا تدفع ٣٠٠ دولار اجرة ترفيق امني + ضريبة مازوت. ، اما عند دخول السيارة الى مصر فتدفع (٦٥) دولار ضريبة مازوت وعند الخروج من الحدود السورية تدفع السيارة (٧) دولار عن كل لتر مازوت وقد اوقفت احدى السيارات الاردنية في مركز الجديدة قبل عشرة ايام حيث طلب من سائقها غرامة مازوت قيمته (٣٠٠٠٠) دولار، هذا علاوة على ان حرمان السائق الاردني من الحصول على تأشيرة سفر سعودية حرمهم من الاحمال السورية واللبنانية والتركية والمصرية الى السعودية أو الى المرور عبرها واذا جازف باخذ حمل من هذه الاحمال فسيضطر الى استئجار سائق يحمل اقامة سعودية بمبلغ (٢٠٠) دينار لنقل الحمل بين مركزي الحدود الاردني والسعودي والتي لا تتجاوز بضعة كيلومترات.

ومن ناحية اخرى فان السيارة الاردنية التي تحمل دفتر ترانزيت اردني يفرض عليها عند دخولها الى الاراضي السورية باخذ دفتر ترانزيت سوري مقابل (١٠٠) دينار تأمين لمدة سنة يعاد المبلغ بالسعر الرسمي اي ان (١٠٠) دينار تدفع (١٠٠٠) ليرة سورية عند استرجاع المبلغ كل ذلك يضاف اليه الدفع غير المشروع والابتزاز المستمر على طول الطريق بين الاردن وسوريا

هكذا من الأصل

لقد كنت قد طرحت هذا الموضوع على معالي الوزير موثقا بالوصولات الرسمية وقابلت معاليه مع بعض السائقين وتأملنا خيرا مع وصول الوفد السوري الشقيق العام الماضي في كانون ثاني الماضي الذي يحضر للتفاوض على بعض الصعوبات التي تواجه هذا ا لقطاع وعلمت انه قد تم وضع الحلول لكثير من هذه الامور لكن الحال بقي على ما هو عليه فهل نبقى ننتظر ولماذا لا تعامل السيارات الاجنبية بالمثل ولما يبقى بلدنا هو الذي يلتزم بالاتفاقيات دون غيره

وقريب من هذا المجال هو ما يصدر عن مؤسسة التسويق ووزارة الزراعة من تحديد لمستوردات الحكومة من المواد التموينية الخضار والفواكه بخطة شهرية ثم اصبحت ربع سنوية وقد سبق لي ان اطلعت على ما هو مسموح به خلال فترة الشهور الماضية فوجدت ثلاث مواد منها الزعتر والبلح ومادة شبيه قريبة من هذه المواد اما اذا ادخل احد المواطنين كمية من الحمص او العدس او الفاصوليا، او اللحم او نوع من انواع الخضار والفواكه فلا يسمح له بذلك ومثله بعض المواطنين الذين حملوا معهم (٢٠) لتر بنزين من العراق فهذا كله غير مسموح به ويتحمل المواطن مسؤوليته تجاه ذلك علما بان الحكومة تستورد كل ما ذكر بكميات تخزينية كبيرة فنرجو تسهيل ادخال مثل هذه المواد وضمن الطرق المشروعة والمعقولة وقد دفع احد المواطنين في الرويشد ٣٫٥٥٠ رسوم استيراد (٢٠) لتر بنزين.

في السياحة

١ ـ ان مدينة ام قيس مدينة تاريخية وهي احدى المدن العشر اليونانية و قد تم اكتشاف اثار ذات قيمة تاريخية كبيرة فيها. انني ارى ضرورة اعطاء هذه المدينة الاهمية اللائقة بها بزيادة عمليات الكشف والترميم وقيام الوزارة بمخاطبة الجهات العالمية لتسجيلها كاثر عالمي من اجل تركيز الاهتمام على اهمية هذا الاثر

٢ ـ اعطاء مركز استعلامات الرمثا للسياحة قيمة اكبر ونقل المركز من العربة التي يسكنها كرافان الذي يساوي ٤×٢٫٥م ومحاولة وضع مخطط لاقامة بناء على الحدود يحتوي متحفا للتراث الشعبي والاثار التاريخية بحيث يأخذ الزائر الانطباع العام والشامل عن الاردن من خلال هذا المتحف.

٣ ـ توفير مزيد من التسهيلات الى مكتب تنشيط السياحة في محافظة اربد وتزويده بسيارة اسوة بباقي مكاتب السياحة في المحافظات

٤ ـ توزيع المخصصات المالية اللازمة السياحية على كافة المناطق والمواقع الاثرية في المملكة واعطاء قلعة الربض الاهمية الكافية ومعذرة للاخوان الزملاء قد لاحظت ان المبلغ الذي رصد العام الماضي وقيمته ٢٥ الف دينار لم يصرف ورصد لقلعة الربض كما لم يصرف قبله في رصيد عام ١٩٨٩ ١٠ الاف رصدت لنفس الغرض وفي هذا العام رصد ٢٥ الف اخرى فارجو الاهتمام بهذا الموضوع واعطائه حقه من

العناية ثلاث سنوات او سنتين متتاليتين يرصد لها ولم يصرف

ومن المعالم السياحية البارزة في منطقتنا الحمة الاردنية وهذا يقتضي الاهتمام بهذه المنطقة وقراها المجنية الفوقا والمجنية التحتا وام قيس باعتبارها معلما سياحيا بارزا وهبتها الطبيعة لبلدنا ولم يلق اي اهتمام من الحكومة

في البطالة

قامت الوزارة مشكورة باجراءات لضبط العمالة الوافدة وملاحقة المخالفين منهم نرجو ان يكون هذا الاجراء تمهيدا للابقاء على الاعداد الضرورية التي يحتاج اليها البلد بشكل فعلي

ومن ناحية ثانية فان المطالبة بمراجعة احوال جميع الوظائف بعقود اصبحت ضرورة ملحة وخاصة تلك العقود التي تزيد في مستواها عن ما يستحق مثيله في نظام الخدمة المدنية واعطاء هؤلاء الفرصة في الدخول ضمن مظلة نظام الخدمة المدنية اذ لا يجوز ان يعطى الجامعي بعقد ٣٥٠ دينار بينما مثيله في نظام الخدمة المدنية ١١٠ دنانير وقس على ذلك الماجستير والدكتوراة والتي قد تصل في بعض الحالات الى اكثر من ١٠٠٠ الف دينار

كما ان تشغيل المتقاعدين اعتمد لفترة طويلةاو اعتمد على العلاقة الشخصية وحرم الكثير منهم العمل تقيدا بتعليمات رئاسة الوزراء بينما عمل الكثير منهم برواتب مجزية وتحت اسماء كثيرة تختلف باختلاف المؤسسات والدوائر

ان رواتب هذه الفئات لو وزعت على وظائف ضمن نظام الخدمة المدنية لأوجدت الافا مؤلفة من فرص العمل علما بان هذا الاسلوب لم يتوقف خلال هذا العام بل استمر في الزيادة بنفس النسبة في السنوات الماضية

اما البطالة في لواءي الرمثا وبني كنانة فان قطاع التربية والتعليم وهو اكبر قطاع يستوعب الخريجين كان عدد الذين تعينوا في اللواء (٩) طيلة هذا العام والسبب ان حجم اللواء وصغر مساحته وتوفر مواصلاته يدفع طالبي النقل من خارج اللواء الى العمل في هذا اللواء يحرم ابناء هذين اللوائين من فرص العمل في لوائهم.

لذلك ارجو البحث عن حل مناسب لهذا الموضوع وذلك بالحاق هذه الالوية في التعيينات مع اي لواء من الالوية الاخرى المجاورة واعطائهم ابناءهم حقهم مثل غيرهم من الخريجين.

اخير في الخدمات العامة

ارجو توسيع صلاحيات دوائر الجوازات او الاحوال المدنية في كل من لواءي الرمثا وبني كنانة الى مديريات حيث ان عدد جوازات السفر التي تصرف في هذين اللوائين يقارب نصف عدد جوازات السفر في المحافظة وذلك للحركة التجارية وحركة النقل الذي يتميز به هذان اللواءان

٢ ـ وقف كافة محاولات التهميش الحاصل لمدينة الرمثا وايلائها العناية الكافية التي تتناسب مع مكانها وموقعها

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمةالله وبركاته، الدكتور حسني الش

الـدكتـور حسني الشيـاب: بسم الله الـرحمن الرحيم، السيـد الـرئيس، الـزمـلاء الاكارم.

اسمحوا لي ان اقرر اولا انـه اذا كانت الموازنة العامة للدولة هي اداتها لترجمة سياساتها في المجالات المختلفة ومرآة لفاعليتها، فان ابرز سمة للموازنة التي بين ايدينا هي بالتحديد عدم مـراعاتهـا للاهـداف ذات الاولـويـة الـوطنية القصوى في هذه المرحلة القاسية بالغـة الشدة التي يمـر بها مجتمعنـا فهي موازنـة بلا اهـداف وللتدليل على ذلك اقرر ثم ادلل على ذلك يمكن ان نصف هذه الاهداف التي يجب ان تكـرس الموازنة لخدمتها في فئتين رئيسيتين:

١ ـ في المجال الاقتصادي الاجتمـاعي حيث تبرز مسارب ثلاثة هي سببه من:

أ ـ مواجهة البطالة المرض الذي يمعن فتكا في نسيج المجتمع والذي يتفاقم يوما بعد يوم اثر ازمة توحيد الكويت مع العـراق ومع ذلك فان الموازنة تهمـل هذه المشكلة ولا تتضمن اي خطوات اجرائية جادة في اطار تصور شامل لمجابهة هذه المشكلة ولا يغير في هذه الحقيقة العدد المحدود للوظـائف التي تنتظر الموازنة تحقيقها حيث ان هـذا الغدد يقل بكثير عند اعداد الداخلين الى سوق العمل المكتظ اصلا بالعاطلين عن العمل

ب ـ وفي نـفس المجـال الاقـتـصـادي والاجتمـاعي مشكلة المديـونيـة وتعكس ارقام الموازنة امعان الحكـومة في سيـاسة الاقتـراض والتـوسـع فيـه الـذي هـذا الاقتراض الذي وصـل حدا يتجـاوز في اعبائه قدرة اقتصادنا الوطني على الوفاء بها ويهدد بالافلاس صراحة وحرفيا

ج ـ مشكلة الفقر:

من الواضح ان الايـرادات المحلية التي تتضمنها الموازنة تتكون بشكل اساسي من الضرائب المباشرة وغير المبـاشرة ممـا يقع عبئـه عـلى كـاهـل الفئــات الفقيـرة في المجتمـع، واذا اضفنا الى هـذه الحقيقـة الانهيـار الذي اصـاب القـوة الشـرائيـة للدينار منذ سنتين وكذلك معدل التضخم الذي يفوق في حقيقته النسبة التي يشـير اليها خطاب الموازنة وهي (٨٪) يفـوقها بكثير واذا اخذنا بالاعتبار ثبات الاجور في الوقت ذاته فاننا ندرك الى اي مدى تساهم هذه الموازنة في تعميق الفقرة ونشـره على اوسع نطاق والى اي مدى تبتعد الضريبة عــلى ان تكـون اداة لتحقيق العــدالــة الاجتمـاعية واداة لعـادة توزيـع الدخـل ناهيك عن ان المستوى المرتفع للضرائب العـامة يخفض قـدرة المجتمع عـلى شراء السلع والخـدمـات ممـا ينعكس سلبـا وانكماشا على الاستثمار الذي نتوخاه

ثانيا: في مجال الدفاع:

وهنا لا اجدني بحاجة للتذكير بالمخاطـر التي نواجهها، اريد ان اشير فقط الى ان هذه المخاطر لم نعرف مثلها من قبل فهي

مخاطر تهدد بقائنا فعلا، وتستوجب بالتالي حشد كل الـطاقات وتـوفير كـل اسباب المقاومة وذلك يستلزم بداهة وضع موازنة تخدم هذا الهدف، وتوفر لقواتنا المسلحة البـاسلة كل وسـائل الـدعم وتهيء كـل متـطلبات المقـاومة الشعبيـة الحقيقية من تسليـح وتـدريب لكـل القـادرين وبنـاء مـلاجيء وتطويـر الدفـاع المدني وتـوفير المقومات الذاتية للامن الغذائي.

ومع ذلك فاننا نـلاحظ في هذه النـاحية باسف شديد اصرار الحكومة على حرمان المجلس من مناقشة المـوازنة الـرأسماليـة لقواتنا المسلحة الباسلة درع هـذا الوطن وذلك بسبب بسيط

وهي ان الحكومة كما في العام الماضي والاعوام التي سبقت لم تدرج هذاالجانب في المـوازنة العـامـة للدولـة بـالـرغم من مطالبتنا بذلك عند نقاش مـوازنة العـام المـاضي، اننا نـرى في ذلك تجـاوز اعلى صلاحيات هـذا المجلس وعرقلة لتحمله مسؤوليته الوطنية، كما ان ارقام الموازنة لم تولي الاهتمام اللازم لتوفير وسائل المقاومة الشعبيـة الشـاملة المشـار اليهـا كـرافـد لقدرات قواتنا المسلحة في حماية الوطن.

سيادة الرئيس الزملاء النواب المحترمون،

امـا أوجه الانفـاق فأن المـوازنة تـظهـر استمـراراً للنهج السـابق الـذي أدى الى المـأزق الاقتصادي والمـالي، الذي نعيش الـذي يجد بلدنـا نفسـه فيـه منـذ بضـع سنـوات. ان تصحيح الخلل في الهيكـل الاقتصــادي الـوطني يقتضي ان نــولي الانفاق الانتاجي المولد للمـوارد وكثيف التشغيـل أهميـة قصــوى الا ان نفقـات المـوازنه هي في جلهـا نفقات خـدماتيـة استهلاكية او في جزء كبير لتسديد اقساط الديون.

وأشير.هنا كما أشار غيري وخاصة تقرير اللجنـة المـاليــة الى ضـرورة الاهتمــام بـالزراعـة كـما جـاء من كثيف التشغيـل ورصد المال الكافي لهذه الغـاية بـدلاً من رصــده لحـل مشــاكـل بنـوك افلسهـا الفساد كبنك البتراء وبنوك أخـرى اشار اليها زميلي الاستـاذ سليم الزعبي تعـاني الان من مشاكل مشـابهة يتم حلهـا عن طريق دعمها بالمال العام على حساب قوت الشعب وعرقه.

السيد الرئيس الزملاء المحترمون

لا بد ان نسجل ايضا وباستغراب شديد خلو مشـروع المـوازنــة من مـوازانــات المؤسســات العامـة المستقلة بـالـرغم من مطالبة هذاالمجلس للحكومـة الموقـرة في العـام المـاضي بضــرورة تقـديم هــذه الموازانات، واذا كانت الحكومة قد تعللت في العام الماضي بضيق الوقت اللازم فما هي حجتها هذا العام؟

ان موازانات المؤسسات العامـة المستقلة تشكل نصف الموازنة العامـة للدولة التي نبحثهـا ومن هنا فـان اي حكم يصـدره مجلسنـا على مشـروع الموازنـة الذي بـين

هكذا من الأصل

ايدينا في غياب هذا النصف سيكون حكما ضالا او مضللا ولا يرتكز اى تصور دقيق عن مجمل النشاط الاقتصادي للقطاع العام، خاصة واننا نعلم مدى التبديد والتبذير للمال العام الذي عانت وما زالت تعاني منه بعض هذه المؤسسات

بقي ان اشير الى ان الجهاز الاداري هوالذي ينفذ الموازنة العامة للدولة، ولقد ذهبت سدى حتى الان كل الصرخات التي انطلقت من اجل اصلاح الجهاز الاداري، فما زالت عقلية الشللية والترهل والتسيب وعدم احترام المؤسسة وسيادة القانون امراض يخشى ان تعصف بجهازنا الاداري بما يسببه من اثار سيئة على الموازنة سواء في التنفيذ وتبذير للمال العام وما المثال الذي قدمه الزميل فؤاد الخلفات بالامس كشريحة واحدة عما يجري ويجري مثله ايضا في اجهزة اخرى، الا دليلا على ذلك، لم يعد يجدي الترقيع بل المطلوب اصلاح اداري شامل وحقيقي قوامه سيادة القانون ومعياره الكفاءة.

وفي الختام ولكل هذه الاسباب فان الموضوعية وامانة المسؤولية التي حملنا اياها شعبنا تقتضي ان نقول ان فشل الحكومة في وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية ومالية تستجيب لهذه الاولويات تقتضي منا رد هذه الموازنة ويبقى المطلوب هو بلورة مثل هذا البرنامج للاصلاح الوطني الشامل

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة

(رفعت الجلسة للاستراحة)

سيادة رئيس المجلس: النصاب مكتمل، بسم الله نفتتح الجلسة، الدكتور احمد عناب



الدكتور احمد عناب: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس الزملاء الكرام المحترمون

لا اريد ان اعيد ما تكلمت به في الموازنة لسنة ١٩٩٠ وان كنت ارغب في ابداء بعض الملاحظات على برنامجنا المالي وسياستنا الاقتصادية للسنة الحالية وارجو ان اكون واقعيا في ملاحظاتي ولان حجم الاستثمارية يتناسب عسكيا مع حجم المطالبة، ليست الموازنة لبلد كالازدن او حتى لغيره من الدول اغنى ام افقر في هذه الايام ان لا تكون مرتبطة باقتصاد بلدان

العالم الاخرى من خلال بيوت اموال الدول الصناعية الغنية و اسواقها في نيويورك يشاركها اسواق وبيوت اوروباالغربية واليابان خصوصا بعد ان اصبح الاقتصاد السوفيتي اقتصادا داخل مستشفى العجزة بالمقارنة مع الدول النامية ومنها الاردن وعليه كان بترول العرب والمجتمع العربي السالف والايديولوجيات والاخوة العربية لا تستطيع ان تجعل من موازنتنا موازنة شاملة مستقلة كافية لحل مشاكل اقتصادنا وتطلعاتنا دون اذن من الاقتصاد الغربي وعليه فلا حاجة لي في الخوض في المثاليات الخيالية الشديدة المعرفة في الاقتصاد الاردني وبزيادة او نقص الارقام لان الصهيونية الامريكية والبترول العري الامريكي متحدان بقوة تجعل لا الاردن فقط بل وكل العرب عاجزين عن تخطي الموازانات الضعيفة خصوصا والاردن تحاربه طبيعة ارضه وموارده ومناخه احيانا ثم طبيعة السياسة الامريكية الصهيونية التي شردت شعبا بطوله وعرضه من ارضه الى ارض الاردن القليل الماء والزرع والضرع.

ان قوة وهيمنة اقتصاد الدول الصناعية المتصهينة جعلت بعض الدول العربية تتهالك للدخول في سوق اوروبا المشتركة متناسية شرقيتها وعروبتها وتراثها من دول المغرب العربي والدول المرتشية في المشرق العربي، وعليه فان موازنتنا محاربة كحياتنا الديمقراطية التي رفضت الرشوة او المال الحرام من دول غنية للتنازل عن شرف موقف شعبها الديمقراطي ونظامها الحر تجاه ازمة الخليج ـ لقد تخيل بعض رؤساء الدول الغنية انهم بحصارهم لنا يستطيعون استئجار او تغيير موقف الشعب الاردني، قد لا نستطيع ان نخلص ثروتنا وضخامة موازنة لنا او ارضنا حتى ولكن سنخلص شرفنا سلامة موقفنا وحريتنا وسوف لن نقبل بيع حريتنا وديمقراطيتنا بالمال والرشوة، ان هذه القيم هي الثروة الوحيدة وهي العوامل التي تجعل المواقف الرخيصة الضاغطة ان تعود لرشدها يوما ما وعندما سنتقدم على طريق اقتصاد مزدهر في ظل وحدة عربية شاملة عادلة، ولن نهزم امام الصهيونية وامريكا كم انهزم الاتحاد السوفيتي وحلفاءه اذا نقص المال لدينا فقد نقص عندهم غياب الشعب وحريته.

ومن اطلاعي على ارقام الموازنة التي درستها من خلال قانون الموازنة وبيان الحكومة وبيان اللجنة المالية لموارد ونفقات وترتيبات عامة كانها تقترب من الحقيقة لبلد معروف بامكاناته من الفه ليائه وهي عصارة فكر وعمل رجال مال واقتصاد ارى بين ثناياها ان دولة الرئيس حاول وضع قانون التقييد المشروع في الانفاق للوصول الى حالة الاعتماد على النفس بانقاص المصروفات حتى والضرورية والتقليل من استلاف الدين بسبب ظروف الخليج والانتفاضة والمديونية والفساد الاداري المالي، وعليه فليس لي تعليق اكثر على حجم الموازنة والعجز المتوقع فيها وهو محدود نسبيا، ولكن هناك بعض الدقائق والملاحظات للتصرفات، اذ اشفق من عدم التمكن من قبل الوزارات ان لا يكون المسؤول باحث ومتحرٍ وسابر لغور عمله لخدمة الارض والمواطن.

اتمنى ان يكون صاحب القرار قد استفاد من تجربته في الموازنة السابقة وعمله من خلالها،

ليست صلاحية السياسة غنيمة للاقتراب من الثروة والجاه بل لتحقيق الخدمة للجميع، لا ان يكون التشغيل على حساب العمل لصالح الفرد الغريب له عشائريا او لانه من بلده، لان هذا يقتل العدالة والعمل والانتاج.

لذا فان صدق صاحب القرار وعلمه هما العاملان في اشاعة الاطمئنان والسكون الى التقشف والصبر والايمان بالدولة الفاضلة.

لا اريد من صاحب القرار سوى ابعاد السلبيات عن المواطن وعن الاقليم او المنطقة، لقد عايشت صدق الموازنةالسابقة وكانت سلبياتها اكثر من ايجابياتها خصوصا في لواء عجلون لانني اعيش فيه واعرف من هو ومن فيه، ولا يعني هذا ان النواب لم يساهموا في هذه السلبيات بسبب مطالبات شخصية والانشغال بامور فردية، كما ان تلك الموازنة لم تقدم او تحل اي معضلة كبيرة كتقسيم واستقلال الاراضي الحرجية ذات الملكية الصغيرة والتأمين الصحي وحرية التعليم الثانوي والمواصلات والحكم الاداري والطرق وصعوبة التضاريس.

لن اكرر الطلبات اللازمة للواء الان واكتفي بارسالها الى السادة الوزراء اصحاب المعالي خطيا حتى لا اثقل على السامعين والمواطنين.

عشتم وعاش الاردن، والسلام عليكم ورحمة الله.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ عطا الشهوان:



السيد عطا الشهوان: بسم الله الرحمن الرحيم، سعادة الرئيس، الزملاء الاكارم.

مع التزامي بتقرير اللجنة المالية بشأن مشروع الموازنة العامة، وكلمة الكتلة الوطنية التي القاها معالي الزميل النائب سليمان عرار فانني اتقدم بالشكر الجزيل الى الحكومة على جهودها ومتابعتها لازمة الخليج، وما تبذله من مساع لتوحيد الصف العربي للوقوف امام الهجمة الشرسة من اعداء هذه ا لامة، وتجسيد الوحدة الوطنية المقدسة لهذا الشعب، الذي نعتز به ونفاخر الامم.

فشعبنا وجيشنا وعلى الرأس قائدنا، جسم واحد وقلب واحد نعمل جميعا برجولة وشرف واخوة ووفاء لتحمل المسؤولية في اداء الواجب لازالة جميع العثرات التي تحاول ان تقف امامنا، او تمس حق شعبنا في ارضه المحتلة.. حيث الاهل والاخوة الذين هم امانة

في اعناق الامة الاسلامية والعربية، وحيث علمنا قائد هذاالبلد المرابط الذي يستحق كل تقدير واجلال جلالة الحسين الذي سعى ومازال بكل روح عربيةوهمة يقارع الخطوات لجمع الصفوف من اجل قرار عربي موحد فعال وقادر محذرا الامة من واقعها طالبا اياها للتجمع والاتحاد ليتكاثفوا امام هذه الغزوة الشرسة على ارض الاسلام والعروبة.

سعادة الرئيس.. الزملاء الكرام

انا في هذا البلد الاردن الصامد الذي اصبح محطة الانظار يحبه الصديق ويحترمه العدو هذا البلد الذي احتضن كل عربي ومسلم واعتبره إبناً وأخاً وصديقا وقدم له اعز ما يملك وقف منذ البداية وقفة عربية ملتزمة بقضايا الامة ومصالحها الحقيقية كعادته ببعد نظره واتساع افقه وحرصه على احتواء الازمات كلها وحلها ضمن الاطار العربي العربي الذي نادى به جلالة الحسين وسعى اليه بكل امانة واخلاص وصدق ومثابرة ليستنهض الواقع العربي مما وصل اليه في الاونة الاخيرة.

اقول سعى اليه الحسين بروح عربية لجمع الصفوف وتوحيد الامة من اجل القرار العربي لانقاذ الوضع مخاطبا ضمائر القادة العرب الى وقفة عربية مشرفة تدرأ الخطر الداهم الذي يحيط بها ويحيط بالارض المقدسة، فلسطين الاسلام والعروبة لينقذ مسرى محمد صلى الله وعليه وسلم ومسجد ابراهيم الخليل ومهد عيسى عليهم السلام.

سعادة الرئيس، الاخوة الزملاء الكرام

اسمحوا لي في هذا المقام ان اتقدم لازجي التحية والاكبار والتقدير الى سمو ولي العهد الامير الحسن المعظم الذي بذل ومازال يبذل كل جهد على الصعيدين العربي والعالمي لشرح قضايانا، قضايا الامة العربية والاسلامية.

كما ارجو ان تسمحوا لي بان اتحدث عن قضية هامة في نظري هي قضية هامة الا وهي موضوع اراضي املاك الدولة اينما وجدت في هذاالبلد نحن جميعا في هذا البلد شعب واحد ولاحقَّ لاحد دون احد الا بموجب الدستور والقانون. وان هذه الاراضي يجب ان تاخذ اهتمام الحكومة ووضع سياسة زراعية لاستغلالها على اكمل وجه من قبل كافة المواطنين كل ضمن منطقته وذلك لاحيائها وحتى لا تبقى اشبه بالاراضي الصحراوية لعدم استغلالها او تطاول البعض عليها لمنافع شخصية بحجج واهية لا تمت الى المصلحة العامة بشيء علما بانني قد تقدمت وطلبت من الحكومة بتشكيل لجنة لدراسة هذه الاراضي واستغلالها اقتصاديا لعلهاتفيد في حل مشكلة البطالة وتزيد من الانتاج الزراعي.

انني أؤكد على الحكومة باعطاء هذا الموضوع جل اهتمامها وعدم السماح لأي انسان بالاعتداء على هذه الاراضي لمنافع شخصية ومآرب خاصة الا ضمن خطة عمل زراعية متاحة لجميع المواطنين على السواء.

واخيرا فانني اتقدم بجزيل الشكر الى الحكومة على ما قامت بتنفيذه من مطالب ملحة

للدائرة الخامسة متمنيا عليها تنفيذ مالم ينفذ لغاية الان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ نادر الظهيرات.

السيد نادر ظهيرات: بسم الله الرحمن الرحيم، سعادة الرئيس، الزملاء الكرام.

اتقدم اولا بالشكر والتقدير الى اللجنة المالية في مجلس النواب على الجهد الكبير الذي قدمته خلال جلسات طويلة ومتواصلة لدراسة خطاب الموازنة العامة، وتقديم تقريرها حول المشروع المذكور.

كما اتقدم بالشكر لوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة على الاعداد المحكم لقانون الموازنة والمتمثل بالشمولية والموضوعية مما يدل ان جهدا كبيرا قد بذل حتى تخرج الموازنة بصورتها الحالية بالرغم من الظروف القاسية التي اثرت على المسار الاقتصادي في العام المنصرم تمثلت في ازمة الخليج حيث كان لها اثرا سلبيا على الاقتصاد بجميع جوانبه، والضغوط الاقتصادية الدولية متمثلة بالولايات المتحدة الامريكية وشراكائها من دول متعددة بمشاركة مؤسفة من دول شقيقة رأت ان تنال من صمود الاردن وكبريائه بتجويعه ومحاربته في لقمة عيشه، وطرد ابنائه ليعودوا الى وطنهم مشكلين عبئا اقتصاديا كبيرا، وحصار اقتصادي من الدول ذاتها، كمنع تصدير منتوجاته وخاصة الزراعية منها حتى اصبح المزارع لا يدري اين يذهب بمنتوجاته والتي كانت حصيلة نقية لجهوده وافراد عائلته.

كل هذه العوامل وغيرها اثرت سلبيا على المسار الاقتصادي لهذا البلد، بالرغم من الجهود المضنية التي قامت بها الدولة لتحسين معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض العجز في الموازنة، وايجاد نوع من التوازن في ميزان المدفوعات وتوفير رصيد من السيولة في العملة الاجنبية وايجاد سعر مستقر لصرف الدينار بعد ما اصابه من ضعف.

سعادةالرئيس ـ الزملاء الكرام

انني اشعر بالوضع الاقتصادي الذي يعاني منه بلدنا الحبيب وعوامل الضغط عليه، ولكن ارى ان استأذنكم بعرض بعض المشاكل التي تعاني منها دائرتي الانتخابية الاغوار والكورة وبعض المطالب البسيطة التي تحتاجها المنطقة واعدكم انني لن اسرف بهذه المطالب شعورا مني كما ذكرت بالواقع الذي يعيشه بلدنا.

١ ـ القطاع الزراعي:

ان اوضاع المزارعين باتت تحتاج الى مراجعة واعادة نظر، للصعوبات الكبيرة التي يعاني منها هذا القطاع الهام والتي كانت سببا رئيسيا في تراجعه، علما بان المزارع الاردني يكاد يكون من انشط المزارعين في هذه المنطقة.

سيدي الرئيس:

ان الصعوبات والعوائق التي يعاني منها المزارع كبيرة ومريرة تتمثل في وقف الصادرات الزراعية الى خارج البلاد وزيادة اسعار مستلزمات الانتاج، والكوارث الطبيعية التي تعرض لها المزارع في مواسم متعددة، وتشكل

المديونية اكبر الاعباء للمزارع خاصة بعد ان باشرت جهات الاقراض المتعددة الطلب من المزارعين تسديد التزاماتهم.

سيدي الرئيس

نحن لا نطالب باعفاء كامل للمديونية، لاننا نعلم تماما بان اموال القروض ليست محلية، ولكنها قروض لهيئات دولية ولكننا نطالب بجدولة هذه الديون ليتمكن المزارع من الثبات في ارضه والاستمرار في المساهمة في انتاج وطنه.

ويجب هنا ان نميز بين صغار المقترضين وكبارهم، وان لا يبقى كبار المقترضين حجة في عدم حل مشاكل صغار المزارعين، وارى ايضا ان تدرس اوضاع كبار المقترضين وكيف تم التصرف بقروضهم، وعلى اساسها يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة مع مصلحة الوطن ومصلحة المزارعين بشكل عام.

كما ان جميع الاراضي الزراعية في مناطق الاغوار تسجل باسم متصرف، وهذا يعني ان الانسان غير مالك لهذه الارض، لذا اطلب تغيير فن صفة الاستعمال من متصرف الى مالك.

٢ ـ البطالة:

يعاني الوطن بشكل عام من البطالة حيث ان اعدادا كبيرة من الخريجين والمؤهلين لا يجدون عملا، وبالرغم من ان الدولة فتحت باب التوظيف ولو بشكل بسيط الا ان الوظائف انحصرت في بعض الدوائر الانتخابية دون غيرها، وقد استثنيت منطقة الاغوار من هذه التعيينات في حين ان اشقائهم في دوائر اخرى فتح لهم الباب على مصراعيه بالرغم من ظروفهم العلمية والمعاشية المتشابهة، وادعو من هنا الى ان تعيد الدولة النظر في التعيينات التي تمت في عام ١٩٩٠ لانها لم تكن مبنية على العدل والانصاف في بعض الوزارات والمؤسسات.

٣ ـ الصحة:

أ ـ لقد ذكرت في موازنة العام الماضي ان لواء الكورة يفتقر الى وجود مستشفى، اذ ان هذا اللواء والذي يزيد تعداده عن ستين الف نسمة لا يوجد به مستشفى او مركز صحي يعمل على مدار (٢٤) ساعة او اطباء مختصون مناوبون ليلا، وهو امر يشكل انتقاصا للوضع الصحي في اللواء.

ب ـ اعفاء المرضى والذين يعانون من امراض خبيثة وخاصة السرطان اعفاء كاملا، وخاصة وان كلفة علاج هذه الامراض عالية جدا ولا يستطيع ذوي المرضى تحمل هذه النفقات الباهظة.

ج ـ تزويد مستشفيات الاغوار بجهاز غسيل للكلى، لمايعانيه المرضى من تعب ومشقة بالعلاج الاسبوعي خارج المنطقة.

د ـ تزويد مستشفى معاذ بن جبل في الشونة الشمالية باطباء متخصصين، في العيون والعظام والجلدية والتخدير، علما بان هذه التخصصات كانت متوفرة في وقت سابق.

هـ ـ تسهيل مراجعة المواطنين الى المستشفيات الرئيسية والابتعاد عن الروتين في حالة الحاجة الى مراجعة مثل هذه المستشفيات.

هكذا من الاصل

٥ - الكهرباء

بالرغم من ان الكهرباء اصبحت متوفرة في معظم مناطق المملكة وان ما يصل الى ٩٧٪ من المواطنين يتمتعون بهذه الخدمة الكبيرة الا ان بعض مناطق الاغوار مـا زالت تفتقر الى هـذه الخدمة الحيوية وهذه المناطق هي:

١ - قرية الساخنة
٢ - التجمع السكاني بالقرب من القرية السياحية في الشونة الشمالية
٣ - حي البترول في المنشية
٤ - منطقة الحمامرة في الشونة الشمالية
٥ - الاسكان الشمالي من بلدة كريمة
٦ - منطقة القرنة

٦ - الشبـــاب

أ - الشباب هم عدة المستقبل ويقتضي الحال هنا ضرورة وضع برامج لتوجيه الشباب وجهة وطنية تعمق انتمائهم لوطنهم وتظهر الدور التاريخي الذي يضطلع به هذا البلد لدعم القضية الفلسطينية وقضايا الامة العربية.

ب - دعم الأندية الشبابية وذلك بايجاد ابنية مناسبة لها

٧ - الاشغال العامة

أ - قامت وزارة الاشغال العامة بجهد مميز بشق الطرق الزراعية والقروية والرئيسية في العام الماضي، ويستحق منا التقدير على هـذا الأنجاز، والمطلوب من الوزارةان تكمل ما بدأت به وخاصة طريق اربد - الشونة الشمالية - الاغوار نظرا لازدياد حركةنقل البضائع والخضار عليهـا من الاغوار الى المدن الرئيسية في المملكة

ب - اكمال بعض الطرق التي بدىء بتنفيذها في لواء الكورة في العام الماضي.

٨ - ان منطقة الاغوار منطقة زراعية وتعج بالاليات الزراعية الثقيلة والتي يتوجب ترخيصها حملها ونقلها بسيارات من الاغوار الى اربد وهو جهد مكلف يضاف الى الصعوبات التي يعاني منها المزارعون، لذا اطلب من وزارة الداخلية الايعاز بفتح مركز لترخيص الاليات في الشونة الشمالية تخفيفا على المواطنين.

٩ - الدفاع والامن

الجيش سياج الوطن، واجهزة الامن هي العين الساهرة على راحة المواطنين، ويقتضي منا الواجب الوطني دعم القوات المسلحة بكـل وسائل الدعم الضرورية لتمكينها من التصدي لاي عدو تسول له نفسه النيل من صمود هذا البلد وكبريائه، كما يتوجب تفعيل دور الجيش الشعبي وتوسيع قاعدته ليغطي كـل من يكون قادرا على حمـل السلاح ليكـون ظهرا للجيش النظامي، والتوعية الشعبية للمواطنين ليقوم كل فرد بواجبه عند الضرورة.

سعادةالرئيس، الزملاء الكرام

في ختام كلمتي هذه اتقدم بالتحية الى شعبنا الوفي الذي اثبت تلاحمه والتفافه حول القيادة، ولم يمكن اعداء الامة من النيـل من وحدته والى شعبنا غربي النهر التحية والاكبـار

لوقفته النضالية المشرفة والذي اثبت للعدو انه شعب لن يقهر باذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ ليث شبيلات

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله على كل حـال والصلاة والسلام على سيدنا محمـد رسول الله وبعـد، سيادة رئيس مجلس النواب، السادة الاعضاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فان مناقشة الموازنة العامة للدولة مناسبة سياسية يسلط فيها الضوء على المسيرة وتعرض للنقد قصد التصويب.. والمناسبة هذه مناسبة جديدة من نوعها حيث تقع بعد عام من حدوث انتخابات عامة حرة، اي بعد عـودة المؤسسة الرقابية التي غابت عمليا اكثر من عشرين سنة عن مسيرة الاردن السياسيـة والاقتصاديـة والاجتماعية.

وعودة مؤسسة البرلمان ترتب مسؤوليات عظيمة على اعضاء هذا المجلس الذي يتحمل مسؤوليات اقرب ما تكون الى التأسيسية منهـا للمسؤوليات الاستمرارية ...... فان افلح النهج العام في استيعاب النواب للتصرف ضمن خطه الاستمراري وقع السادة النواب في اعطاء الشرعية له مع تعديلات طفيفة عليه هنا وهناك وان هم اخلصوا النية ورصوا الصفوف وادركوا مسؤولياتهم التاريخية وايقنوا بأن اي تصرف او حتى سكوت عن تصرف سيكون سندا لعرف يستند اليه اللاحقون، كانوا في رأينا اقرب لما هو مطلوب منهم.

وفيـما سبق كـانت الحكـومـات تتحمـل منفردة مسؤوليات المرحلة لكون المجالس التي زامنتها اقرب الى الصورية منها للجدية او انها كانت استشارية في فترة من الزمان، مما جعلنا نؤمن بـان هذا الغيـاب كـان السبب الـرئيس لانحراف المسيرة ...... ولما لم يرجع مجلسنا هذا في صورته الحرة المستقلة الدستورية هذه الا بعد تضحيات طويلة من الشعب وصلت ذروتها في احداث الجنوب كان لزاما علينا ونحن فوق كراسي مسؤولية لا يعلى عليها، ان نوفي للشعب حقه وان يعيد كل نائب اوكتلة نيابية الى الذاكرة الـوعود الانتخـابية واين مـوقعهم منهـا اليـوم ..... فالشرط الاول لتقويم وتصويب مسيرة الحكم ونهجه هو استقامة هذا المجلس اولا في عهد الحريات على الطريقة (والو استقاموا على الطريقة لاسقيناهم ماءا غدقا) اذ ان المصيبة على الناس تزداد بعكس ذلك عندما يستند الخطأ الى شرعية الموافقة او السكوت ويسلب الناس اغلى امالهم في مجلس مراقبة مترفع عن الهوى بعيد عن الغرض يحرس مصالحهم، باطنه مثل ظاهره، كلامه في المجالس المغلقة هـو نفس كلامـه في المهرجانات.. ولقد قيض الله لنا ان نشارك في مناقشات موازنات ثمان لهذه الدولة فلم نشعر ان الحكومة كانت مرتاحة في مناقشات اكثر منها اليوم وليس يعني هذا ان الحكـومات السـابقة كـانت تخشى من عدم نجـاح اقرار مشـاريـع مـوازناتهـا ولكن الاصوات القليلة التي كـانت تقف لتواجه وتنتقد وتحاول التصويب كانت في نـظر الشعب وفي نـظر الحكـومـة هي المثـل

الحقيقي لرغبات الناس، اما اليوم فليس فينا من يستطيع ان يدعي ان وجوده شرعي اكثر من غيره لذلك فان صوت الاقلية المعارضة وان كان مازال يمثل حقيقة مشاعر الناس الا انه يضيع بين السند الشرعي لكل فرد من افراد هذا المجلس والذي اذا اختار ان ينحاز الى موقف فان ذلك يعتبر الموقف الصحيح مؤسسيا مهما كان ذلك غير صحيح شعبيا. . لذلك وجب تبيان الموقف والنهج حتى لا يختلط الحابل بالنابل تحت ستار الايديولوجيات وحيث نستطيع ان نقرر بكل طمأنينة ان القاسم المشترك الحقيقي الذي يجمع كثيرا من الزملاء ليس قاسما ايديولوجيا بقدر ماهو احد قاسمين اما قاسم السعي وراء الوزارات، او هو قاسم العزوف عن السلطة التنفيذية وبلورة موقف معارض امين يضغط باتجاه اجراء تغييرات حقيقية في النهج فاذا اضفنا الى الصورة حقيقة انه ليس هنالك برنامج علمي حقيقي مفصل مطروح من قبل السادة النواب والكتل النيابية وصلنا الى تشكيلتين.

الاولى: الذين يرغبون في المشاركة الوزارية واعدادهم كبيرة. . ليس عندهم برنامج بل ان برنامجهم هوبرنامج الحكومة الذي هو البرنامج العام للنهج تجري عليه بعض التعديلات غير الاساسيةوتستعمل فيه كلمات لها وقع القنابل الصوتية. .

الثانية: واخرين توجب عليهم مصلحةالبلاد العليا اليوم ان يتخطوا خطوطهم الايديولوجية وان يضعوا برنامجا عمليا للمعارضة يذكرون فيه كل ما نسي ان يذكره النواب وكتلهم بعد الانتخابات من نقاط موضوعية تساهم في اعادة تأسيس مسيرة الحكم بالشكل الصحيح وتهيء البناء البناء المؤسسي الصحيح حتى يتنافسوا بعد ذلك ايديولوجيا على احتلال الجزء الاكبر منه. .

ان بعض الناصحين من خاضوا الانتخابات الاخيرة قد نصحوا بان المطلوب في المرحلة القادمة بعد ان هبت رياح التغيير مراقبة قوى التغيير التي تقول انها مؤهلة لاجراء النقلة النوعية. . فلقد شغلنا معشر المعارضين في السنوات الماضية بانتقاد الحكومات، وهو انشغال صحيح ومشروع، الى الدرجة التي لم نكن نمارس فيها النقد الذاتي داخل خطوطنا ولم نلحظ عيوبا كثيرة ننتقدها في غيرنا بدأت تنمو فينا. . فكان من الواضح مثلا ان الكثير منا ممن يطالبون بالحريات وحرية الرأي لا يطيقون ذلك في داخل صفوفهم ناهيك عن حرية الحوار وقبول الرأي من الخارج كما ان معظم المطالبين باجراء تغييرات في الحكم والحكومات ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب لم يستطيعوا ان يفعلوا ذلك ضمن صفوفهم ممايرشحهم اليوم لان يكونوا اقرب خلفا قريبا من السلف. .

ولو سلمنا جدلا للذين يريدون المشاركة في الحكم مستندين الى اللعبة البرلمانية فاننا لا نسلم بحسن ادارة خطة استلامهم فكل من يستطيع ان يحشد ائتلافا يزيد عن نصف اعضاء المجلس يطالب هو بتشكيل الحكومة وله هو القول في رئيسها وفي معظم اعضائها الذين يستطيع ان يفرضهم جميع من داخل تكتله او يتكرم بتوسيع المشاركة لتكون حكومة انقاذ وطني (كما يطالب) يتنازل هو عن حقه المشروع

في قيادة البلاد الى قاعدة اوسع من المشاركين. .

اما ان تحشد الحشود الكبيرة من اجل اهداف بسيطة فان ذلك في رأينا اضعاف للهيبة البرلمانية عامة ولهيبة الائتلاف خاصة. . . واننا ندعي ان لو سلمت مثل هذه التكتلات من الغايات المستعجلة لكراسي الوزارة لاستطاعت هذه الاغلبية ان تطالب بحزم اجراء تغييرات كلية رئيسية في مسيرتنا والا فنحن لا نفهم كيف تتم المشاركة في الحكم قبل اعادة تركيز السلطة التنفيذية في يد الحكومة ملحقة مراكز القوى الامنية والدفاعية وغيرها تحت المسؤولية المشتركة للحكومة وقبل اصدار نظام داخلي لمجلس الوزراء يبين فيه كيفية ادراج المواضيع على جدول اعماله وكيفية مناقشتها والتصويت عليها وقبل ان يبدأ مجلس الوزراء بتدوين وقائع جلساته في محاضر رسمية كما اننا لا نفهم الاستعجال قبل ان يطرح اي تكتل منا موضوع التعديلات الدستورية بشأن حماية الحياة البرلمانية من التغييب ومن العودة الى الوزارات الانتقالية لاجراء الانتخابات ومن تعديل مدة الدورة العادية لمجلس النواب ومن حماية مجلس الاعيان من الحل وغيرها من التعديلات الهيكلية الرئيسة التي يجب ان تتم يضاف اليها تعديل قانون الانتخاب وغيره مما تحتاجه مسيرة الاصلاح. .

هذا من الناحية العامة لقوى التغيير اما من الناحية الخاصة للقوى الاسلامية التي ارجو ان انصح لها فان تحضير برنامج للقوانين التي تحتاج الى تعديل والعمل على طرحها على مجلس النواب واحدا واحدا اولى بكثير من مشاركة لن تفلح في رأينا في اجراء تعديل واحد. .

ايها الاخوة النواب

نحن امام مفترق طريق مصيري فان نحن نجحنا في التزام الطريق الصحيح سلمنا والا فان المسيرة النيابية ستهتز مؤثرة على ايمان الشعب بانها هي الطريق الشرعي الوحيد للتغيير. . ارجو ان اكون قد وفقت الى ما فيه النصيحة. .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، بقي عدد من الاخوان اللي طلبوا الحديث في موضوعات قصيرة، دقائق قليلة للسيد بسام حدادين



السيد بسام حدادين: سيدي الرئيس، الزملاء الكرام

كنت قد تحدثت لكم امس عن اسباب ودوافع رفضي للموازنة وطالبت بردها اليوم سيقتصر حديثي اليكم على مطالب ابلاء

محافظة الزرقاء ـ لن تكن المطالب التي اتبناها امامكم، مطالب ترفيه او لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها بلادنا، انها مطالب تعكس حاجات ملحة وتنتظر على قائمة الاولويات وبعضها لا يحتاج الا لقرار سياسي او اداري.

١ ـ حول املاك الدولة: لقد طال انتظار القرار في حل مشكلة الاراضي التي يملكها المواطنون من ابناء العشائر وخاصة عشائر بني حسن في محافظة الزرقاء، انني اتمنى على الحكومة ان تأخذ قرارها الشجاع بتفويض هذه الاراضي وتمليكها لاصحابها القاطنين فيها، لنبعد عنهم شبح الخوف واجراءات الهدم والحرمان من الخدمات للعديد من المنازل.

ان مثل هذاالاجراء سوف يخفف عن كاهل المواطنين ويمكنهم من المساهمة في حل مشكلة السكن التي باتت تتفاقم يوما اثر يوم

ويمكن ان تأخذ الدولة رسوما واثمانا رمزية مقابل ذلك فيتوفر للخزينة ملايين الدنانير التي يمكن استثمارها بما يعود بالنفع على اقتصادنا الوطني.

٢ ـ المخيمات: يقطن مخيمات الزرقاء وحطين والسخنة، عشرات الالاف من المواطنين وفي ظروف خدمات بدائية.. ان المنطق يدعو الى ان يوجه جزء من النفقات المخصصة للخدمات للعناية بهذه المخيمات والضغط على وكالة الغوث لتساهم بحل هذه المشكلات.

اما المسألة الاخرى التي تتعلق بالمخيمات وهي السماح لقاطنيها ببناء طابق واحد فوق بيوتهم (التوسع العامودي).. ان هذا الحق اعطي في السابق للبعض وحرم منه الجزء الاكبر من سكان المخيمات.. ان قرارا اداريا كهذا، يأخذ بعين الاعتبار الشروط الفنية كفيل بالتخفيف عن كاهل عشرات الالاف من المواطنين ويحسن من ظروف معيشتهم.

٣ ـ في مجال دعم الانشطة الشبابية: خصصت الموازنة الطارئة لعام ١٩٩١ مبلغ مليوني لدعم المنشآت الرياضية.. وانني ارى من العدل ان يخصص جزء من هذا المبلغ للمباشرة في تنفيذ المدينة الرياضية الموعودة لشباب الزرقاء.

والقضية الثانية في هذا المجال وهي لاتحتاج الى المال.. انما لقرار عادل يعطي شباب مخيم حطين حق المشاركة في انشطة ناديهم الوحيد وحق الانتساب اليه.. انه قرار من وزارة الشباب لتصويب اوضاع هذا النادي وتطبيق الانظمة والقوانين عليه.

٤ ـ البلديات والوحدات الادارية: كون محافظة الزرقاء محافظة مترامية الاطراف والحاجة التخفيف عن المواطنين والدوائر المختلفة نقترح ايجاد مركز اداري على مستوى لواء في مدينة الرصيفة، ولابد ان تضع الحكومة في حسابها بلديات الزرقاء والرصيفة والهاشمية كبلديات تتحمل مسؤوليات فوق طاقتها وامكانياتها.

٥ ـ البيئة: نشكر الحكومة على قرار نقل مكب النفايات في الرصيفة ونرجو ان يسرع

الجهد من اجل مكب جديد لا يؤذي احدا، ونتمنى على الحكومة ان تدرج في خططها العناية في مشكلة الخربة السمراء اما المصانع الذي يملأ دخانها اجواء المحافظة، فابناء المحافظة وهم عمال هذه المصانع والمتضررين من تلوث البيئة يطالبون، بان تلزم هذه المصانع في المساهمة في تطوير مدن وقرى المحافظة من خلال اقتطاعات ثابتة سنويا اسوة بمصانع الاسمنت والفوسفات وغيرها.

كما ان عمال المحافظة يطالبون بتفعيل مكاتب وزارة العمل والرقابة على اداء موظفيها لكثرة المشكلات والنزاعات العمالية ومكتب عمل الزرقاء عاجز عن القيام بهذه المهمة

٦ ـ الزراعة: نرجو ان نلفت انتباه الحكومة الى امكانية بناء سدود مائية في مناطق الضليل والازرق المناطق الشرقية لتوفير المياه للزراعة وتربية الماشية كذلك نلفت نظر الحكومة الى مشروع تطوير سيل الزرقاء حيث يشكو المواطنون من مزاجية التجريف وبناء السناسل.

٧ ـ الصحة: اريد ان الفت نظر الحكومة الى وجود ربع مليون مواطن دون مستشفى حكومي.. نكرر ربع مليون مواطن في منطقة الرصيفة ـ ياجوز ـ حطين ـ لا اعتقد ان هناك منطقة في المملكة احق ببناء مستشفى من هذه المنطقة.. نلفت النظر لترتيب الاولويات.

سيدي الرئيس.. الزملاء الكرام

بقي ان اشير الى مشكلة اخيرة راجعني بخصوصها امس واول امس عدد كبير من مواطني الزرقاء ولكنها مشكلة عامة وهي تتعلق بقرار لجنة السير المركزية بشطب السيارات العاملة على الخطوط الخارجية (بين المحافظات) من موديل ما قبل ١٩٨١.. وسوف يشطب سنويا مئات السيارات استنادا لهذا القرار.. عجبت من هذا القرار الذي يشطب السيارات ليس بناء على الصلاحية الفنية انما على سنة الصنع.. عجبت لقرار يعدم ثروات البلاد ويشجع الاستهلاك والاستيراد.. ان هذاالقرار يعني ان نضيف الى جيش البطالة مئات من السواقين الذين لن يستطيعوا استبدال سياراتهم وسوف يكون ذلك من نصيب الاغنياء.

بقي ان اقول انني ركبت في سيارة اجرة مارسيدس في المانيا عمرها عشرون سنة.

سيدي الرئيس.. الزملاء الكرام

وقفت هذه الوقفة قبل عام.. تلوت امامكم مطالب المحافظة ويسعدني ان تكون قد تمت الانتخابات البلدية في الزرقاء والرصيفة ويسعدني ان تكون الحكومة قد اوقفت تمول مشاريع التطوير الحضري.

ويسعدني ان تكون الحكومة قد قررت نقل مكب النفايات في الرصيفة، امل من الحكومة.. ان تسعدنا بالاستجابة لبقية مطالبنا.

نتمنى كل الخير لبلدنا الاردن ولشعبنا الابي في كل مكان من اردننا العزيز.

والسلام عليكم

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ منصور مراد



السيد منصور مراد: سيادة الرئيس، ايها الزملاء

عند قراءة خطاب الموازنة العامة، يلاحظ المرء ان اهم قضية مطروحة هي استمرار النهج المسمى، وصفة صندوق النقد الدولي وهذه الوصفة تركز على خفض النفقات وزيادة الايرادات لتقليص عجز الموازنة.

ان تخفيض العجز في الموازنة يعني زيادة اعتماد الاردن على ذاته والعيش ضمن امكانياته المتاحة، والعمل لتخفيض معدل النمو في مديونية الاردن الخارجية ومديونية الحكومة الداخلية، مما يعني تخفيض عبء خدمة الديون في المستقبل. وتخفيض معدلات التضخم ذلك ان خفض الانفاق سيؤدي الى تحجيم الطلب على السلع والخدمات، وانحسار معدل رفع الاسعار. والعمل كذلك في تقليص العجز في ميزان المدفوعات والمحافظة على ممتلكات البنك المركزي من العملات الاجنبية، هذا ما تدعيه مدرسة صندوق النقد الدولي.. ولكن النتائج السلبية لهذا البرنامج هي كمايلي:

١ ـ ارتفاع حجم البطالة، ذلك ان تخفيض حجم الانفاق سيحد من الاستثمارات في مشاريع انتاجية وبالتالي يمنع خلق فرص عمل جديدة واعتقد ان حجم البطالة يزيد عن ٢٥٪ من مجموع القوى العاملة.

٢ ـ عدم التمكن من علاج الاقتصاد الاردني جذريا وهو احداث تغيير في هيكلية الاقتصاد، من اقتصاد خدمات الى اقتصاد انتاج سلعي، ففي المدى البعيد الحل الحقيقي والعلمي للمشكل الاقتصادي الاردني هو تنمية مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي؛ واهمها قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة.. وهذا يتطلب ابتداء الاصلاح والتطهير الاداري الحقيقي وبناء اجهزة وطنية موصلة لنبض واحساس الجماهير بحيث يكون هناك شمولية بالتخطيط على الاقل لمدة ثلاث سنوات.

ان تطبيق البرنامج الاقتصادي ادى الى عدم تمكن الحكومة من الاستجابة للحاجة القومية الحالية وهي بناء موازنة حرب فلا يعقل ان لا يخصص اي مبلغ لتقوية دفاعات قرى الحدود المواجهة للعدو الصهيوني وبداخل المدن (ملاجيء وتحصينات وتسليح وتدريب حقيقي للجماهير للدفاع عن الوطن، الامر الذي يزيد المشاركة الشعبية من خلال احساس المواطن بالخطر ومواجهته. .ومن هنانتساءل لماذا لم توزع كمامات اذا كانت احتمالات الحرب قادمة لا سيما وان

الاسلحة الكيماوية احد عناوينها مع علمنا بان اعداءنا الصهاينة والاميركان وحلفاءهم سوف يستعملونها ضدنا.. فما هو موقف الحكومة من حماية ابناء شعبنا في حالة اندلاع الحرب؟ ان غياب اي بند في الموازنة لمواجهة ذلك الاحتمال امر يثير التساؤل والاستغراب.. والاخطر من هذا كله فان الدخل المحلي والقومي يتأثر سلبيا بسبب زيادة ارتفاع الاسعار..

ان كل هذا النهج ادى الى زيادة العبء الضريبي على المواطن المباشر والغير مباشر لان زيادة الايرادات تفي زيادة الضرائب والشرائح الدنيا تتحمل اكثر من غيرها فيزداد الفقراء فقرا..

ايها الاخوة الزملاء.. لقد انخفض صافي الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي من (٧, ٥٥٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨٩ الى ١, ٤٣٠ مليون دولار في نهايةتشرين اول ١٩٩٠.. وهذا يعني انه في حالة عدم تلقي المملكة مساعدات نقدية جديدة بالعملات الاجنبية سينخفض احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية بشكل كبير.. الى الحد الذي لا يسمح بتمويل الاستيراد وهذا يعني ان البنك المركزي سيضطر لبيع اجزاء من ودائع البنوك بالعملات الاجنبية لتثبيت سعر صرف الدينار حول المستوى الحالي.. الامر الذي يؤكد الى تخفيض سعر الدينار مرة اخرى في العام القادم.

ايها الزملاء.. ان الخسارة المتوقعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ١٩٩١ سيصل الى مبلغ ١٥٨٠ مليون دولار.. نتيجة انخفاض التعامل مع العراق تجاريا والترانزيت للدول المجاورة وخفض حوالات المغتربين وزيادة المستوردات ورسوم الشحن والتأمين ان ذلك سيؤثر سلبيا على القطاع المصرفي فينخفض الطلب على التسهيلات ويتخلف المقترضون عن السداد..

ايها الزملاء ان سياسة البنك المركزي بدفع مبالغ تزيد على ٢٥٠ مليون دينار عن مديونية وخسائر بنك البتراء، يعني حرمان الاردن من هذه المبالغ بدل توظيفها في الانتاج والمساهمة في حل مشكلة البطالة.. ان سياسة البنك المركزي في دعم البنوك الاردنية التي تعاني من اشكالات كبيرة نتيجة الفساد الداخلي.. يعني ضياع مبالغ كبيرة على ابناء شعبنا، ويعني هذاعدم محاسبة الفساد والمفسدين في الداخل.

ايها الزملاء.. تقول النشرة الاحصائية للبنك المركزي في شهر ايلول ١٩٩٠ ـ صفحة ٨٠ حول ارتفاع تكاليف المعيشة من كانون ثاني ١٩٨٩ الى اب ١٩٩٠ وهو ١ر٣٦ بالمئة.. فهل هناك تضخم اكثر من ذلك؟.. والغريب ان الموازنة المقدمة لنا تقول ان التضخم هو ٨٪ فقط.. وحول الرقم القياسي لاسعار الجملة ورد في نفس النشرة صفحة ٨٨ ان الارتفاع وصل ٥٣٪ من الربع الاول لعام ١٩٨٩ لغاية الربع الثالث لعام ١٩٩٠.. وتذكروا ان هذه هي ارتفاع اسعار الجملة فكيف تصل الى مواطننا المسكين بسعر المفرق فهي اكثر من ذلك بكثير..

ان هذا الامر يزيد عبء المسؤولية على الفرد ويزيد البطالة ويحول حياة المواطن الى

جحيم الامر الذي يذكرنا باسباب انتفاضة شعبنا بنيسان ١٩٨٩ .

ايها الزملاء . . ان الموازنة المقدمة الينا جاءت خالية من موازانات المؤسسات المستقلة وهي كبيرة . . الامر الذي يتطلب عرضها على مجلسنا لمناقشتها وابداء الرأي فيها . .

ايها الزملاء . . ان ذلك يتطلب العودة الكاملة عن هذاالنهج المدمر . . الذي يقودنا من خراب الى خراب . . وارجو من مجلسكم الكريم رفض هذه الموازنة المجحفة لاماني ابناء شعبنا والتي تزيد المعاناة وتخفي الكثير من الحقائق لاوضاع بلدنا . . انني اطالب بعرض الموازنة العسكرية لانها تحتوي على مبالغ كبيرة لمناقشتها خدمة لتطوير قواتنا المسلحة الباسلة ورفع ادائها في الدفاع عن ارضنا وعرضنا وشرفنا . .

ان حماية الديموقراطية تتطلب المزيد من الديموقراطية، باقرار التشريعات الديموقراطية الحقيقية والغاء كافة التشريعات المعرقلة لها وهذا يتطلب تعديل الدستور بما يمكن السلطة التشريعية من مراقبة وتقييم ومحاسبة اعمال السلطة التنفيذية لمصلحة البلاد . . وتدعيم سلطة القضاء . . والالغاء الفوري للأحكام العرفية وعدم تمرير مشروع قانون الدفاع المقدم الى مجلسنا . . بحيث لا يتم تنفيذ اي قانون دفاع الا عند الضرورة القصوى الا بمشاركتكم وموافقتكم ضمانة لحمايةابناء شعبنا وممتلكاته واحلال دور القانون والمؤسسات والبرلمان بدل هيمنة السلطة التنفيذية.

ايهاالزملاء . .

ان شعبنا في فلسطين بانتفاضته الباسلة يضرب لنا المثل والنموذج بكيفية الاعتماد على الذات في كافة الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية . . الامر الذي يعني الاستفادة من تجربتهم والتحول من الدعم الى المشاركة بنضالهم جنبا الى جنب مع الوقوف في معركة العرب القومية بقيادة العراق بالتصدي لامريكا واسرائيل وحلفائهم . . .

بقي ان اقول ان اعادة تصويب الاوضاع الاقتصادية والسياسية في بلدنا ورفع كفاءة شعبنا لمواجهة اعدائه الصهاينة تتطلب استقالة هذه الحكومة، كي تتيح الفرصة لقيام حكومة قادرة على وضع وتنفيذ برنامج للاصلاح الوطني الشامل، لانقاذ البلاد مما آلت اليه من احوال متردية . .

ولا يفوتني الا ان اذكر الحكومة الا ان اذكر الحكومة بضرورة الاسراع باطلاق سراح كافة السجناء والموقوفين السياسيين لاتاحة الفرصة لهم للمساهمة في اشاعة صرح الديموقراطية والدفاع عن بلدهم ضد الاخطار المحدقة بهم . .

وشكرا لحسن اصغائكم والسلام عليكم

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام، المتحدث الاخير الاستاذ جمال خريشة .

السيد جمال الخريشا: سيدي الرئيس من حيث الموازنة فليس لي عليها اي اعتراض، كلمتي محددة وتتناول طلبات قضائي الموقر والجيزة.

اولا: ارجو من معالي وزير الداخلية الموافقة والاقتناع بترفيع قضاء الموقر والجيزة الى الوية، وارجو ان اوضح الى معاليه بانه اذا كان يفكر ان الموضوع وجاهة فان الجيزة كانت ناحية في العهد التركي وكان مديرها مشهور الفايز .

والموقر كانت في ٢٥ كان مؤسس المملكة الملك عبدالله بن الحسين طيب الله ثراه كان يجتمع في الموقر مع ثوار العرب واحرار العرب، لكن الضرورة تقضي لاتساع المنطقة وهي كما تعلمون حدودها من الجنوب حدود امانة العاصمة ومن الغرب طريق عمان مادبا حتى الموجب حتى القطرانة حتى الحدود السعودية، والغاية من طلبي لترفيع الاقضية الى الوية حتى يتبع هذاالترفيع مديريات وزارات الخدمات .

لانه نحن مربوطين في مديريات وزارات الخدمات في العاصمة، فهل يعقل ان مديرية في العاصمة تستطيع ان تعالج قضايا العاصمة ككل وما حول العاصمة ومن ثم تعالج قضايا بدو الوسط، ارجو من معاليه ان يعيد النظر او يشكل لجنة لتعطي تقريرها النهائي الذي ممكن ان يكون مقنع لي ولمعاليه .

ثانيا: الصحة: الخدمات الصحية في قضائي الموقر والجيزة جيدة وجهود وزارة الصحة محترمة، لكن لا يوجد في هذين القضائين سرير واحد لاي مريض، وكذلك قضاء سحاب وهذه الاقضية جميعها متماسكة ومتقاربة جغرافيا، فانني اقترح بما ان الامور المالية لا تساعد لايجاد مستشفى في كل قضاء، ان يكون هنالك مستشفى ليخدم الثلاث اقضية وفي قرية سالم جنوب سحاب وهذا الموقع موقع متوسط لثلاثة اقضية .

ثالثا: الزراعة :

ويؤسفني انني اقول ما شرق السكة بصمات وزارة الزراعة ليس بالشكل الذي اريده او يريده الغير لها وجود وحضور في كثير من المناطق لكن ما شرق السكة لا يزال جهد وزارة الزراعة محدودة، على سبيل المثال قضاء الجيزة يعتبر اكبر قضاء واكبر بقعة زراعية في المملكة واكبر كمية ثروة حيوانية موجودة فيه لا يوجد بيطري في هذا القضاء، ولا يوجد مرشد زراعي .

اما وزارة الاشغال ووزارة الشباب ووزارة التنمية والنقل والمواصلات هذه الوزارات لها مني كل الثناء وكل الشكر لاصحاب المعالي الوزراء وكذلك وزارة البلديات ووزارةالمياه الذين زاروا المناطق عمليا وتعاملوا مع الواقع وقدموا كل شيء موجود ولاول مرة بتاريخنا تاريخ المملكة نشاهد الطرق الزراعية على سبيل المثال .

رابعا: وزارة التموين :

ارجو من معاليه ايجاد مؤسسة مدنية اي سوق تجاري في هذا القضاء الواسع الكبير .

خامسا: وزارة المياه: والشكر بالدرجة الاولى لدولة رئيس الوزراء ومن ثم الى معالي وزير المياه الذي انهى مشكلة حفر الابار ورفع الحظر عن مناطق ما شرق السكة والتي هي كان لهاالاثر الكبير على الناس اصحاب الاراضي .

هكذا من الأصل

سادسا: الطاقة:

حقيقة هناك (٣٪) من مناطق المملكة غير مضائة وهذه (٣٪) هي قرى في البادية معظمها، اصبحت امورهم صعبة بحيث المجالس القروية تقول ووزارة البلديات انه لا نستطيع ان نقوم بهذا الواجب.

التوجه الموجود عند الدولة كما يقال انه تضاء على حساب فلس الريف وضاعت الامور ما بين فلس الريف والمجالس المحلية ولا يزالون على العتمة والظلام الاسود.

وفي الختام كل الدعم للمؤسسة العسكرية والاجهزة الامنية والله يحفظ الاردن وعلى رأسه قائد البلاد وسمو ولي عهده والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، بهذا يكون تحدث كل من طلب المناقشة للموازنة، نعود الساعة الخامسة للاستماع لرد الحكومة على المناقشات ثم عرض مشروع قانون الموازنة.

(ترفع الجلسة للاستراحة)

سيادة رئيس المجلس: بسم الله نستأنف الجلسة بعد ان استمعنا الى المناقشات امس واليوم والان معالي وزير المالية رداعلى الملاحظات.



معالي وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم، سعادة الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

يطيب لي في بداية حديثي ان اقدر العمل الدؤوب والجهود المكثفة التي بذلتها اللجنة المالية لمجلسكم الكريم في دراستها لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ والتي جاء تقريرها بعد مداولات مستفيضة سادتها روح المسؤولية والتعاون المشترك البناء، كما اود ان اثمن العديد من الملاحظات القيمة التي تضمنها تقرير اللجنة المالية الكريمة بالاضافة الى الملاحظات التي تضمنتها كلمات السادة النواب والتي ستقوم الحكومة بايلائها الاهمية الكبيرة وتنفيذ الممكن منها في ضوء الامكانات المتاحة.

سعادة الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

اجد انه من الضروري في بداية حديثي

ان اوضح الخلفية التي حكمت تقييم الاداء الاقتصادي لعام ١٩٩٠ واعداد مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١، لان كثيرا من وجهات النظر التي قدمها الاخوة النواب اعتبرت عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ عامين عاديين متناسين ان المنطقة تتعرض لازمة الخليج وان الاقتصاد الاردني يقاسي من تراجع كبير نتيجة لهذه الأزمة مع ما رافق ذلك من انخفاض حاد في ايرادات الدولة المحلية وحصيلة المملكة من العملات الاجنبية من صادراتها من السلع والخدمات.

ومن الضروري ان اذكر انه لولا ازمة الخليج لتقلص عجز الموازنة خلال هذاالعام ليصل الى حوالي (٥٠) مليون دينار فقط بدلا من (١٨٧٫٤) مليون دينار قدرت بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠، كما ان الايرادات التي كنا نتوقعها لعام ١٩٩١ تصل الى حوالي (٨٧٠) مليون دينار وتغطي بالتالي جميع النفقات الجارية المستهدفة للعام القادم.

لقد ادت الازمة الى حدوث فجوة كبيرة في الموارد المتاحة للخزينة ويتزامن ذلك مع تراجع كبير في النشاط الاقتصادي للقطاعات المختلفة، وفي ظل تلك الظروف فان من الضرورة بمكان توفير الموارد المالية الضرورية للمحافظة على مستوى مقبول من الانفاق العام ضمانا لاستمرار توفير الخدمات الاساسية للمواطنين وتوفير المزيد من الدعم لقواتنا المسلحة وتنفيذ المشاريع المكثفة لفرص العمل، وليس بالامكان توفير تلك الموارد الا من خلال القروض الميسرة والدعم الذي سيقدم للخزينة لتعويض الاردن عن خسائره الناجمة عن الازمة.

لذا فمن الطبيعي في هذه الظروف ان تظهر موازنة عام ١٩٩١ زيادة في الاقتراض الخارجي لان معظم الدول التي قدمت دعما للاردن اصرت على تقديمه على شكل قروض ميسرة بفوائد متدنية تتراوح بين (١٪ و٣٪) لمدد طويلة وفترات سماح لا تقل عن سبع سنوات علما بان هذة القروض تعتبر قروضا ميسرة جدا تشكل المنح منها ما لا يقل عن (٥٠٪).

السلف الاستثنائية:

يتضح من تقرير اللجنة المالية ان السلف الاستثنائية قد تم الحصول عليها قبل ١٩٨٩/٥/١ لتمويل عجز الموازنة خلال عامي ١٩٨٧، ١٩٨٨ بموجب قرارات صدرت عن لجنة الامن الاقتصادي وكما جاء في خطاب الموازنة فان الحكومة لم تحصل على سلف استثنائية خلال عام ١٩٩٠ وستبقى ملتزمة بان يكون اقتراضها وفق التشريعات المرعية وستبقى هذه السلف مجمدة في موازنة البنك المركزي الى حين معالجتها قانونيا لان الاوضاع المالية للخزينة لا تسمح بتخصيص اي موارد لتسديد هذه السلف.

الجهاز المصرفي وبنك البتراء

تطرق تقرير اللجنةالمالية وعدد من السادة النواب الى موضوع بنك البتراء والى الفساد المالي والاداري الذي ادى الى تدهور اوضاع البنك وتعريض الاقتصاد الوطني لخسائر جسيمة نتجت عن ذلك.

تؤكد الحكومة حرصها على المحافظة على النظام المصرفي الاردني وتمكينه من القيام بدور

اساسي وفاعل في عمليات التنمية، ولذا فانها بصدد اتخاذ الخطوات الجادة والمسؤولة لتحديث التشريعات المصرفية التي تكفل عدم وقوع اهتزازات مماثلة في الجهاز المصرفي مستقبلا وتدعيم جهود البنك المركزي واعادة تنظيم الجهاز المصرفي وتطوير الرقابة المصرفية الفعالة..

لقد بين التقرير الذي اصدره مدقق الحسابات الذي كلف بتقييم اوضاع بنك البتراء ان العجز لديه سيكون حوالي (٢٥٠) مليون دينار ولذا قررت الحكومة تصفية البنك بموجب ترتيبات خاصة صدرت بقرار من لجنة الامن الاقتصادي لتمكين الجهات المعنية من تحصيل موجودات بنك البتراء من المدينين بسرعة وبكفاءة بهدف تقليص هذا العجز وتخفيض الخسارة الى ادنى حد ممكن، وتأمل الحكومة نتيجة لذلك ان تتم متابعة هذا الموضوع على نحو يحقق تلك الغاية.

لقد تم تحويل قضية بنك البتراء خلال عام ١٩٨٩ الى المحكمة العسكرية مع اعطائها صلاحيات واسعة تمكنها من اتخاذ الاجراءات الضرورية بحق كل جهة او مسؤول ساهم في حصول هذه الخسارة ولن تتساهل الحكومة بحق كل من كان وراء حدوثها.

الدين الخارجي:

تشارك الحكومة اللجنة المالية والسادة النواب الرأي بان الاعباء التي تترتب على الاقتصاد الاردني نتيجة للمديونية الخارجية كبيرة وقد سعت الحكومة الى تخفيض عبء هذا الدين من خلال اعادة الجدولة وسوف تستمر في متابعة التطورات العالمية التي تحدث في هذا المجال للاستفادة من اية تسهيلات يمكن الحصول عليها.

من الجدير بالتنويه هنا ان نسبة خدمة الدين الخارجي تمثل مجموع الفوائد والاقساط التي يترتب دفعها منسوبة الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات، ولا يخفى عليكم ان اجمالي الصادرات من السلع والخدمات سيطرأ عليه انخفاض كبير خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ واذا ما اعتمد اجمالي الصادرات المتوقع قبل الازمة فان نسب خدمة الدين العام تنخفض الى (٢٣٫٤٪) في عام ١٩٩٠ بدلاً من (٣٠٫٣٪) والى (٢٢٪) في عام ١٩٩١ بدلاً من (٣٨٫٩٪).

دعم المواد التموينية

لقد التزمت الحكومة بتوفير السلع التموينية الاساسية للمواطنين باسعار مدعومة متحملة بذلك مبالغ كبيرة كان لها اكبر الاثر في المساعدة على كبح جماح التضخم.

وقد تبين بان اعتماد هذه السياسة سوف يؤدي الى دعم يقدر بحوالي (٩٢٫٥) مليون دينار في حين ان المبلغ المرصود لهذه الغاية هو (٦٠) مليون دينار في قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠، ولتغطية الفرق البالغ (٣٢٫٥) مليون دينار وجدت الحكومة ان قانون التموين رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ نص على انشاء حساب مستقل (الحساب التجاري) ووجدت انه بالامكان معالجة هذا الموضوع من خلال اعتبار

الفرق كتمويل من الحساب التجاري تم توفيره من برنامج الحبوب الامريكية كقروض بكفالة الحكومة، وحتى تتضح الصورة لمجلسكم الكريم فقد تم وضع ايضاح خاص في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ كما اشرت الى ذلك في خطاب الموازنة.

ترى الحكومة ان معالجة الفرق في الدعم تم وفق القوانين والانظمة المرعية وانه لا توجد اية مخالفة دستورية في هذه المعالجة

تصنيف الموازنة:

لقد تم خلال العام الماضي وهذا العام ادخال تطورات اساسية في اسس تصنيف واخراج الموازنة، اذ تم خلال العام الماضي فصل موازنة التمويل عن الموازنة الرأسمالية واصبحت الموازنة العادية تضم ثلاث اجزاء تشمل الموازنة الجارية والموازنة الرأسمالية وموازنة التمويل. كما تم خلال هذا العام اعادة النظر في تصنيف الموازنة الجارية وتحديثها لتتفق والاسس العلمية المتعارف عليها، وتقوم دائرة الموازنة العامة بدراسة موضوع الموازنة الرأسمالية بغرض اجراء تحديث اساسي على تبويبها وتصنيفها لتخدم اغراضها الاقتصادية على نحو افضل وسيتم اعتماد ذلك في موازنة عام ١٩٩٢

ولقد تضمنت الموازنة ملخصا لتوزيع النفقات الرأسمالية والجارية على القطاعات المختلفة وستتم اعادة النظر في هذا الموضوع وتطوير البيانات الخاصة بكل قطاع لتتفق وتوجهات اللجنة المالية.

اما بالنسبة لتصنيف الموازنة حسب الاقاليم فان هناك صعوبات فنية تواجه هذا التصنيف وستعمل دائرة الموازنة العامة على تطوير التصنيف وتحسينه ليلبي الاغراض المطلوبة بشكل افضل.

شمولية الموازنة:

اما فيما يتعلق بشمولية الموازنة فان الحكومة تشاطر اللجنة المالية الكريمة والسادة النواب المحترمين الرأي بان وثيقة الموازنة لا تعكس الانفاق العام للدولة لعدم شمولها موازنات المؤسسات المستقلة، الا انه يجب ان يوضح هنا الى ان هذه المؤسسات قد انشئت بموجب قوانين منحتها الاستقلال المالي والاداري حسب نص الدستور بهدف توفير المرونة لها لتقديم افضل الخدمات للمواطنين كما انها خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة، وقد قعمت الحكومة بعرض موازنات المؤسسات العامة على اللجنة المالية الكريمة لعام ١٩٩٠ للاطلاع على اوضاع تلك المؤسسات بشكل تفصيلي.

اما فيما يتعلق بتوصية اللجنة بتعديل قانون تنظيم الميزانية رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ بشمولية موازنة الدولة لموازنات هذه المؤسسات العامة فان الحكومة ترى ان الامر يستدعي اعادة النظر في القوانين الخاصة بهذه المؤسسات وتعديلها لمنع التعارض الذي قد ينشأ نتيجة تعديل قانون تنظيم الميزانية العامة دون الربط السليم بين هذا التعديل وقوانين تلك المؤسسات.

مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية:

ستقوم الحكومة وباستمرار باعادة النظر في رسوم المكالمات الهاتفية لتأخذ بعين الاعتبار التطورات والمستجدات ومصلحة الوطن والمواطنين معا، ولقد تم خلال عام ١٩٨٩ اعادة النظر في اجور المكالمات الهاتفية الخارجية، لمعالجة تسرب العملات الاجنبية الى الخارج، لانه تبين بان ما يدفعه الاردن بالعملة الاجنبية لبعض الدول الخارجية يزيد عما يحصله كأجور لهذه المكالمات بالعملة المحلية

ونظرا للظروف الحالية بشكل خاص، وما يرافقها من محدودية الموارد المتاحة للخزينة، وصعوبة تخفيض النفقات الجارية والرأسمالية، وزيادة الايرادات المحلية دون اعادة النظر في النظام الضريبي بشكل اساسي يؤدي الى زيادة الاعباء الضريبية على المواطنين فان الحكومة ترى انه يصعب اعتماد اجور للاتصالات والخدمات الهاتفية المحلية والدولية دون اخذ تكاليفها الرأسمالية بعين الاعتبار، علما بان المعايير المعتمدة لتمويل تصحيح مسار الاقتصاد الوطني تعتمد على تحميل الفئات الاعلى دخلا العبء الاكبر من هذاالتمويل، وان المنتفعين من الخدمات الهاتفية الخارجية هم من ذوي الدخول الاعلى نسبيا، وعدم تحميلهم التكاليف الرأسمالية قد يؤدي الى تحميلها الى ذوي الدخول المتدنية كدعم منهم لذوي الدخول المرتفعة

الاختلاف بين الاحصاءات بالدينار الاردني وبالدولار الامريكي بالنسبة الى الميزان التجاري والحساب الجاري في ميزان المدفوعات

اما بالنسبة الى ما اشار اليه بعض الاخوةالنواب حول وجود تناقض بين ما ورد في خطاب الموازنة ونشرة البنك المركزي بالنسبة الى العجز في الميزان التجاري للنصف الاول من عام ١٩٨٩ وبالتالي في الوضع النهائي في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لنفس الفترة فانه يجب ان يوضح ان الارقام التي وردت في خطاب الموازنة هي بالدولار الامريكي وهي الارقام الصحيحة التي اعتمدها البنك المركزي ووزراة المالية والجهات الحكومية المعنية عند اعداد جداول ميزان المدفوعات بالدولار الامريكي.

اما بالنسبة الى التباين المشار اليه فيعود الى تعويم الدينار الاردني في الربع الرابع من عام ١٩٨٨ واستخدام اسعار صرف متعددة للدولار الى ان تم توحيد سعر الصرف في ١٩٩٠/٢/١٧.

ولتوضيح هذا الامر فان سعر الدولار لغايات تقييم التصدير كان لشهر اذار لعام ١٩٨٩ (٥٣٨) فلسا في حين ان سعر الدولار لتقييم المستوردات كان (٤٥٠) فلسا وينطبق ذلك على باقي الشهور ويعني ذلك ان قيمة الصادرات بالدينار الاردني جرى تضخيمها خلال ذلك الشهر بحوالي (٢٠٪) بالمقارنة مع قيمة المستوردات، وادى ذلك بشكل غير حقيقي الى تخفيض قيمة العجز مقيما بالدينار الاردني خلال النصف الأول من عام ١٩٨٩

وبحيث تقلص العجز في الميزان التجاري بمبلغ حوالي(٧٥) مليون دينار، ونظرا لان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو حصيلة الميزان التجاري وميزان الخدمات فقد انتقل هذا المبلغ ليترجم نفسه كفائض غير حقيقي بحوالي (٧٤) مليون دينار مقارنة بعجز مقداره ثلاثة ملايين دولار في الحساب الجاري لميزان المدفوعات المقيم بالدولار الامريكي

ان عدم انتظام سوق العملات الاجنبية في الفترة التي تلت تعويم الدينار الاردني قد ادى الى تشويه حسابات التجارة الخارجية مقيمة بالدينار الاردني واصبحت هذه الحسابات لا تصلح لقياس الانجاز الاقتصادي الفعلي، ولذا فان خطاب الموازنة اعتمد الاحصائيات بالدولار الامريكي وسوف يتم التغلب على هذا الخلل الاحصائي تدريجيا نتيجة للعودة للعمل بنظام سعر الصرف الموحد.

الايرادات المحلية المقدرة لسنة ١٩٩١

اما بالنسبة لتخوف اللجنة المالية الكريمة وبعض النواب المحترمين من عدم تحقق الايرادات المحلية المقدرة لسنة ١٩٩١ فاود ان اشير مرة اخرى هنا الى انه تم اعداد مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ في ظروف طارئة ناجمة عن ازمة الخليج وقد تم تقدير الايرادات على اساس حدوث انفراج تدريجي لاثار هذه الازمة خلال العام ١٩٩١.

وقد تم تقدير هذه الايرادات بعد دراسة كل بند من بنودها بالتفصيل ومدى تاثره بازمة الخليج حيث جاء تقدير هذه الايرادات بمبلغ (٧٠٢ر٥) مليون دينار في حين كان من المتوقع ان تبلغ هذه الايرادات لعام ١٩٩١ حوالي (٨٧٠) مليون دينار لو لم تحدث الازمة، وعليه تكون نسبة انخفاض هذه الايرادات حوالي (٢٠٪) وبهذا فان الحكومة ترى ان تقدير هذه الايرادات واقعي وموضوعي ومن المتوقع تحقيق زيادة عن المقدر في المشروع المعروض على مجلسكم الكريم

لقد تم تقدير الضرائب على الدخل والارباح بمبلغ (٩٠) مليون دينار اي بانخفاض تزيد نسبته عن (٢٠٪) عن اعادة تقدير عام ١٩٩٠، نظرا للانخفاض المتوقع في ارباح شركة الفوسفات الاردنية والقطاع المصرفي.

علما بان ارباح الشركات العامة بما فيها القطاع المصرفي سوف تخضع لنسب ضرائب تزيد عن النسب التي كانت تطبق خلال عام ١٩٩٠ تتراوح بين (٢٪ - ٥٪) وتجدر الاشارة هنا بان هذه الزيادة سوف تتقلص بعد العمل بقانون ضريبة الدخل العدل الذي اقره مجلسكم الكريم

اما بالنسبة للضرائب الجمركية فقد قدرت بمبلغ (٢٠١ر٥) مليون دينار بانخفاض نسبته حوالي (٥٪) عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٠ وهي نسبة مقبولة علما بان المؤشرات لتحصيل الايرادات الضريبية خلال الاشهر الاربعة االاخيرة من هذا العام تظهر تحسنا ملحوظا مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

اتفاقيات القروض:

ترحب الحكومة بمطالعات اللجنة الكريمة حول الاقتراض التجاري والكفالات وسوف تتعاون مع مجلسكم الكريم لاعداد التشريعات اللازمة لضمان اشراف مجلسكم على جميع القروض الحكومية، كما ترى انه من الضروري ان يتم هذا الاشراف في اطار لا يخلق اختناقات في تدفق الموارد الاجنبية الضرورية لدعم عمليات التنمية وتوفير العملات الاجنبية الضرورية لدعم ميزان المدفوعات وذلك كما جاء في تقرير اللجنة بما يحقق مبدأ الاشراف الكامل على مديونية الدولة والتزاماتها وضبطها مع إعطاء قدر كاف من المرونة للجهاز التنفيذي يمكنه من تحقيق ما جاء اعلاه.

زيادة الاتصالات مع الدول الاجنبية

ان جلالة الملك المعظم وسمو ولي عهده، والحكومة قد قاموا باتصالات مكثفة مع الدول الاجنبية والمؤسسات الدولية للحصول على دعم مالي خارجي، لتعويض الاردن عن خسائره نتيجة ازمة الخليج، وكان الاردن اول دولة تتقدم بطلباتها مدعمة بالتقارير اللازمة لتحقيق ذلك.

والحكومة اذ تولي هذا الموضوع اهمية خاصة فانها سوف تستمر بالقيام بجهود مكثفة لتحقيق ذلك، مع التأكيد على ان يكون هذا الدعم على شكل منح وليس قروضا واذا لم يتم ذلك فيجب ان تكون هذه القروض ميسرة جدا تعطي فترة امهال في التسديد لا تقل عن (٧) سنوات

لماذا الموازنة الطارئة؟

لقد شكك بعض النواب المحترمين في جدوى اعداد موازنة طارئة في هذا العام دون اعارة انتباه للظروف العالمية السائدة من حيث توفير مزيد من الموارد الخارجية للاردن لمساعدته على تجاوز الازمة واثارها

لقد تبين للحكومة من خلال اتصالاتها بالمؤسسات الدولية والاقليمية انه من الضروري ان يكون هناك جدول للانفاق بين الاوجه التي ستنفق عليها الموارد الخارجية التي ترد للحكومة لمساعدتها على تجاوز الازمة وان هذا الانفاق يجب ان ينصب على معالجة الاثار الاقتصادية للازمة بما فيها فتح اسواق جديدة للصادرات وزيادة الاستثمار واستيعاب الايدي العاملة الاردنية العائدة من الخارج.

وفي ظل هذه المعطيات جاءت الموازنة الطارئة لعام ١٩٩١ وعلى درجة من المرونة لتلبي متطلبات التمويل الخارجي؛ وتدل الاتصالات التي تتم مع الجهات الممولة الاجنبية ان هذه الموازنة تحقق الغايات التي اعدت من اجلها وسوف تساهم مساهمة فعالة في توفير مزيد من الموارد الخارجية اما على شكل منح او على شكل قروض ميسرة

ومن الجدير بالذكر ان حوالي ثلث مخصصات الموازنة الطارئة سوف تذهب لدعم الصادرات الاردنية للاسواق غير التقليدية وتمويل مشاريع جديدة والتوسع في استغلال الاراضي الزراعية وسيكون لها تاثير ايجابي على خلق المناخ الاستثماري المناسب لتفعيل دور

القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

هل تلبي الموازنة متطلبات المرحلة الحالية؟

ان الامانة للوطن والمواطن تقتضي ايضاح الحقائق بصدق وموضوعية وواقعية ومن الوهم الاعتقاد بان الصعوبات المالية والاقتصادية التي تزامن انخفاضا في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة (١٠٪ خلال خمسةاشهر يمكن حلها من خلال موازنة عام واحد او عامين.

وفي هذا المجال اود ان اكرر بان ثلث مخصصات الموازنة الطارئة سيذهب لدعم الصادرات ولتمويل الاستثمار في المشاريع الانتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة وغيرها.

كما ان الموازنة العامة والموازنة الطارئة اولتا اهمية خاصة للمشاريع التي تعتمد على المدخلات المحلية والمكثفة للتشغيل مع التأكيد على ان لا يكون ذلك على حساب تامين الخدمات الاساسية للمواطنين وخاصة في مجال الغذاء والصحة والتعليم والاسكان مع توفير موارد مالية اضافية لزيادة القدرات الدفاعية للوطن.

ان احتواء ازمة الخليج يتطلب وضع اطار اقتصادي يضمن تمكين هذا الوطن من الاعتماد على الذات ولذا فقد اوردت الحكومة انها شرعت في اعداد برنامج وطني اقتصادي جديد يعتمد اطارا يهدف الى وضع حد للتراجع في الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض عجز الموازنة بشكل تدريجي بحيث يتحقق التوازن الداخلي عام ١٩٩٥ وتخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بحيث يصل هذا الحساب الى حالة التوازن في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٧

وقد وضعت هذه الموازنة لتكون سنة الاساس لهذا البرنامج والحكومة عاقدة العزم على وضع هذا الاطار موضع التنفيذ اذ لا ترى بديلا اخر لاعتماد سياسات متوسطة الاجل تؤدي الى استيعاب اثار الازمة وتوفر للوطن قدرا مناسبا من الاعتماد على الذات

سعادة الرئيس، حضرات النواب المحترمين

لا يسعني في النهاية الا ان اكرر شكري وتقديري للسادة النواب اعضاء اللجنة المالية على تقريرهم القيم وان اتقدم الى مجلسكم الكريم بالشكر على الجهود المبذولة في مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩١ املا ان يتجاوز اقتصادنا الوطني الصعوبات التي تجابه حاليا ومتمنيا لوطننا العزيز التقدم والازدهار ولابنائه الرفاه تحت رعاية جلالة الملك الحسين المعظم راعي المسيرة الخيرة حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام، شكرا لمعالي وزير المالية، دولة رئيس الوزراء



دولة رئيس الوزراء: بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس، الاخوة النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد

فالشكر اولا للجنة المالية التي قدمت تقريرها الشامل حول مشروع قانون الموازنة للعام المالي ١٩٩١، على ما بذلته من جهد واضح، تميز بالدقة والموضوعية والسرعة وتقدير الظروف الاستثنائية التي تمر بها..

والشكر ثانيا للسادة النواب، الذين تحدثوا باختصار، وبعضهم باسهاب، حول هذا القانون.. الذي قلنا عنه في خطاب الموازنة، عند تقديمه، انه اقرب ما يكون الى (خطة طوارىء).. تقتضيها طبيعة المرحلة الصعبة، التي يواجهها الوطن، وتواجهها امتنا بمجموعها.. ولم يكن ممكنا باي حال من الاحوال، نسيان هذا الواقع القاسي، او تناسيه.. من قبل اي مسؤول يتصدى لهذه المهمة

على انني استطيع القول، بان هذه الحكومة ـ وعلى الرغم من كل ما سبق ذكره ـ تمكنت وبشكل تعرفونه جميعا، من تجاوز مرحلة الخطر، التي نشأت عن شح الموارد الى درجة الانقطاع التام.. والوقوف على الاقدام، من غير ان توصلنا الحالة التي هاجمتنا بشكل مفاجىء، الى حافة المأزق. او تصيبنا بالقنوط.. وها نحن ولله الحمد، ما نزال متماسكين، اقوياء بايماننا، واثقين بالله اولا، وبشعبنا الواعي، الذي يستجيب بعفوية، وتلقائية تثير الاعجاب.. لما يطلبه منه الوطن.... وما يريده القائد.. حتى تنكشف الغمة.. ويفرج الله كربنا وكرب الامة..

لقد وضعت الحكومة في اعتبارها، وهي تتقدم لكم موازنتها التقشفية، للعام المالي القادم، جملة من الامور، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:ـ

١ ـ ان الوطن، الذي اختار لنفسه قيادة وشعبا، موقف الشموخ الى جانب الحق.. فيما يجري على ساحة الامة.. اختار مع سبق الاصرار، ان يكتفي بنصف الرغيف.. وحتى باقل من ذلك.. وقرر بالتالي رفع الشعار العظيم: تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها.

٢ ـ على ان ذلك الموقف، كان يستدعي بالضرورة، ان تبادر الحكومة الى ما يمكن ان نسميه العودة الى الذات.. فقامت بالبحث عن مصادر القوة الكامنة في الوطن، وفي المواطنين.. وركزت عليها، واتضح لها، ان التجاوب كان عظيما، والصدى كان مثار اعجاب

٣ ـ ولا اريد ان اطيل عليكم في ذكر التفاصيل، فقد قدم معالي وزير المالية منها مايكفي.. ولكنني سامر بسرعة على بعض القضايا التي اثارها الاخوة النواب، وسألجأ الى الاختصار في ذلك

في مجال موضوع البطالة

اما موضوع البطالة وما اشار اليه تقرير اللجنة المالية وبعض الاخوة النواب من عدم تعرض خطاب الموازنة الى حجمها، وطرق معالجتها فلا بد من توضيح ما يلي:ـ

اولا: رغم عدم وجود ارقام دقيقة حول هذه المشكلة، تدرك الحكومة كما اكدت مرارا من خلال مناقشاتنا هنا مع مجلسكم الكريم ومن خلال السياسات العامة التي انتهجتها والاجراءات التي اتخذتها في شتى الميادين بان لمشكلة البطالة اولوية قصوى لدى الحكومة وان معالجتها هي الهدف الاهم الذي تتمحور حوله السياسات الاقتصادية والكلية كافة.

ثانيا: ان معالجة مشكلة البطالة لابد وان تأتي من خلال تظافر وتكامل مجموعة السياسات المالية والنقدية والاستثمارية، اضافة الى السياسات القطاعية، وان اي معالجة جزئية لهذا الموضوع من خلال استخدام اداة واحدة فقط من هذه الادوات بمعزل عن الادوات الاخرى تبقى منقوصة وغير كفؤة، اضافة الى انها لن تكون قادرة على تحقيق هذا الهدف

ثالثا: من هذا المنطلق فقد ارتأت الحكومة وبناء علي طلب مجلسكم الكريم ان تخصص جلسات مستقلة لمناقشة هذا ا لموضوع وان تكلف لجنة متخصصة لاقتراح اساليب معالجة البطالة بحيث تخرج هذه اللجنة من المنظور الضيق المتمثل باستخدام اداة واحدة او سياسة واحدة الى المنظور الشامل الفعال القاضي باستخدام جميع السياسات والادوات المؤثرة في حجم التشغيل وفي التخفيف من الاثار السلبية للبطالة والفقر على مجتمعنا ومواطنينا، فشرعت في تطوير قوانين الاستثمار لتحفيز قيام صناعات جديدة لتستوعب اعدادا من المتعطلين، وسارعت في التوجه الى اسواق جديدة لتساعد صناعاتنا القائمة في تصدير منتوجاتها منعاً لانهيار هذه الصناعات وزيادة اعداد المتعطلين، وكثفت من عمليات التدريب المهني لتعطي ابناءنا فرصة ليحلوا محل العمال المهرة الوافدين وذلك من خلال تزويدهم بالمهارات التي تتطلبها سوق العمل الاردني، وقامت وزارة العمل بتطوير اجهزتها وزيادة فعالية هذه ا لاجهزة لتتمكن من تحقيق المواءمة ما بين العرض والطلب على الايدي العاملة في الاردن. ونجحت في

هكذا من الأصل

هذاالمجال بتوفير ٦٣٠٠ فرصة عمل خلال عام ١٩٩٠ هذا بالاضافةالى (٢٣٢٥) تم تعيينهم من قبل ديوان الخدمة المدنية.

رابعا: ورد في تقرير اللجنة المالية بان اضافة ٤٠٠٠ فرصة عمل جديدة للقطاع العام لن يعالج مشكلة البطالة وسيؤدي الى زيادة التضخم في الجهاز الحكومي، وهنا لابد من التوضيح ان المنطلق الرئيسي لزيادة حجم التوظيف في القطاع العام كان لمواجهة الزيادة في الاعباء الملقاة على عاتق الحكومة لتوفير الخدمات التعليمية والصحية الناتجة عن القفزة الكبيرة الحاصلة في عدد السكان التي نجمت عن ازمة الخليج. وان كانت هذه الزيادة في التوظيف ستخفف من حدة البطالة، الا ان هذا لم يكن الهدف الرئيسي وهذه الزيادة في التوظيف ستنعكس في زيادة حقيقية في الخدمات وليس في تضخم الجهاز الحكومي.

خامسا: ان غياب المناقشة التفصيلية لموضوع البطالة في خطاب الموازنة يعكس اعتقادا راسخا لدى الحكومة بان معالجة مشكلة البطالة لابد وان تأتي من خلال ايجاد فرصة حقيقية ودائمة للتوظيف لدى فعاليات القطاع الخاص، وليس من خلال التوسع في التوظيف في القطاع العام، وان كانت موازنة الدولة والانفاق الحكومي اداة اساسية لمعالجة مشكلة البطالة الا انها ليست الاداة الرئيسية. ويقتصر دور الانفاق الحكومي في تحديد مجالات صرفه على السلع والمشاريع المكثفة لاستخدام العمالة المحلية

سادسا: لابد من الايضاح ان هناك العديد من فرص العمل المتوافرة في قطاعات النقل (ميناء العقبة) والزراعة والانشاءات والتي لا يزال الاقبال عليها من العاطلين عن العمل محدودا على الرغم من رفع مستويات الاجور وتحسين ظروف العمل

في مجال الزراعة

تشارك الحكومة المجلس الكريم اهتمامه بهذا القطاع الاستراتيجي وتقدر دوره في تحقيق الامن الغذائي والوطني، وتأكيدا لاهتمام الحكومة بالتنمية الزراعية قامت بزيادة المخصصات المرصودة لوزارة الزراعة ومؤسساتها من (٣٢٩ر٨) مليون دينار في موازنة عام ١٩٩٠ الى (٨٠٩ر٩) مليون دينار في موازنة العام الحالي اي بزيادة مقدارها (١٨٪)

كما قامت الحكومة باقرار خطة للامن الغذائي والزراعة في اوقات الطواريء لمواجهة المشاكل الزراعية الناجمة عن ازمة الخليج، وقد شارك في اعدادها عدد من الاخوة النواب وباشرت الاجهزة المعنية بتنفيذها.

وضمن هذا الاطار قامت الحكومة برصد مبلغ نصف مليون دينار في الموازنة الطارئة لعام ١٩٩١ لتنفيذ مشروع للتوسع في زراعة الحبوب في الاغوار؛ ومبلغ خمسة ملايين دينار لتوفير مستلزمات زراعة اراضي الدولة بالاضافة الى

حوالي اربعة ملايين دينار لانشاء وتحسين الطرق الزراعية في الموازنتين العادية والطارئة

اما بالنسبة لاستغلال المياه شبه المالحة في عمليات الري فهنالك تعاون بين وزارة المياه والري ووزارة الزراعة في هذا المجال وتم تخصيص مركز بحوث الخالدية كمركز متخصص بهذه الدراسات.

اما بالنسبة لموضوع مديونية المزارعين فقد اعدت الحكومة تقريرا كاملاً لأوضاع مؤسسات التمويل بناء على طلب مجلسكم الموقر يتضمن توجهات الحكومة وتوصياتها بهذا الشأن وبما يضمن المحافظة على المؤسسات الاقراضية وتجاوز أزمة مديونية المزارعين، وسيقدم هذاالتقرير الى مجلسكم الكريم في اقرب فرصة

وفيما يختص بالاعلاف فان الحكومة تولي هذا الموضوع عناية قصوى للحفاظ على الثروة الحيوانية وتنميتها، وتوزع الاعلاف باسعار مدعومة، بنسبة (٣٠٪) من الكلفة ومن خلال (٤٢) مركز تنتشر في جميع انحاء المملكة، وبلغت كميات الاعلاف الموزعة هذاا لعام حوالي (٦٧٠) الف طن اي بزيادة (١٠٪) عن العام الماضي

في مجال الصحة

اولا: تقوم وزارة الصحة ومنذ صدور قانون الغاء المؤسسة الطبية العلاجية باعادة النظر بنظام التنظيم الاداري المطبق حاليا، وستتقدم خلال الاسابيع القليلة القادمة بمشروع نظام جديد يتضمن اسسا وقواعد تتناسب والمتغيرات الجديدة. وسيتضمن هذا التنظيم استحداث جهاز للتخطيط والتعليم والتدريب، كما تم استحداث جهاز للمراقبة والتفتيش والمتابعة بهدف رفع مستوى الاداء، وضمان جودة الخدمة الطبية.

ثانيا: تقوم الوزارة حاليا بتوفير مخزون من الادوية والمستلزمات الطبية تكفي حاجة مراكزها الصحية ومستشفياتها لمدة عام كامل بالاضافة الى مخزون للطواريء

وفي مجال الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

فان الوزارة لا تعيش مشكلة شواغر بمقدار ما تعيش مشكلة قلة المؤهلين لملء هذه الشواغر، فلقد عينت الوزارة (٢٥٠) مئتي وخمسين اماما وخادم مسجد خلال هذا العام وتبقى لديها مئة شاغر، تم تدويرها للعام القادم بالاضافة الى احداث مائة وخمسين شاغرا في مشروع الموازنة ولسد العجز المزمن في اعداد الائمة والوعاظ، فقد باشرت الحكومة وبسرعة قياسية في انشاء المدارس الشرعية، وكلية الدعوة واصول الدين.

وان الحكومة لتطمح الى زيادة مساهمتها في بناء المساجد الا ان الظروف المالية تحول دون ذلك في الوقت الحاضر، ونأمل ان نتمكن في المستقبل من توفير المخصصات المالية اللازمة

في مجال التربية والتعليم

اولا: شكلت الحكومة لجنة لدراسة تحويل بعض كليات المجتمع الحكومية

هكذا من الأصل

الى مدارس مهنية، كما تم تشكيل فريق عمل لمناقشة سياسة التعليم العالي بما في ذلك التعليم الجامعي المتوسط لرفع سوية كليات المجتمع وربط التخصصات التي تدرس فيها بحاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

ثانيا: وفيما يتعلق بالتعليم المهني فقد تم اعادة النظر في مسارات التعليم الاكاديمي والمهني في التعليم الثانوي ضمن خطة التطوير التربوي، واصبح التعليم الثانوي بموجب قانون التربية والتعليم يتألف من مسارين رئيسيين هما مسار التعليم الثانوي الشامل ومسار التعليم الثانوي التطبيقي وتقضي خطة الوزارة ان تصبح نسبة الطلبة الذين يتجهون لمختلف انواع وتخصصات التعليم والتدريب المهني (٥٠٪) من مجمل الطلبة في مرحلة التعليم الثانوي قبل عام ٢٠٠٠ وتحسين نوعية التعليم والتدريب المهني وتنويع برامجه في ضوء احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية.

ثالثا: اما بالنسبة لكلية تأهيل المعلمين العالية فتجري الان دراسة لتقييم فعاليات هذه الكلية وجدوى الحاق فروعها بالجامعات الاردنية.

مؤسسة الاذاعة والتلفزيون

ستولي الحكومة الملاحظات التي وردت حول المؤسسات العامة كل عناية واهتمام ومنها الملاحظات التي وردت حول مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وخاصة تحديث التشريعات المتصلة بنشاطات المؤسسة التجارية والتسويقية.

ومما يجدر ذكره بهذا الخصوص ان ادارة المؤسسة قد حرصت على وضع النشاط التسويقي للمؤسسة تحت الرقابة المالية وقد تم بالفعل التباحث بهذا الشأن بين المدير العام للمؤسسة ووزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة، كما تم تحويل حساب التسويق الى البنك المركزي من البنك التجاري خلال هذا العام باسم مدير عام المؤسسة بالاضافة لوظيفته.

وقد بلغ ما انفق من هذا الحساب (٢٠ر٤٦٨) دينارا اي بنسبة (٧) بالألف من ايرادات حساب التسويق التي بلغت هذا العام (٢ر٤٠٧ر٣٥١) دولارا و + (٥٣ر٥٠٠) دينارا اردنيا وجدير بالذكر بان المدير العام له الحق ان يصرف (٢٠٪) من قيمة واردات التسويق، ولكنه لم يستعمل هذا الحق.

وباستثناء حسابات التسويق فان جميع واردات المؤسسة ونفقاتها خاضعة لمراقبة ديوان المحاسبة.

وتطبق المؤسسة الانظمة المالية وانظمة الشراء على انتقاء وشراء البرامج ووفق لوائح محددة، وتخضع جميع النفقات المتأتية عن ذلك لرقابة وزارة المالية وديوان المحاسبة، وستجري المؤسسة مراجعة شاملة لجميع اللوائح والتعليمات المطبقة بغية تحديثها

اما عن الدين الذي اشير اليه فهو ثمن برامج لم يتم بثها بعد، واجراءات المؤسسة ان يتم دفع القيمة بعد البث لا قبله، اما القرض

المقدم من دولة قطر بمبلغ (٣٥٠) الف دينار بدون فوائد لشراء سيارة بث خارجي تم تحويل المبلغ للقوات المسلحة بقرار رئيس الوزراء المؤرخ في ٣٠/٩/١٩٧٥، اما السيارة نفسها تم شراؤها من موازنة المؤسسة، وقد سدد القرض من الخدمات التي قدمها التلفزيون الاردني للتلفزيون القطري

لا توجد في المؤسسة تعيينات لعقود مفتوحة المدة، فجميع العقود سنوية وفق جدول تشكيلات وظائف المؤسسة

في مجال الشباب

وزارة الشباب وايمانا منها بدور الشباب الفاعل في المجتمع ومسؤوليتها الكاملة اتجاه تربيتهم تربية عقلية وروحية وبدنية متوازنة، قامت بوضع الخطط والبرامج الكفيلة بتفعيل دور الشباب واستثمار طاقاتهم لبناء الوطن والدفاع عنه والالتزام بمبادئه العليا ولذا طورت مراكز الشباب والشابات وذلك برفدها بمكتبات مناسبة واقامة الندوات والدورات المختلفة وعقدت المؤتمر العام لشباب الاردن تحت شعار (الشباب واقع وتحديات) شاركت فيه جميع القطاعات الشبابية الاردنية، وقد خرج المؤتمر بعدد من التوصيات العامة التي ستعمل الحكومة على تنفيذ الممكن منها وتوفير المخصصات اللازمة لدعم الانشطةالشبابية ونشرها على مختلف مناطق المملكة، ان مخصصات الانشطة الشبابية لا تقتصر على مخصصات وزارة الشباب وانما تمتد لتشمل بعض مخصصات وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والثقافة والاعلام والجامعات وكليات المجتمع

في مجال الاشغال العامة والاسكان

اولا: قطاع الانشاءات: تعي الحكومة الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع وهي تسعى جاهدة لمساعدته على تجاوز تلك الصعوبات ليمارس دوره التنموي الفاعل، وهي تتابع عملية تعويض المتعهدين عما تعرضوا له نتيجة الازمة الاقتصادية، كما حصرت تنفيذ المشاريع الممولة من الخزينة بالمقاول المحلي، والمشاريع الممولة من الصناديق العربية بالمقاول المحلي والعربي اما المشاريع الممولة من جهات اجنبية والتي تتضمن اتفاقياتها فتح المجال للمقاول الاجنبي فقد اشترطت الحكومة ان لا تقل العمالة المحلية عن (٧٠٪) لضمان عدالة التنافس مع المقاول الاردني.

ولتحسين السيولة لدى المقاول الاردني في هذه المرحلة وافقت الحكومة على الافراج عن (٥٠٪) من محتجزات المقاول مقابل ضمان بنكي وتسريع صرف فواتيره وتقليل قيمة الدفعات التي يحق له المطالبة بدفعها، والنص في عقود المقاولات على تعويض المقاول في حالة ارتفاع اسعار المواد الرئيسية او زيادة الرسوم على تلك المواد، بالاضافة الى اجراءات اخرى عدة يجري بحثها مع نقابة المقاولين

اما في مجال الطرق

فقد قامت الحكومة بتنفيذ العديد من

المشاريع وتجاوز الانجاز في مجال الطرق القروية والزراعية سبعة اضعاف ما كان ينجز سنويا خدمة لعملية التنمية الزراعية من جهة وتوفيرا لفرص العمل في مختلف مناطق المملكة من جهة اخرى والمخصصات المرصودة في الموازنة لهذه الغاية تحافظ على زخم الانجاز ي هذا المجال.

اما في مجال الاسكان

زادت الحكومة مخصصات مشاريع الاسكان لمواجهة حاجات ذوي الدخل المتدني والمحدود وبخاصة في الاماكن التي تعاني من النقص في هذا المجال، كما رصدت المخصصات اللازمة لمشاريع الاسكان والتطوير الحضري التي نتوقع ان يحتاجها ابناؤنا العائدون وهي المخصصات الواردة في الموازنة الطارئة.

وستتوقف الحكومة عن تخصيص الوحدات السكنية بقروض بفائدة، وتتولى بيع تلك الوحدات للراغبين مقابل الكلفة، ويتم الاتفاق مع البنوك الاسلامية وغيرها لتمويل كلفة تلك الوحدات بالطريقة التي تناسب المستفيدين

في مجال السياحة

تؤكد الحكومة دعمها لقطاع السياحة واهتمامها بتوفير المناخ الاستثماري المناسب لزيادة فرص الاستثمار وتوفير المرافق السياحية في مختلف مناطق المملكة التي تشكل مناطق جذب للسياحة الداخلية والوافدة، وستخصص الحكومة من الموازنة الطارئة المبالغ الكافية لدعم السياحة وتنشيطها في حال توفر المناخ المناسب، كما أن الحكومة ستوفر الحوافز الاستثمارية للقطاع الخاص ليكون له دور كبير في تنمية هذا القطاع واعتبار السياحة صناعة تصديرية تستحق كل الدعم والرعاية

في مجال التطوير الاداري

باشرت الحكومة اعتبارا من منتصف هذا العام بتنفيذ المرحلة الاولى من الخطة الوطنية للتطوير الاداري حتى نهاية عام ١٩٩٣ وهي خطة كاملة لمدة ثلاث سنوات وفرت الحكومة لها التمويل والاعداد وفق احدث الاساليب ويشمل الجزء الاول من هذه الخطة، اعادة تنظيم وتوصيف الهيكل التنظيمي العام لجهاز الادارة المدني وارتباط المؤسسات ووضع الهياكل التنظيمية لها، ووضع نظام موحد لتنظيم الوزارات والدوائر والمؤسسات وادارتها، وتوصيف الوظائف خاصة في المستويات القيادية المتقدمة والمتوسطة، واعادة النظر بتشريعات الخدمة المدنية وبخاصة في مجال الرقابة المالية والادارية.

في مجال المجالس المحلية

تشارك الحكومة الاخوة النواب في مطالبهم بتحسين اوضاع البلديات والمجالس المحلية، وارجو ان اوضح ان الحكومة دأبت على دعم هذه المجالس وقامت خلال عام ١٩٩٠ بمنح هذه المجالس (٤ر٢٥) مليون دينار على شكل قروض من بنك تنمية المدن والقرى او قروض بدون فائدة من الوزارة او هبات واعانات ويتضمن مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩١ مبلغ اربعة ملايين دينار اعانة للمجالس المحلية وهو الذي اقترحت اللجنة المالية زيادته الى ستة ملايين دينار.

هذا وستدرس الحكومة من خلال لجنة متخصصة الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين الموارد المالية الذاتية للمجالس المحلية، وتعديل التشريعات خدمة لهذا الهدف.

سعادة الرئيس، حضرات النواب المحترمين

تكرر في مجلسكم الكريم رفع وثائق يقول من رفعها اليكم انها ادلة على فساد اداري ومالي واننا كحكومة لم نتطلع عليها ابدالا سباقا ولا لاحقا ولا اعلم السبب الذي يحول بين من يرفع تلك الوثائق وبين تقديمها للنائب العام مباشرة بدون ذكر هذه القصص وتشويه صورة الاردن دائما وابدا في المجلس الكريم، ترفع للنائب العام ليتخذ الاجراءات ومكلف قانونا النائب العام بعمل الاجراءات القانونية في حالة وقوع او اشتباه في وقوع اي مخالفة او جريمة يعاقب عليها القانون، فلن نتهي من هذه المشكلة لنخرج بنتاج معين، لا ان يقال في فساد وفي فساد وساقدم البيانات الى رئيس المجلس وانتظر ولا اجد لا وثائق ولا بيانات تقدم الى النائب العام التي هي سلطة قضائية مستقلة لتفتش عن هذا الفساد الاداري والمالي بملء حريتها ويستطيع المجلس ان يتابع هذا الموضوع امام السلطة القضائية

اماعن الكسب غير المشروع، فان الحكومةالتزاما بسياستها التى لا تحيد عنها والتزاما بما اعلنته امام مجلسكم الكريم، تقدمت اثناء الدورة الاستثنائية بمشروع قانون الكسب غير المشروع باعتباره وسيلة من وسائل مكافحة الفساد المالي، وما يزال هذا القانون بين يدي مجلسكم الكريم

اماعن المفصولون لاسباب سياسية

تنفيذا لالتزام الحكومة امام مجلسكم الكريم اصدرت بتاريخ ٢٠/١/١٩٩٠ قرارا باعادة المفصولين لاسباب سياسية وفق الشواغر المتوفرة، بعد الاعلان في الصحف تقدم الى ديوان الخدمة المدنية (٥٤٤) طلب ممن عزلوا او امتنعت الدوائر عن تعيينهم لاسباب سياسية

قسم من هؤلاء استنكف عن التعيين بسبب وجوده بوظيفة بالقطاع الخاص مستقرة، او انه قد عمل لحسابه الخاص كاطباء ومهندسين او في الشركات والمؤسسات، اعيد من المتقدمين لهذه الطلبات (٧٥٪) لغاية الان، سترتفع النسبة الى (٩٠٪) او (١٠٠٪) قبل نهاية هذا العام باذن الله

الامر الذي يثبت جدية الحكومة في الوفاء بالتزاماتها وما التزمت به امام مجلسكم الكريم.

سعادةالرئيس

حضرات النواب المحترمين

ارجو ان اكون قد اجبت عن مجمل التساؤلات التي برزت في اثناء مناقشة مشروع قانون الموازنة، والحكومة اذ تقدم هذا المشروع، فانها تسجل اعتزازها بجلالة القائد الحسين المفدى، ودوره العظيم في بناء الاردن، وترسيخ الوحدة الوطنية بين ابناء شعبه، وجهده المتواصل في تعزيز قدرات الوطن وصموده.

نسأل الله ان يوفقنا جميعا لما فيه خير وطننا الغالي، و امتنا الماجدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هكذا من الاصل

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، شكرا دولة رئيس الوزراء، ايها الاخوة الزملاء معروض على مجلسكم الموقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١، ساطلب ان يتفضل الاخ الدكتور مقرر اللجنة المالية ليعرض لكم فصول الموازنة فصلا فصلا والاقتراع عليها حسب ما جاء في المادة (١١٢) من الدستور ثم عرض مشروع قانون الموازنة مادة مادة والاقتراع عليها، ثم عرض مشروع القانون بكامله للاقتراع عليه، ثم عرض قرار اللجنة المالية، ارجو ان يتفضل الدكتور مقرر اللجنة المالية بعرض فصول الموازنة فصلا فصلا حسب ما جاء في الدستور، تفضل مقرر اللجنة

مقرر اللجنة المالية :

الدكتور عبدالله العكايلة: وهنا قام المقرر بتلاوة القانون مادة مادة والفصول فصلا فصلا ووافق المجلس على كل مادة وفصل، كما وافق المجلس على الموازنة بمجموعها وهذا نصها)

جدول رقم (١)

اجمالي الايرادات والتمويل المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

(بالالف دينار)

الفصل رقمه عنوانه	الايرادات المقدرة ١٩٩١	ايضاحات
الايرادات المحلية		
١ - الضرائب على الدخل والارباح	٩٠٠٠٠	
٢ - الضرائب الجمركية	٢٠١٥٠٠	
٣ - الضرائب الاخرى	٥٣٠٠٠	
٤ - الرخص	٣٤٠٠٠	
٥ - الرسوم	٦٥٥٠٠	
٦ - البرق والبريد والهاتف	٨٢٠٠٠	
٧ - العوائد والارباح	٥٠٥٠٠	
٨ - الفوائد المستردة	٢٢٠٠٠	
٩ - الايرادات المختلفة	١٠٤٠٠٠	
مجموع الايرادات المحلية	٧٠٢٥٠٠	
١٠ - المساعدات المالية	١٥٠٠٠٠	
١١ - اقساط القروض المستردة	٥٠٠٠٠	
مجموع الايرادات	٩٠٢٥٠٠	
مصادر التمويل		
١٢ - القروض الخارجية		
١ - قروض لتمويل مشاريع انمائية	٨٨٥٠٠	
٢ - قروض مؤسسات دولية	١٩٢٧٥٠	
٣ - قروض مشتريات الحبوب	٤٢٩٠٠	
مجموع القروض الخارجية	٣٢٤١٥٠	
١٣ - القروض الداخلية	١٧٧٦٠	
مجموع التمويل	٣٤١٩١٠	
مجموع الايرادات والتمويل	١٢٤٤٤١٠	

جدول رقم (٢)

اجمالي المخصصات المقدرة للسنة المالية ١٩١١

(بالالف دينار)

الفصل: الخدمات	الفصل: رقمه عنوانه	النفقات: الجارية	النفقات الرأسمالية: الممولة من الايرادات	النفقات الرأسمالية: الممولة من القروض	مجموع الفصل	مجموع الخدمات
الادارة العامة	١ - الديوان الملكي الهاشمي	٩٣٧٠	-	-	٩٣٧٠	
	٢ - مجلس الامة	١٣١٥	-	-	١٣١٥	
	٣ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٧٤٧	-	-	٧٤٧	
	٤ - ديوان المحاسبة	٩١٢	-	-	٩١٢	
	٥ - ديوان الخدمة المدنية	٣٣٠	-	-	٣٣٠	٩٦٧٤
الدفاع	١١ - وزارة الدفاع	٢١٩٠٠٠	-	-	٢١٩٠٠٠	
الامن والنظام الداخلي	١٢ - المركز الجغرافي الملكي الاردني	٧٤٤	٩٠	-	٨٣٤	
	٢١ - وزارةالداخلية	١٥٢٦	٧٢	-	١٥٩٨	
	٢٢ - وزارة الداخلية/دائرة الاحوال المدنية والجوازات	٢٣٢٣	٣٧	-	٢٣٦٠	
	٢٣ - وزارة الداخلية / الامن العام	٤٦٤٣٧	٦١٦٥	-	٥٢٦٠٢	
	٢٤ - وزارة الداخلية / الدفاع المدني	٤٢٥٠	١١٧٦	-	٥٤٢٦	
	٢٥ - وزارة العدل	٣٦٧٢	٧١٢	-	٤٣٨٤	
	٢٦ - دائرة قاضي القضاة	١١١٣	٢٠	-	١١٢٣	٢٨٧٣٣٧

الشؤون الدولية	٣١ - وزارة الخارجية	٩٠٩٠	١٨٠	-	٩٢٧٠	
	٣٢ - وزارة الخارجية/دائرة الشؤون الفلسطينية	٢٥٨	-	-	٢٥٨	٩٥٢٨
الادارة المالية	٤١ - وزارة المالية	٢٥٥٢٠٨	٤١١١٨	-	٢٩٦٣٢٦	
	٤٢ - وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة	١٧٠	-	-	١٧٠	
	٤٣ - وزارة المالية/دائرة الجمارك	٣٣٢٨	٢٧٥	-	٣٦٠٣	
	٤٤ - وزارة المالية/دائرة ضريبة الدخل	٢٠١٠	٥٠	-	٢٠٦٠	
	٤٥ - وزارة المالية/دائرة الاراضي المساحة	٢٢٦٨	١٠٠	-	٢٣٦٨	
	٤٦ - وزارة المالية/دائرة اللوازم العامة	٥٨٤	٨	-	٥٩٢	٤٠٥٧١٩
خدمات التنمية الاقتصادية	٥١ - وزارة الصناعة والتجارة	١٠٢٦	٨٤	-	١١١٠	
	٥٢ - وزارة التخطيط/المجلس القومي للتخطيط	٦٠٣	١٣٦٥٥	٩١٥٠٠	١٠٥٧٥٨	
	٥٣ - وزارة التخطيط/دائرة الاحصاءات العامة	٧٢٢	٥٦٥	-	١٢٨٧	
	٥٤ - وزارة السياحة والآثار/السياحة	٦٢٩	١٠٠	-	٧٢٩	
	٥٥ - وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٥٠٦	٣٧٢	-	١٨٧٨	
	٥٦ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية	٢٠٩	١٠٠	-	٣٠٩	
	٥٧ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة المصادر الطبيعية	١٧٦٢	١٠٠٠٠	-	١١٧٦٢	
	٥٨ - وزارة الاشغال العامة والاسكان	٢٩٩٠	٢٤٦٠٠	-	٢٧٥٩٠	
	٥٩ - وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات المركزية	٥٥	-	-	٥٥	
	٦٠ - وزارة الاشغال العامة والاسكان/دائرة التطوير الحضري	٣٥٨	-	-	٢٥٨	
	٦١ - وزارة الزراعة	٥٥٩٠	٢٧٨١	-	٨٣٧١	
	٦٢ - وزارة الزراعة/مؤسسة التسويق الزراعي	٢٦٥	-	-	٢٦٥	
	٦٤ - وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	٣٥٠٤	٤٢١٥	٧٠٠٠	١٤٧١٩	
	٦٥ - وزارة التموين	١١١٤	٢٤٠٠	-	٣٥١٤	١٧٧٦٧٥
الخدمات الاجتماعية	٧١ - وزارة التربية والتعليم	٩٨٠٠٠	٦٥٠٠	-	١٠٤٥٠٠	
	٧٢ - وزارة التعليم العالي	٥٨٩٣	٤٤٣	-	٦٣٣٦	
	٧٣ - وزارة الصحة	٤٨٣٥٠	٩٢٧٧	-	٥٧٦٢٧	
	٧٤ - وزارة التنمية الاجتماعية	٢٧٤٢	٥٧٧	-	٣٣١٩	
	٧٥ - وزارة العمل	٦٣١	-	-	٦٣١	١٧٢٤١٣
الخدمات الثقافية والاعلامية	٨١ - وزارة الاعلام	٦٥٥	-	-	٦٥٥	
	٨٢ - وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	٧٩٦٢	١٥٦١	-	٩٥٢٣	
	٨٣ - وزارة الاعلام/وكالة الانباء الاردنية	٤٥٣	٦٠	-	٥١٣	
	٨٤ - وزارة الشباب	١٦٤٤	٥٨٠	-	٢٢٢٤	
	٨٥ - وزارة الثقافة	٨٤٥	٢٤	-	٨٦٩	
	٨٧ - وزارة السياحة والآثار/دائرة الآثار العامة	٥١٥	٢٩٥	-	٨١٠	١٤٥٩٤
خدمات المواصلات والنقل	٩١ - وزارة النقل والاتصالات	١٧٣	-	-	١٧٣	
	٩٢ - وزارة النقل والاتصالات/المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي	٥٢١٨	٢١٢	-	٥٤٣٠	
	٩٣ - وزارة النقل والاتصالات/مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية.	١٣٨٣٥	٥٣٠٠	-	١٩١٣٥	
	٩٤ - وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني	٥٢٢٥	١٥٠٠	-	٦٧٢٥	
	٩٥ - وزارة النقل والاتصالات/دائرة الارصاد الجوية	٧١١	٩٦	-	٨٠٧	٣٢٢٧٠
	المجموع	٨٧٤٩١٠	١٤٥٨٠٠	٨٨٥٠٠	١١٠٩٢١٠	١١٠٩٢١٠

جدول رقم (٣)
خلاصة الموازنة العامة لسنة ١٩٩١

(بالالف دينار)

الموازنة الجارية

الايرادات			
١ - الايرادات المحلية		٧٠٢٥٠٠	
٢ - المساعدات والمنح			
أ - الالمانية	٨٠٠٠٠		
ب - الامريكية	١٠٠٠٠		
ج - مساعدات ومنح اخرى	٦٠٠٠٠		
		١٥٠٠٠٠	
٦ - فوائد اسكان ابو نصير			
مجموع الايرادات الجارية			٨٥٢٥٠٠
عجز الموازنة الجارية		(٢٢٤١٠)	

النفقات			
١ - النفقات الجارية			
أ - الجهاز المدني		٢٤٧٥٠٧	
ب - الجهاز العسكري			
١ - وزارة الدفاع	٢١٩٠٠٠		
٢ - الأمن العام	٤٦٤٣٧		
٣ - الدفاع المدني	٤٢٥٠		
		٢٦٩٦٨٧	
ج - النفقات الاخرى			
١ - دعم المواد التموينية	٤٦٠٠٠		
٢ - اغاثة النازحين	٢٠٠٠		
٤ - النفقات الطارئة واخرى	١٥٠٠		
٥ - فوائد القروض الداخلية	٢٦٩١٤		
١١٥١			
لافراد الجهاز العسكري			
٧ - فوائد القروض الخارجية	١٣٥٠٠٠		
٨ - التقاعد والتعويضات	٩٠٠٠٠		
٩ - الضمان الاجتماعي	٤٤٤١		
١٠ - النفقات العامة	٦٣٤٥		
١١ - دعم المؤسسات	٢٥١٠٠		
١٢ - اقساط التأمين	٢٥٦٥		
١٣ - البعثات العلمية	٦٧٠٠		
		٣٥٧٧١٦	
مجموع النفقات الجارية			٨٧٤٩١٠

الموازنة الرأسمالية

الايرادات			
٣ - الايرادات الرأسمالية			
١ - اقساط القروض المستردة			٥٠٠٠٠
مجموع الايرادات			٩٠٢٥٠٠
- عجز الموازنة الرأسمالية		(١٨٤٣٠٠)	
٤ - عجز الموازنة العامة			٢٠٦٧١٠
اجمالي الموازنة العامة			١١٠٩٢١٠

النفقات			
٢ - النفقات الرأسمالية			
أ - المشاريع الانمائية الممولة من الايرادات			
١ - مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية	١٢٣٥٤٧		
٢ - المساهمة في مشاريع المؤسسات	١٨٧٥٣		
٣ - الاستملاكات	٣٥٠٠		
		١٤٥٨٠٠	
ب - المشاريع الانمائية الممولة من القروض		٨٨٥٠٠	
مجموع النفقات الرأسمالية			٢٣٤٣٠٠
اجمال الموازنة العامة			١١٠٩٢١٠

موازنة التمويل							
القروض					٢٠٦٧١٠		١ - العجز
أ - القروض الخارجية							٢ - تسديد اقساط القروض
١ - قروض لتمويل مشاريع انمائية	٨٨٥٠٠				١١٥٠٠٠		أ - تسديد اقساط القروض الخارجية
٢ - قروض مؤسسات دولية	١٩٢٧٥٠				٢٠٢٠٠		ب - تسديد اقساط القروض الداخلية
٣ - قروض مشتريات الحبوب	٤٢٩٠٠	٣٢٤١٥٠			١٣٥٢٠٠		
ب - القروض الداخلية		١٧٧٦٠					
			٣٤١٩١٠	٣٤١٩١٠			
			٣٤١٩١٠	٣٤١٩١٠			
الموازنة الطارئة							
مصادر التمويل							الاستخدامات
١ - منح ومساعدات وقروض ميسرة طويلة الاجل			١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠			١ - نفقات طارئة في ضوء الازمة الراهنة
المجموع			١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠			المجموع

جدول رقم (٤)

مقارنة الايرادات والتمويل

(بالالف دينار)

الفصل: رقمه	الفصل: عنوانه	اعادة تقدير ١٩٨٩	اعادة تقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
	الايرادات المحلية			
١ -	الضرائب على الدخل والارباح	٥١٣٨٢	١١٣٢٨٥	٩٠٠٠٠
٢ -	الضرائب الجمركية	١٨١٨٨٣	٢١٢٠٠٠	٢٠١٥٠٠
٣ -	الضرائب الاخرى	٤١١٥٦	٦٣٢٣٧	٥٣٠٠٠
٤ -	الرخص	٣٢٢٧٢	٣٩٠٠٠	٣٤٠٠٠
٥ -	الرسوم	٦٢٣٥٠	٧٠٦٣٦	٦٥٥٠٠
٦ -	البرق والبريد والهاتف	٦٢٦٥٢	٨٠٢٢٤	٨٢٠٠٠
٧ -	العوائد والارباح	٢٩٢٤٠	٥٦٧٠٠	٥٠٥٠٠
٨ -	الفوائد المستردة	١٥٤١٤	٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠
٩ -	الايرادات المختلفة	٨٩٥٤٨	٩٠٩٩٨	١٠٤٠٠٠

	مجموع الايرادات المحلية	٥٦٥٣٩٧	٧٤٦٠٨٠	٧٠٢٥٠٠
١٠ -	المساعدات المالية	٢٦١٧٢٥	١٦٢٦٠٠	١٥٠٠٠٠
١١ -	القروض المستردة	٢٨٣٥٢	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
	مجموع الايرادات	٨٥٥٤٧٤	٩٣٦٦٨٠	٩٠٢٥٠٠
	مصادر التمويل			
١٢ -	القروض الخارجية			
	١ - قروض لتمويل مشاريع انمائية	٧٠٣٨٩	٥٧٥١٥	٨٨٥٠٠
	٢ - قروض مؤسسات دولية	١١٣٨٩٠	٦٨٤٠٠	١٩٢٧٥٠
	٣ - قروض مشتريات الحبوب	٠٠٠	١٥٠٠٠	٤٢٩٠٠
	مجموع القروض الخارجية	١٨٤٢٧٩	١٤٠٩١٥	٣٢٤١٥٠
١٣ -	القروض الداخلية	٤٣٨٥٢	٤١٥٤٧	١٧٧٦٠
	مجموع التمويل	٢٢٨١٣١	١٨٢٤٦٢	٣٤١٩١٠
	مجموع الايرادات والتمويل	١٠٨٣٦٠٥	١١٢١١٤٢	١٢٤٤٤١٠

جدول رقم (٥)

مقارنة النفقات الجارية

(بالألف دينار)

الفصل رقمه عنوانه	المقدر ١٩٨٩	اعادة التقدير ١٩٨٩	المقدر ١٩٩٠	اعادة التقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
١ - الديوان الملكي الهاشمي	٧٤٧٩	٧٤٤٣	٦٢٠٤	٦١٧٨	٦٣٧٠
٢ - مجلس الامة	٨١٨	٦٦٧,٥	١٢٧٨,٥	١١٣٧	١٣١٥
٣ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٦٩١	٦٨١,٥	٧٣٠,٩	٦٨٧	٧٤٧
٤ - ديوان المحاسبة	٨٠٠,٥	٧٨	٨٧٨,٣	٨٦٥	٩١٢
٥ - ديوان الخدمة المدنية	٣٠٦	٢٩٧,٥	٣١٥,٤	٢٩٩,٤	٣٣٠
١١ - وزارة الدفاع	٢٠٤٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	٢١٩٠٠٠
١٢ - المركز الجغرافي الملكي الاردني	٨٩٠	٨٠٦	٨٢٥,٧	٧٣١	٧٤٤
٢١ - وزارة الداخلية	١٤٦٢	١٤٦١	١٥٤٦,٨	١٥١٨	١٥٢٦
٢٢ - وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والاجوازات	٢٠٠٠	١٧٥٥	٢١٦٣,٥	٢٠٦٤	٢٣٢٣
٢٣ - وزارة الداخلية / الامن العام	٤٣٥٢٠	٤٣٥٢٠	٤٥٥٢٥	٤٥٥٢٥	٤٦٤٣٧
٢٤ - وزارة الداخلية / الدفاع المدني	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠
٢٥ - وزارة العدل	٣٤٣٠	٣٠٦٨	٣٢٧٥,٣	٣٢٨٤,٥	٣٦٧٢
٢٦ - دائرة قاضي القضاة	١١٠٢	١٠٥٢	١١٢٠	١٠٦٢	١١١٣
٣١ - وزارة الخارجية	٨٠٠٧	٧٩٢٠	٨٥٩٠,٥	٨٥١٠	٩٠٩٠
٣٢ - وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	٢٩٠	٢٥٧	٢٦٨,١	٢٥٧	٢٥٨
٤١ - وزارة المالية	٢٩٨٦٧٨	٢٩٧٧٢١,٢	٢٧٨٥٢٢,٤	٢٧٨٥١٥	٣٥٥٣٠٨
٤٢ - وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة	١٣٨	١٤٣	١٤٥,٩	١٣٥,٤	١٧٠
٤٣ - وزارة المالية / دائرة الجمارك	٢٥٥٣	٢٤٤٩	٢٧١٩,٧	٢٦٤٩	٣٣٢٨
٤٤ - وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	١٩٩٦	١٩٦٩	١٩٥٢,٥	١٨٧٣	٢٠١٠
٤٥ - وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة	٢١٦٨	٢١٥٣	٢٢١٦,٦	٢٢١٠	٢٢٦٨
٤٦ - وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	١٠٠٠	٨٥٠	٨٤٢,٥	٧٥٥	٥٨٤
٥١ - وزارة الصناعة والتجارة	٩٠٤	٨٨٩	٩٤٢,٣	٩٠٠	١٠٢٦
٥٢ - وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	٦٧٢	٦١١	٦٢٢,٨	٦١٢	٦٠٣
٥٣ - وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة	٥٩٩	٥٩٦	٦٣٧,٤	٦٣٧	٧٢٢
٥٤ - وزارة السياحة والاثار / السياحة	٦٣٤	٦٠٥	٦٢٦,٧	٥٨٢	٦٢٩
٥٥ - وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٢٢٨	١٢٢٥	١٣٤٧,٨	١٣٤٧,٥	١٥٠٦
٥٦ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية	١٨٧	١٧٤,٨	٢٠٤,٦	١٦٧	٢٠٩
٥٧ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	١٦٩١	١٦٤٥,٦	١٦٧٤,٣	١٦٣٥,٥	١٧٦٢
٥٨ - وزارة الاشغال العامة والاسكان	٢٨٥٦	٢٧١٥	٢٩٣٦,٢	٢٧٧٤	٢٩٦٠
٥٩ - وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات المركزية	٥٩	٥٠	٥٥	٥٢	٥٥
٦٠ - وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة التطوير الحضري	٣٩٨	٣٥٨	٣٨٥,٦	٣٢٧	٣٥٨
٦١ - وزارة الزراعة	٥٣٧٥	٥٠٣٠,٩	٥٣٥٧	٥٣٢٠	٥٥٩٠
٦٢ - وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي	٢٦٦	٢٥٣,٣	٢٧٤,٧	٢٦٢,٤	٢٦٥
٦٣ - وزارة المياه والري	٢٠	١١	-	-	-
٦٤ - وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن	٣٥٣٩	٣٥١٠	٣٥٦٦,٩	٣٤٤٥	٣٥٠٤
٦٥ - وزارة التموين	٩٤٦	٩٢٢	١٠٩٨,٤	١٠٧٢,٦٥	١١١٤
٧١ - وزارة التربية والتعليم	٨٨٠٠٠	٨٦٥٥٧	٩٢٩٤٢	٩٢٧٦٨	٩٨٠٠٠
٧٢ - وزارة التعليم العالي	٩٢٧٠	٨٧٥٠	٩٩٣٦,٤	٩١٤٥,٦	٥٨٩٣
٧٣ - وزارة الصحة	١٨٣٢٩	١٧٩٥٩	٢١٨٠٣	٢١١٤٥	٤٨٣٥٠

الفصل رقمه عنوانه	المقدر ١٩٨٩	اعادة التقدير ١٩٨٩	المقدر ١٩٩٠	اعادة التقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
٧٤ - وزارة التنمية الاجتماعية	٢٥٨٩	٢٥٦٨	٢٦٩٩	٢٦٥١,٣	٢٧٤٢
٧٥ - وزارة العمل	٥٦٥	٥٦٢	٥٩٣,٣	٥٨١	٦٣١
٨١ - وزارة الاعلام	٩٢٠	٨٩٥,٥	٧٠٤,٩٤	٦٣٩	٦٥٥
٨٢ - وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	٨٣٤١	٧٥٠٥	٧٧٢٥,٤٤	٧٦١٢	٧٩٦٢
٨٣ - وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنية	٤٦٠	٤٢١	٤٤٨,٩	٤٤٢	٤٥٣
٨٤ - وزارة الشباب	١٢٢٠	١١٩٢	١٥٤٦,٥	١٥٣٣	١٦٤٤
٨٥ - وزارة الثقافة	٨٥٤	٦٥٧,٣	٧١٧,٦٣	٦٤٩	٨٤٥
٨٦ - وزارة الثقافة / دائرة المكتبات والوثائق الوطنية	٩٥	٨٤,٥	١٠٠,٦٧	٩٣	-
٨٧ - وزارة السياحة والاثار / دائرة الاثار العامة	٥١٣	٤٧١,٢	٤٩٣,٩٥	٤٨٠	٥١٥
٩١ - وزارة النقل والاتصالات	١٥٠	١٣٩	١٦٧,٤	١٣٩	١٧٣
٩٢ - وزارة النقل والاتصالات / المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي	٤٧٣٣	٤٦٦١	٤٩٥١,٥	٤١٤١	٥٢١٨
٩٣ - وزارة النقل والاتصالات / مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	١٠٢٧٥	٩٩٣٢	١٠٠٣٩	١٠٠٢٧	١٣٨٣٥
٩٤ - وزارة النقل والاتصالات / سلطة الطيران المدني	٥٢٢٠	٥٠٧٠	٥٢٢,٥	٥٢٢٣	٥٢٢٥
٩٥ - وزارة النقل والاتصالات / سلطة الطيران المدني	٦٨٩	٦٧٥,٥	٧٠٥	٦٩٥	٧١١
المجموع	٧٥٦٩٢٥,٥	٧٤٩٦٩٠,٣	٨٤٨٩٩٨,٤٣	٨٤٥٤٢٣,٢٥	٨٧٤٩١٠

جدول رقم (٦)

مقارنة النفقات الرأسمالية

(بالألف دينار)

الفصل رقمه عنوانه	المقدر ١٩٨٩	اعادة التقدير ١٩٨٩	المقدر ١٩٩٠	اعادة التقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
١ - ديوان المحاسبة	٥٢	٥٢	-	-	-
٢ - المركز الجغرافي الملكي الاردني	٤٠	٢٨	١٥٠	١٥٠	٩٠
٣ - وزارة الداخلية	١٣٥	١٣٠	٥٦٠	٤٥٢	٧٢
٣ - وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والجوازات	٢٥	٢٥	-	-	٢٧
٢٣ - وزارة الداخلية / الامن العام	٦٨٢١	٦٨٢١	٦٩٠٠	٦٩٠٠	٦١٦٥
٢٤ - وزارة الداخلية / الدفاع المدني	٤٥٠	٤٥٠	١٠٨٠	١٠٨٠	١١٧٦
٢٥ - وزارة العدل	١٤٠	١٣٩	-	-	٧١٢
٢٦ - دائرة قاضي القضاة	٧٥	٧٥	-	-	٢٠
٣١ - وزارة الخارجية	٢٠٢٥	١٩٣١	٣٢٠	٢١٠	١٨٠
٤١ - وزارةالمالية	٩٢٠١٣	٨١٤٦٤	٣٨٢٧٣	٣٨٢٧٣	٤١٦١٨
٤٣ - وزارة المالية / دائرة الجمارك	٥٢٣	٤٣٣	٥٤٠	٢٤٧	٢٧٥
٤٤ - وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	٧٠	٧٠	٢٠	٢٠	٥٠
٤٥ - وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة	١٧١	٩٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٦ - وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	-	-	١٣٠	٤٨	٨
٥١ - وزارة الصناعة والتجارة	٣٢٥	٢٧٧	٢٥٠	٢٥٠	٨٤
٥٣ - وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	٩٥٠٠٠	٨٨١٦٠	١١٥٥٨٠	٢٤٩١٩	١٠٥١٥٥
٥٣ - وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة	٣١٥	٣١٥	٣٩٠	٢٩٠	٥٦٥
٥٤ - وزارة السياحة والاثار / السياحة	٩٤	٩٤	١٣٠	١٠٩	١٠٠
٥٥ - وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	٢٧٠	٢٧٠	٢٥٠	٣٢٥	٢٧٢
٥٦ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية	-	-	-	-	١٠٠

هكذا من الأصل

٥٧ ـ وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة المصادر الطبيعية	٩٠٩٠	٨٩٣٠	١٠٥٩٠	١٠٤٧١	١٠٠٠٠
٥٨ ـ وزارة الاشغال العامة والاسكان	٣٠٧٨٠	٣٠٥٤٠	٢٨٠٠٠	٢٧٠٢٨	٢٤٦٠٠
٦١ ـ وزارة الزراعة	١٥٠٠	١٤٧٢	٢١٧٥	٢٠٥٩	٢٧٨١
٦٤ ـ وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن	١٣١٠٠	١٠٤٦٩	١٤٧٤٤	٦١٥٧	١١٢١٥
٦٥ ـ وزارةالتموين	٣٨٧	٢٨٨	٤٩٧	٣٣٢	٢٤٠٠
٧١ ـ وزارة التربية والتعليم	٤٢٣٠	٣٧٧٧	١٠٥٠٠	٩١٩٧	٦٥٠٠
٧٢ ـ وزارة التعليم العالي	٤٥٠	٣٥٤	٤٠٠	٢٦١	٤٤٣
٧٣ ـ وزارةالصحة	٢٢٥٠	٨٤١	٢٦٠٠	١٤٧٣	٩٢٧٧
٧٤ ـ وزارة التنمية الاجتماعية	٦٦	٦٦	٥٥٠	٤١٦	٥٧٧
٧٥ ـ وزارة العمل	٩	٩	٥٠	٩	-
٨٢ ـ وزارةالاعلام/مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	١٢١٥	٧٢٨	١٩٩٠	١٥٤٤	١٥٦١
٨٣ ـ وزارةالاعلام/وكالة الانباء الاردنية	-	-	-	-	٦٠
٨٤ ـ وزارة الشباب	٥٤٠	٥٠٧	٣٥٠	٢٩٥	٥٨٠
٨٥ ـ وزارة الثقافة	-	-	-	-	٢٤
٨٧ ـ وزارة السياحة والاثار/دائرة الاثار العامة	٢١٥	٢١٥	٣٠٥	٢٩٦	٢٩٥
٩١ ـ وزارة النقل والاتصالات	٣٣٠	-	-	-	-
٩٢ ـ وزارة النقل والاتصالات/المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي	١٣٠	١٠٣	١٠٠	٩٢	٢١٢
٩٣ ـ وزارة النقل والاتصالات/مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	٤٥٠٠	١٥٥٧	٥٥٠٠	٣١٧٠	٥٣٠٠
٩٤ ـ وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني	٢٠٥٠	١٨٧٥	١٩٥٠	١٧٩٨	١٥٠٠
٩٥ ـ وزارة النقل والاتصالات/دائرة الارصاد الجوية	٢٠٠	١٧٥	٧٥	٧٢	٩٦
المجموع	٢٦٩٧٠٦	٢٤٢٨٣٤	٢٤٥١٤٩	١٨٨٢٦٣	٢٣٤٣٠٠

الموازنة الطارئة

١٩٩١

البيان	مقدر ١٩٩١
الاستخدامات الجارية	
١ ـ اعباء دفاعية اخرى	١٥٠٠٠٠٠٠
٢ ـ دعم الصادرات للاسواق غير التقليدية	١٠٠٠٠٠٠٠
	٢٥٠٠٠٠٠٠
استخدامات رأسمالية	
٦٠٥ ـ معدات والات واجهزة	
١ ـ سيارات اطفاء واسعاف وانقاذ ومكافحة تلوث واجهزة فحص مختلفة لصافرات الانذار وملابس واقية	١٠٠٠٠٠٠
٢ ـ شراء الات ومعدات لوزارة الاشغال	١٠٠٠٠٠٠
	٢٠٠٠٠٠٠
٦٠٦ ـ اراضي	
١ ـ استملاكات	٥٠٠٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠٠٠
٦٠٧ ـ ابنة وانشاءات	
١ ـ انشاء خزانات للنفط الخام ومشتقاته	١٠٠٠٠٠٠٠
٢ ـ ابنية مدرسية وتوسعات وصيانة	٦٠٠٠٠٠٠
٣ ـ مراكز صحية لزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات	٨٠٠٠٠٠٠
٤ ـ زيادة القدرة التخزينية لوزارةالتموين في مناطق جديدة	٣٥٠٠٠٠٠
٥ ـ انشاء وتحسين الطرق الزراعية والقروية	٢٠٠٠٠٠٠
٦ ـ ابنية للدوائر الحكومية خارج مدينة عمان	٢٠٠٠٠٠٠
٧ ـ حفر ابار في المنطقة الشرقية	١٠٠٠٠٠٠
٨ ـ السدود الجانبية (وادي اليابس / كفرنجة / الملاحة	٢٠٠٠٠٠٠
٩ ـ ابنية للانشطة الشبابية	٢٠٠٠٠٠٠
	٣٦٥٠٠٠٠٠

هكذا من الأصل

٦٠٨ ـ قروض واستثمارات	
١ ـ المساهمة في المؤسسات	
أ ـ امانة عمان الكبرى	١٠٠٠٠٠٠
ب ـ البلديات	٥٠٠٠٠٠٠
ج ـ مؤسسة النقل العام	١٠٠٠٠٠٠
د ـ سلطة المياه بما فيها الدراسات المائية	٣٠٠٠٠٠٠
هـ ـ مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري	٤٠٠٠٠٠٠
و ـ صندوق التنمية والتشغيل	٣٠٠٠٠٠٠
ز ـ المساهمة في شركة التصنيع والتسويق والمنتجات الزراعية	٢٠٠٠٠٠٠
ح ـ صندوق المعونة الوطنية	١٠٠٠٠٠٠
ط ـ نفقات اخرى	٣٠٠٠٠٠٠
	٢٣٠٠٠٠٠٠
٦٠٩ ـ نفقات اخرى	
١ ـ التوسع في زراعة الحبوب / الاغوار	٥٠٠٠٠٠
٢ ـ تمويل صناديق لدعم مشاريع جديدة	١٨٠٠٠٠
من خلال بنك الانماء الصناعي ومؤسسة الاقراض الزراعي	
٣ ـ صيانة الطرق	٢٠٠٠٠٠٠
٤ ـ مستلزمات زراعة اراضي الدولة	٥٠٠٠٠٠٠
٥ ـ مشاريع رأسمالية اخرى تعالج اثار الازمة	٣٠٠٠٠٠٠
	٢٨٥٠٠٠٠٠
	١٢٠٠٠٠٠٠٠

قانون رقم ( )لسنة ١٩٩١
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩١/١/١

المادة ٢ ـ تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ بما يلي:

أ ـ الايرادات	٩٠٢٥٠٠٠٠٠	دينار
ب ـ النفقات	١١٠٩٢١٠٠٠٠	دينار

المادة ٣ ـ يغطي العجز وقدره (٢٠٦٧١٠٠٠٠) دينار وتسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (١٣٥٢٠٠٠٠٠) دينار من الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٣٤١٩١٠٠٠٠) دينار.

المادة ٤ ـ أ ـ تخصص القروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة للانفاق على تنفيذ تلك المشاريع

ب ـ تخصص الايرادات المبينة في الموازنة الطارئة المتأتية من المساعدات والمنح والقروض والمقدرة بمبلغ (١٢٠٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة فيها والتي لا يجوز انفاقها الا بعد تحقق المساعدات والمنح والقروض الواردة في الموازنة العامة غير الطارئة، الا اذا توافر التمويل لمشروع او اكثر في الموازنة الطارئة يتفق عليه مع الجهة المانحة، كما لا يجوز الانفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة

ج ـ يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية

المادة ٥ ـ مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون:ـ

أ ـ يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة

ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد

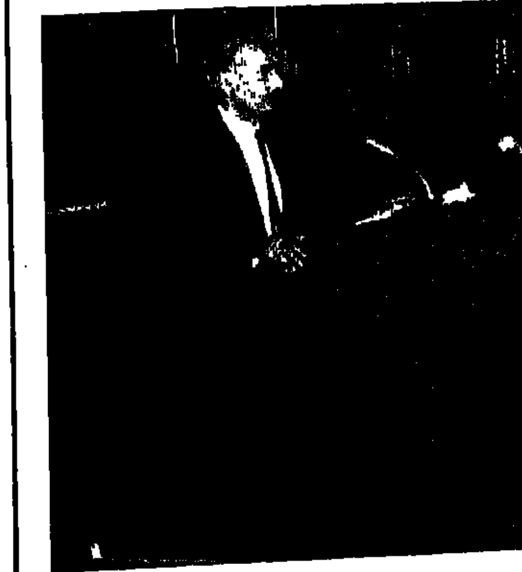
ج - اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة اخرى، تنقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة الثانية.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ سليم

السيد سليم الزعبي: اعترض على تخفيض ميزانية وزارة العدل، احنا الان يا اخوان بحب انبه اخواني ان نصوت على مشروع قرار اللجنة المالية اللي خفض مبلغ طائل لبناء قصر عدل، يعني ارجو من النواب ان يذهبوا الى قصر العدل ويرو هل هنالك قصر عدل ام لا؟

حقيقة يعني هذه قضية في منتهى الخطورة انا احب ان انبه زملائي مش معقول نخفض احنا (٣٥٠) الف دينار من اجل بناء قصر عدل هذه قضية حاب انبه لها الزملاء فقط وشكرا

سيادة رئيس المجلس: السيد مقرر اللجنة



السيد المقرر: سيدي الرئيس ارجو لا يتاح المجال الان للنقاش، النقاش الان فقط هو للتصويت على مشروع القانون فقد انتهى النقاش في كلمات السادة النواب في ملاحظاتهم في قرار اللجنة المالية وفي كل ما تقدم، الان الوقت وقت التصويت

سيادة رئيس المجلس: استاذ ليث

السيد ليث شبيلات: اذا في مخالفة ومثنى عليها يصوت عليها بركي هذا البند بيرجع زي ما هو

سيادة رئيس المجلس: شو الاقتراح؟

السيد سليم الزعبي: ان تبقى ميزانية وزارة العدل كما هي، ان تبقى كما هي من اجل بناء قصر العدل

سيادة رئيس المجلس: معالي رئيس اللجنة

الدكتور عبدالله النسور - رئيس اللجنة المالية: سيدي الرئيس، في مشروع الموازنة كان المقترح تخصيص مبلغ (٩٥٠) الف دينار لبناء قصر العدل، واللجنة المالية مقتنعة كل الاقتناع



بضرورة انشاء قصر العدل وهي مطلعة رؤية العين على الوضع السيء جدا للمكاتب والاكتظاظ والضغط على السير في شارع السلط وعلى الملفات وعلى كل هذه المشاكل ولكن المطروح هو وقد غير مكان قصر العدل من الارض في العبدلي الى الارض في قصر النزهة في طريق جبل النزهة هو اعداد التصاميم واعداد وثائق العطاء وطرح العطاء وفتحه واحالته وانجاز (٩٥٠) الف المطروح كان قضية فنية صرفة، هل يمكن انفاق هذا المبلغ؟

معالي وزير العدل قال انه يمكن انفاق هذا المبلغ، لقد استمعنا اليه وجاها ولم نناقش فيه ضرورةالقصر من عدمها، ولكن المناقشة هو كم الانفاق الممكن فافاد معالي وزير المالية بانه لا يمكن انجاز اكثر من (٦٠٠) الف دينار في العام القادم، ارجو ان كان هناك نقاش او تصويت ان لا يطرح المبدأ لانه مقر، نحن نتحدث عن امكانية التنفيذ فقط من حيث المتعهد، واتمنى ان نمر الى النقطة التالية بعد هذا الايضاح

سيادة رئيس المجلس: معالي وزير العدل



معالي وزير العدل: مع احترامي لمعالي رئيس اللجنة المالية الحقيقة المخططات معدة والمواصفات معدة وكل شيء جاهز والارض جاهزة وهناك توقيع المخططات على الارض الجديدة ان بقيت هذه الارض الجديدة لان في النية التوجه الى الارض السابقة التي كانت مخصصة واعدة المخططات على اساسها، الحقيقة المبلغ اللي وضع في الموازنة مثل ما تفضل معالي رئيس اللجنة المالية هو (٩٥٠) الف وهذا كان مبلغ زهيد لكن قلنا احنا نبدأ فيه كبداية والتخفيض ما كان في مصلحة بناء قصر العدل اللي مثل ما تفضل الزميل سليم الزعبي وشرحت للجنة المالية باسهاب باننا نقاسي الامرين من ابنية المحاكم بصورة عامة ومن بناء قصر العدل بصورة خاصة.

والحقيقة من منكم زار قصر العدل يشاركني ولا بد في هذا الرأي وهذا التصور وهذا الواقع الذي ارجو ان كان بالامكان معالجته

اعادة هذا المبلغ الى ما كان عليه حتى نتمكن من الابتداء بقوة في قصر العدل ان شاء الله

سيادة رئيس المجلس: مقرر اللجنة

السيد المقرر : شكرا سيادة الرئيس، هذاالمبلغ هو المرحلة الاولى من انشاء قصر العدل الذي سيتجاوز ربما مبلغ (خمسة) ملايين، ولذا لم ينجز قصر العدل في هذه السنة وتخفيض المبلغ الى (٢٥٠) الف او (٣٠٠) الف لن يحل مشكلة المحاكم ولا الاكتظاظ ولا الملفات ولا الحالة المأساوية التي اشار لها الزميل سليم الزعبي

ومن هنا فان القضية قضية انجاز، وانا متأكد اذا انجزت وزارة العدل هذا المبلغ فان لدى الحكومة القدرة على ان تخصص مبلغ اضافي لانجازات جديدة خلال هذا العام، ولقد نوقش الامر مع معالي وزير المالية وكان مع وجهة النظر التي تقول بالتخفيض، شكرا

سيادة رئيس المجلس: شكرا، اتوقع اخ سليم ان القضية ليس خلاف على حاجة، الكل متفق القضية فنية بالتنفيذ، استاذ سليم

السيد سليم الزعبي: اعتقد ان القضاء يحتاج منا الى وقفة،

سيادة رئيس المجلس: استاذ سليم لو سمحت ان القضاء لا خلاف على الحاجة هذا موضوع نقاش

السيد سليم الزعبي: قصر العدل لا يمكن للانسان ان يقتضي حقه في قصر عدل مثل هذا القصر حقيقة، لذلك اذا كان الزملاء في اللجنة المالية قد اعدوا التقرير بحيث انه قدر لا فكاك منه ولا نملك ان نعدل الرقم الذي كتبوه الان فهذه قضية لا يجوز ان يكون لها اولوية على قضية ان يبقى هنالك قصر عدل والحكومات المتعاقبة وعدت ببناء قصر عدل منذ اكثر من خمسة عشر عاما فلتبقى موازنة وزارة العدل كما هي سيادة الرئيس ونصوت على ذلك.

سيادة رئيس المجلس: مقرر اللجنة

السيد المقرر : حسما للخلاف والنقاش ارجو اعتبار اقتراح الزميل سليم الزعبي هو اقتراح بابقاء مخصصات قصر العدل كما هي ونصوت عليها، وشكرا سيدي الرئيس

سيادة رئيس المجلس: الموضوع تم التصويت عليه

ثانيا: الموضوع لا خلاف استاذ سليم، القضية فنية بالتنفيذ فقط، لا خلاف على الحاجة، موضوع اهمية القضاء وموقعه لا خلاف عليه، استاذ ليث

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس في الحقيقة لا بد من توضيح، انه اذا المشروع مقام وسيحال فالميزانية ان زادت او نقصت ليست مشكلة، المشروع سيتم واذا استطاعوا ان ينفقوا اكثر من (٩٥٠) الف دينار فسينتظرون ذلك الشهر (٦٠٠) الف او (٢٠٠) الف دينار حتى تقر الموازنة القادمة ولكن المتفق عليه ان المشروع سيحال هذا وعد الحكومة، والله المتعهد الذي يستطيع ان ينجز (٩٥٠) الف دينار كثر خيره متعهد عظيم

سيادة رئيس المجلس: دولةالرئيس

دولة رئيس الوزراء: سيدي الرئيس اعتقد ان هذا الموضوع لا يحتاج هذا النقاش والتأخير لا يحتاج الواقع، صح ان في مخططات كانت الارض بجانب مجلس النواب ولكن بني عليها انتهت يعني، هي كانت موقعة على هذه الارض الان بدها توقيع على ارض اخرى، واخواننا المهندسين الموجودين في هذه القاعة يعرفوا ايضا شو معنى ذلك، معنى ذلك يجب ان يكون هنالك شيء من تغيير في المخططات والانحدار والى اخره هذه ارض منبسطة نحن كمان نعرف شو هي فلذلك نحن نفتش ايضا على ارض غير تلك اقرب تحتاج الى وقت ايضا لا نعرف الا هذا والمشكلة بسيطة جدا لم توقف قصر عدل ولن تقدم ولن تؤخر وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ فؤاد خلفات

السيد فؤاد خلفات: شكرا سيادة الرئيس، حقيقة اشارة الى المحروقات في النفقات الجارية هذه جاءت الى خاطري بعد ان كتبت اللجنة المالية التقرير، بالنسبة لمصفاة البترول تعطي محطات توزيع الوقود وعندما تعطيها تحسب لها نسبة تسرب وتبخر، اما بالنسبة لدوائر الحكومة فلا يحتسب مثل هذه النسبة، فمثلا مؤسسة مثل مؤسسةالنقل العام تأخذ حوالي (١٢) مليون لتر ديزل يمكن للحكومة ان توفر الشيء الكثير لو حاسبت مصفاة البترول مثل هذه النسبة وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: نقطة نظام دكتور محمد ابو فارس

الدكتور محمد ابو فارس: ارجو في الواقع ان يعد او يسرع في العد واقترح عدم الموافقة على مشروع القانون فهل يثني احد على ذلك؟

اصوات : نثني.

ولذلك يطرح هذا اولا الرأي الا بعد التصويت وشكرا

سيادة رئيس المجلس: النظام الداخلي حدد عملية الاقتراع على اي قانون مشروع قانون يؤخذ مادة مادة ثم يقترع عليه بكامله، فنبدأ حسب النظام الداخلي، الاصل فيها اننا اخذنا هذا النهج مادة مادة ثم نصوت عليها بكاملها فان اخذت النصاب، كان به، السيد ليث شبيلات

السيد ليث شبيلات: اقتراح الموازنة باكملها، فاقتراحه محصور بالموازنة باكملها فيطبق النظام على الموازنة باكملها

سيادة رئيس المجلس: رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة: سيادةالرئيس ما يتفضل به سعادة الزميل الدكتور محمد ابو فارس ليس اقتراحا اخر هو اقتراح بعدم التصويت على هذا القانون، الاقتراح الاخر كما افهمه هو مادة جديدة او رقم جديد او موقف جديد في القانون ويترك تصويت الزميل الى المعارضة فان عارض القانون بيكون في الصف الاخر، لذلك لا يوجد اقتراح اخر ولا يصوت عليه كتصويت ابعد وشكرا

هكذا من الأصل

سيادة رئيس المجلس: الدكتور محمد ابو فارس نقطة نظام

الدكتور محمد ابو فارس: رفض الموازنة وبالتالي محدد وواضح وشكرا

السيد المقرر: اقتراح الزميل الاخ الدكتور محمد ابو فارس كما اشار رئيس اللجنة هو اقتراح يقول برفض الموازنة ونحن منذ فترة ونحن نتلوا وأود القانون وفصول الموازنة والاصل ان يتقدم قرار اللجنة والتصويت على مواد القانون للموافقة على اي اقتراح اخر معارض، وحصيلة موقف الزميل الذي يريد ان يطرحه هو من يريد ان يعارض الموازنة وهو امر حاصل نتيجة التصويت، وشكرا سيدي الرئيس

سيادة رئيس المجلس: شكرا القانون والموازنة معروضة المادتين للاقتراح، من يؤيد القانون بمجمله

السيد المقرر: اقترح الوقوف

سيادة رئيس المجلس: والوقف لكما لخيار

السيد المقرر: اقترح الوقوف والموافقون وقوفا

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

سيادة رئيس المجلس: وقوف وتعد الاصوات

السيد الامين العام: (٥٠) من (٧٥)

سيادة رئيس المجلس: العد (٥٠) من (٧٥) مقرر اللجنة

السيد المقرر: قرار اللجنة المالية بما ورد فيه من مجمل التوصيات مطروح لقرار مجلسكم الكريم

سيادة رئيس المجلس: قرار اللجنة المالية بما فيه من تعديلات والتوصيات التي جاءت به قرار اللجنة المالية.

موافق عليه، السيد الامين العام

السيد الامين العام: ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

سيادة رئيس المجلس: ترفع الجلسة، والجلسة القادمة مساء الاحد الساعة (الخامسة) شكرا

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبد اللطيف عربيات

وقائع العدد:-

متطلبات البادية الشمالية من الخدمة من النائب المحترم محمد المعرعر

١ - التعليم:

انشاء الغرف الصفية الضرورية في مدارس بلدة - الصالحة - ام القطن

أ - عمرة وعميرة - الرفاعيات - المكيفة - الدفيانة - دير الكهف، ومناطق السرحان وغيرها من القرى التي تقدمت بطلبات انشاء مثل هذه الابنية الضرورية.

ب - توجيه التربية والتعليم في منطقة البادية الشمالية وتحسين مستوى التعليم الابتدائي والثانوي وتوفير فرص التعليم الجامعي المجاني لابناء البادية واعطاءهم اولوية التوظيف للظروف التي مرت وتمر بهم - حل مشكلة طلاب صبحا الثانوية - الثورة العربية الكبرى في مشكلة مواصلات الطلاب

ج - توفير المختبرات في المدارس ولوازم التعليم

٢ - الاتصالات

أ - توفير الخدمة الالية المباشرة وتوسيع الشبكات الداخلية لقرى المكيفة - الرفاعيات - الكوم الاحمر - المتطورة - جابر

ب - تأمين خطوط الية مباشرة اخرى للقرى الكبيرة مثل ام القطن - الدفيانة - قرى السرحان عمره وغيرها

ج - فتح مكاتب بريد وشعب بريدية في قرى نايفة - الحميدية - الاشراق - الصالحة - دير الكهف - الجية - ابو الفرش - منشية القبو - الخشاع والحسينية وغيرها في المنطقة

٣ - الطرق

أ - فتح وتعبيد الطرق التنموية الهامة في المنطقة والضرورية جدا لخدمة المنطقة وربطها في مناطق حيوية وتوفير الوقت والمسافة مثل طريق - السعيدية الخالدية - المبشرية الازرق - الكوم الاحمر - سبع صير

ب - فتح وتعبيد الطرق القروية التالية - خط بغداد ام حسين أرينبة - دير القف - مثناة راجل - المقيصة الثلاج - طريق المعزولة - طريق غدير الناقة، صيانة طريق المفرق الصفاوي - الصفاوي الشبك - رباع الطريق العام.

ج - فتح طرق زراعية في منطقة الرفاعيات - ام القطين - الدفيانة

٤ - الكهرباء

ايصال التيار الكهربائي وانارة قرى تل رماح - دير العق - خشعة العق - المدور - مثناة راجل - الحدي والسويلم - ام حسين - ارنبية - حي اللويبد - جنوب سبع صير - حي جدوع - وغدير الناقة وغيرها من التجمعات

٥ - الزراعة

تأمين الاعلاف لاصحاب المواشي وتأمين القروض لمساعدتهم وجدولة ديون المزارعين واقامة مصنع لرب البندورة في المفرق لسعة

البقعة المزروعة وللحاجة الماسة وانشاء المشاريع الزراعية وشمول المنطقة بمشاريع التطوير الزراعية وغيرها من المشاريع التنموية الهادفة

٦ ـ العناية بالصحة العامة وبناء المراكز الصحية في مثل قرى الرفاعيات ـ عمرة وعميرة دير الكهف وغيرها وتحسين ا لمستوى الصحي وتحسين مستشفى المفرق وتطويره ليخدم المنطقة

النهوض بمستوى خدمة الشباب وتنمية قدراتهم ومساعدتهم في اقامة النوادي والمكتبات وغيرها

هذا وتتطلع البادية لاقامة المشاريع الزراعية والتنموية في هذه المنطقة التي تعطي عمقا سكانيا واجتماعيا واقتصاديا في منطقة هامة تجاور عدد من الدول وتقع فيها طرق دولية هامة

مع الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء الافخم

نواب محافظة الكرك يتقدمون بهذه المذكرة للحكومة الموقرة املين ان تلاقي الدعم ضمن الامكانات المتاحة.

اولا: وزارة الصحة

١ ـ العمل على بناء مستشفى الكرك الحكومي والذي وعدت الحكومة بالمباشرة بالعمل به منذ العام الماضي.
٢ ـ انشاء مبنى مركز صحي في بلدة عي مركز المحافظة
٣ ـ انشاء مبنى مركز صحي في قري محي لواء المزار
٤ ـ انشاء مبنى مركز صحي في ذات راس لواء المزار
٥ ـ انشاء مركز صحي في بتير لواء المزار
٧ ـ انشاء مركز صحي في مرود لواء المزار
٨ ـ انشاء مركز صحي في الوادي الابيض لواء المحافظة
٩ ـ انشاء مركز صحي في غور الحديثة مركز المحافظة
١٠ ـ انشاء مبنى لمركز صحي الجديدة مركزالمحافظة

ثانيا: خدمات عامة لكل قرى المحافظة التالية (المياه والكهرباء وهاتف) كمتة، قرنفلة، الحامدية، الرشايدة، الزغرية، تجمع جوزا، الدافحي الابيض، طرارة، سد السلطاني

ثالثا: وزارة المياه

أ ـ عمل دراسة لينابيع المياه التالية والمتواجدة في المحافظة،

١ـ غور فيفا، ٢ـ عين السكين، ٣ـ ينابيع الطيبة والتي تزيد على واحد واربعين، ٤ـ الينابيع المتواجدة في العراق.

ب ـ العمل على انشاء سدود ترابية لتوفير المياه في المحافظة والاستفادة منها في دعم الثروة الزراعية والحيوانية في المحافظة.

ج ـ شق قنوات في المنطقة حيث تذهب سد الحسا، وعين صارة، وسيل جديرة في الطيبة وسيول قرية العراق ـ الكرك وعي ومياه وادي بين حماد

د ـ الاسراع بايصال محطات الفتح في الاغوار الجنوبية بالتيار الكهربائي حفاظا على سلامة واستمرارية المشروع

رابعا: وزارة البلديات

١ ـ حصة المحروقات: يجب اعادة النظر في توزيعها حسب عدد السكان والموقع الجغرافي ومصادر الدخل للبلدية حيث ان التوزيعة قديمة وتعطي الوزارة نصيب الاسد للبلديات في مراكز المحافظات والالوية بينما تعطي نصيبا قليلا للبلديات من الفئات الدنيا، عدا ان التوزيع يقتطع من اصل المبلغ «حصةالاسد» ويعرفها في الوزارة لتعيين مهندسين جدد وما شابه ذلك.

٢ ـ الاستملاكات والتعويضات: تعطى هذه المبالغ لوزارة البلديات والوزارة بدورها تعطى نصيب الأسد للامانة عمان ثم اربد بينما توزع مبالغ على البلديات الاخرى المطلوب زيادة مخصصات البلديات ذات الدخل المحدود

٣ ـ التنظيم: دائرة التنظيم في الوزارة بطيئة جدا في انجاز المخططات وتيسير معاملات البلديات بسبب المركزية في الترسيم والتنظيم.

٤ ـ الاليات: يوجد قرار من مجلس الوزراء يوقف شراء الاليات ويوجد بلديات من الفئات الدنيا لا يوجد بها اليات، ارجو العمل على استثناء هذه البلديات.

٥ ـ رواتب رؤساء البلديات اقل من رواتب عمال النظافة والمراسلين والعمال لذا تطالب بمضاعفة رواتب على اقل علما بان رواتب رؤساء البلديات على حساب بلدياتهم

٦ ـ الخدمات المشتركة: تسهيلا للعمل ترى ان يتولى رئاسة المجلس احد رؤساء البلديات وبالتناوب

٧ ـ دعم بلدية الكرك لاقامة مشروع قاعة عامة ومكتبة واستملاك ارض من اجل مقبرة

خامسا: وزارة التنمية الاجتماعية

١ ـ فتح مكتب للتنمية في قضاء عي
٢ ـ فصل مركز الصم والبكم عن مركز مؤتة حيث ان المبنى القائم لا يتسع
٣ ـ اقامة مبنى لجمعية فتيات مؤاب حيث ان الارض موجودة والحاجة الى المبنى ماسة.
٤ ـ توسيع عمل صندوق المعونة الوطنية في المحافظة وعمل مسح لكافة الاسر المحتاجة في المحافظة

سادسا وزارة التربية والتعليم

١ ـ انشاء مبنى لمدرسة ثانوية للاناث في جوزا
٢ ـ انشاء مبنى لمدرسة اساسية في عي
٣ ـ انشاء مبنى لمدرسة يتسع لالف طالب في غور الصافي لحاجة المنطقة الماسة الى ذلك
٤ ـ انشاء بناء للسكن في مدرسة الحسين

البقعة المزروعة وللحاجة الماسة وانشاء المشاريع الـزراعية وشمـول المنطقـة بمشاريـع التـطويـر الزراعية وغيرها من المشاريع التنموية الهادفة

٦ ـ العناية بالصحة العامة وبناء المراكز الصحية في مثل قرى الرفاعيات ـ عمرة وعميرة دير الكهف وغيرها وتحسين ا لمستوى الصحي وتحسين مستشفى المفرق وتطويره ليخدم المنطقة

النهوض بمستوى خدمة الشبـاب وتنمية قدراتهم ومساعدتهم في اقامة النوادي والمكتبات وغيرها

هـذا وتتطلع البـادية لاقـامة المشـاريـع الزراعية والتنموية في هذه المنطقـة التي تعطي عمقا سكانيا واجتماعيا واقتصاديا في منطقة هامة تجاور عدد من الدول وتقع فيها طرق دولية هامة

مع الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء الافخم

نواب محافظة الكرك يتقدمون بهذه المذكرة للحكومة الموقرة املين ان تلاقي الدعم ضمن الامكانات المتاحة.

اولا: وزارة الصحة

١ ـ العمل على بناء مستشفى الكرك الحكومي والذي وعدت الحكومة بـالمباشـرة بالعمـل به منـذ العام الماضي.

٢ ـ انشاء مبنى مركز صحي في بلدة عي مركز المحافظة

٣ ـ انشاء مبنى مركز صحي في قري محي لواء المزار

٤ ـ انشاء مبنى مركز صحي في ذات راس لواء المزار

٥ ـ انشاء مركز صحي في بتير لـواء المزار

٧ ـ انشاء مركز صحي في مرود لواء المزار

٨ ـ انشـاء مركـز صحي في الـوادي الابيض لواء المحافظة

٩ ـ انشــاء مـركــز صحي في غـور الحديثة مركز المحافظة

١٠ ـ انشاء مبنى لمركز صحي الجديدة مركزالمحافظة

ثانيا: خدمات عامة لكل قرى المحافظة التالية (الميـاه والكهـربــاء وهـاتف) كمتــة، قرنفلة، الحامدية، الرشايدة، الزغرية، تجمــع جــوزا، الــدافحي الابيض، طرارة، سد السلطاني

ثالثا: وزارة المياه

أ ـ عمل دراسة لينابيع المياه التالية والمتواجدة في المحافظة،

١ـ غور فيفا، ٢ـ عين السكين، ٣ـ ينابيع الطيبة والتي تزيد على واحد واربعين، ٤ـ الينابيع المتواجدة في العراق.

ب ـ العمل على انشاء سدود ترابية لتوفير المياه في المحافظة والاستفادة منها في دعم الثروة الزراعية والحيوانية في المحافظة

ج ـ شق قنوات في المنطقة حيث تذهب سـد الحسـا، وعين صـارة، وسيل جـديرة في

الطيبة وسيول قرية العراق ـ الكرك وعي ومياه وادي بين حماد

د ـ الاسراع بايصال محطات الفتح في الاغوار الجنوبية بـالتيار الكهـربائي حفـاظا عـلى سلامة واستمرارية المشروع

رابعا: وزارة البلديات

١ ـ حصة المحروقات: يجب اعادة النـظر في تـوزيعها حسب عـدد السكـان والمـوقـع الجغرافي ومصادر الدخل للبلدية حيث ان التـوزيعة قـديمة وتعـطي الوزارة نصيب الاسـد للبلديات في مـراكز المحـافـظات والالوية بينما تعطي نصيبا قليلا للبلديات من الفئات الدنيا، عدا ان التوزيع يقتطع من اصل المبلغ «حصةالاسد» ويعرفها في الوزارة لتعيين مهندسيين جدد وما شـابه ذلك.

٢ ـ الاستملاكات والتعويضات: تعطى هذه المبالغ لوزارة البلديات والوزارة بدورهـا تعطى نصيب الأسد للامانة عمان ثم اربد بينما توزع مبالغ على البلديات الاخـرى المطلوب زيادة مخصصات البلديات ذات الدخل المحدود

٣ ـ التنظيم: دائرة التنظيم في الوزارة بـطيئة جدا في انجاز المخططات وتيسير معاملات البلديـات بسبب المـركـزيـة في التـرسيم والتنظيم.

٤ ـ الاليات: يوجد قرار من مجلس الـوزراء يوقف شراء الاليات ويوجـد بلديات من الفئات الدنيا لا يوجد بها اليـات، ارجو العمل على استثناء هذه البلديات.

٥ ـ رواتب رؤساء البلديات اقل من رواتب عمـال النظافـة والمراسلين والعمـال لـذا تطالب بمضاعفة رواتب على اقل علما بان رواتب رؤسـاء البلديـات عـلى حسـاب بلدياتهم

٦ ـ الخدمات المشتركة: تسهيلا للعمل تـرى ان يتـولى رئـاسـة المجلس احـد رؤسـاء البلديات وبالتناوب

٧ ـ دعم بلدية الكرك لاقامة مشـروع قاعـة عامة ومكتبـة واستملاك ارض من اجـل مقبرة

خامسا: وزارة التنمية الاجتماعية

١ ـ فتح مكتب للتنمية في قضاء عي

٢ ـ فصل مركز الصم والبكم عن مركز مؤتة حيث ان المبنى القائم لا يتسع

٣ ـ اقامة مبنى لجمعية فتيات مؤاب حيث ان الارض موجودة والحاجة الى المبنى ماسة.

٤ ـ توسيع عمل صندوق المعونة الـوطنية في المحافـظة وعمـل مسـح لكـافـة الاسر المحتاجة في المحافظة

سادسا وزارة التربية والتعليم

١ ـ انشاء مبنى لمدرسة ثانوية للاناث في جوزا

٢ ـ انشاء مبنى لمدرسة اساسية في عي

٣ ـ انشاء مبنى لمدرسة يتسع لالف طالب في غور الصافي لحاجة المنطقة الماسة الى ذلك

٤ ـ انشـاء بناء للسكن في مـدرسـة الحسـين

هكذا من الأصل

المهنية لكي تعم الفائدة لكافة ابناء المحافظة

٥ ـ انشاء بناء لمدرسة القطرانة للاستغناء عن الابنية الجاهزة

٦ ـ انشاء مبنى لمدرسة اساسية في قرية الدافحي، وذلك من اجل فصل الاناث عن الذكور

٧ ـ انشاء بناء لمدرسة اساسية في الجديدة وذلك للاستغناء عن نظام الفترتين

٨ ـ العدالة في توزيع المقاعد الجامعية على المحافظة واعتبار مديرية قضاء الاغوار وقضاء حصة منفصلة من حصة مركز المحافظة

٩ ـ انشاء بناء مدرسة تجمع الحمايدة علما بانه تم التبرع بعشر دونمات من مجلس الخدمات المشتركة

١٠ ـ استملاك واقامة بناء مدرسة الزامية للاناث في الياروت.

١١ ـ بناء مدرسة اساسية في بلدية الربة للاستغناء عن الابنية المستأجرة

١٢ ـ انشاء بناء لمدرسة الروضة ويوجد ارض مستملكة لهذه الغاية

١٣ ـ انشاء بناء لمدرسة ابتدائية في قريةالرشايدة

١٤ ـ الاسوار المدرسية في محافظة الكرك بشكل عام

١٥ ـ انشاء وحدات صحية لمدارس التالية:

١ ـ مدرسة الربة الثانوية

٢ ـ مدرسة مقوع الثانوية

٣ ـ ذكور صرفا الاساسية

٤ ـ ذكور المغير الاساسية

٥ ـ ذكور الربة الاساسية

٦ ـ ذكور الجدعا الاساسية

٧ ـ دمنة الاساسية

المطالبة باضافة اجنحة لكل من المدارس التالية

١ ـ صرفا الاساسية للذكور

٢ ـ الربة الاساسية للذكور

٣ ـ الجدعا الاساسية للذكور

فرع الاساسية المختلطة

اناث مغير الاساسية

وزارة الزراعة:

١ ـ ايجاد ترتيب ارشادي متخصص في المنطقة لدراسة الاراضي المتواجدة في المنطقة والعمل على الوقاية من الاصابة في هذه الاراضي

٢ ـ دعم المزارعين وذلك باعفائهم من الفوائد المترتبة عليهم

٣ ـ السماح لمواطني محافظة الكرك باستغلال المحميات بالرعي حفاظا على الثروة الحيوانية من الانقراض

٤ ـ دعم الجمعيات التعاونية والعمل على شراء المواد الاولية للمزارعين وبيعها بسعر التكلفة

٥ ـ تفويض الاراضي للافراد الذين قاموا باستصلاحها كذلك والواجهات العشائرية في جميع انحاء المحافظة حتى تشجع ابناء المملكة للعودة للاراضي ودعمهم ضمن الامكانات المتاحة

وزارة الاشغال:

الطرق الرئيسية والثانوية والقروية

١ ـ الاسراع في انشاء طريق غور الحديثة الزارة

٢ ـ الاسراع في انشاء طريق الكرك ـ الاغوار

٣ ـ تكملة توسيع طريق الكرك ـ الطفيلة

٤ ـ فتح طريق بين صرارة وام الينابيع

٥ ـ تعبيد طريق الطبية ـ العراق بخلطة ساخنة حيث ان وزارة الاشغال تبرعت في العام الماضي بمبلغ ٢٠ الف لفرش هذا الطريق بخلطة ناعمة لان هذا المبلغ لا يغطي الا الجزء اليسير لذلك تحتاج هذه الطريق لتخصيص مبلغ ٤٠ الف لهذا العام على الاقل

٦ ـ اكمال طريق الواصل بين قريتي ذات راس شقيرا وقرية العينا من قرى النعيمات

٧ ـ فتح طريق بعل قرى النعيمات بالطريق الصحراوي

٨ ـ فتح طريق بين العراق والمزار مباشرة

٩ ـ تكملة توسيع طريق الكرك مقوع

١٠ ـ توسيع طريق المنسية ـ ادر ـ السماكية ـ القعر

١١ ـ تكملة انشاء طريق شقيرا العينا

١٢ ـ فتح طريق الابيض ـ المزار

١٣ ـ انشاء طريق جواز الخط العام

١٤ ـ انشاء طريق ادر زحوم

١ ـ فتح طرق زراعية على اراضي طيبة الكرك والعراق وكثربا وجوازا

٢ ـ تعبيد وعمل عبارات الى طريق البقيع ـ اليثينة ـ جوازا

٣ ـ عمل عبارات وتعبيد طريق فقوع ـ البذية ـ سدير الموجب

٤ ـ زيادة مخصصات الطرق الزراعية وذلك لحاجة المنطقة لمثل هذه الطرق واعتماد اهالي المنطقة على الزراعة.